وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

فرع: إدارة مالية

الموضوع:

دراسة تحليلية لدور مؤشرات نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية

(دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

إعداد الطالب:

صوفان العيد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

غريبي أحمد

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د باشي أحمد		جامعة الجزائر	**رئيسا**
أ.د غريبي احمد		جامعة المدية	**مشرفا ومقررا**
د . قاشي خالد		جامعة البليدة	**عضوا**
د. يدو محمد		جامعة البليدة	**عضوا**
د. سلام عبد الرزاق		جامعة المدية	**عضوا**
د .عزازي عماد		جامعة المدية	**عضوا**

السنة الجامعية: 2016 –2017

الإهداء

إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا

ثم اتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من أعانني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور أحمد غريبي على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات طول فترة إنجاز هذه المذكرة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في هذا البحث وتقييمه.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول	
التحرير المالي وعلاقته بالأزمات المصرفية	
تمهيد.....	09
المبحث الأول :ماهية التحرير المالي.....	10
المطلب الأول :مفهوم التحرير المالي.....	10
المطلب الثاني: إجراءات التحرير المالي وعناصره.....	13
أولا- إجراءات التحرير المالي.....	13
1- إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي.....	13
2- إجراءات التحرير المالي على المستوى الدولي.....	14
ثانيا-عناصر التحرير المالي.....	15
1- التحرير المصرفي.....	15
1-1- مفهوم التحرير المصرفي.....	15
2-1- إجراءات التحرير المصرفي.....	16
2- تحرير حساب رأس المال.....	16
2-1-مفهوم تحرير حساب رأس المال.....	16
2-2- إجراءات تحرير حساب رأس المال.....	16
3- تحرير أسواق الأوراق المالية.....	17
المطلب الثالث :مخاطر التحرير المالي وشروطه.....	18
أولا- مخاطر التحرير المالي.....	18
1- الخطر النظامي.....	18
2- مخاطر تقلبات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.....	18
3- مخاطر سهولة انتقال الأزمة.....	19
4- مخاطر هروب الأموال الوطنية.....	19
5- مخاطر عولمة المديونية.....	19

6- مخاطر تراكم الأموال.....	19
7- مخاطر غسل الأموال.....	19
ثانيا- شروط التحرير المالي.....	19
1- استقرار الاقتصاد الكلي.....	20
2- توافر بنية مؤسسية وقانونيةوإشرافية ملائمة.....	22
3- التدرج في تطبيق برنامج التحرير المالي.....	22
4- الإشراف الحذر على الأسواق المالية.....	23
5- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق.....	24
المبحث الثاني: ماهية التعثر المصرفي.....	24
المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي وأنواعه.....	24
أولا- مفهوم التعثر المصرفي.....	24
ثانيا- أنواع التعثر أو الفشل.....	25
1- الفشل الاقتصادي.....	26
2- الفشل المالي.....	26
المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات التعثر المصرفي.....	28
أولا- أسباب التعثر المصرفي.....	28
1- أسباب متعلقة بالبنك.....	28
2- أسباب متعلقة بالعميل.....	29
3- أسباب خارجية.....	29
ثانيا- مؤشرات التعثر المصرفي.....	30
1- مؤشرات تعثر المشروع.....	30
2- مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى البنك.....	31
3- مؤشرات متعلقة بطلبات القروض.....	31
4- مؤشرات متعلقة بالضمانات.....	31
المطلب الثالث: المخاطر المصرفية.....	31
أولا- مفهوم المخاطر المصرفية.....	32
ثانيا- أهم المخاطر المصرفية.....	32
1-مخاطر مالية.....	32
2- مخاطر تجارية.....	33
3- خطر التشغيل.....	34
المبحث الثالث: دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي.....	35
المطلب الأول: الأزمات المصرفية في الاقتصادات المختلفة.....	35

أولا– الأزمات المصرفية في اقتصادات الدول النامية.....	35
1– المرحلة الأولى.....	35
2– المرحلة الثانية.....	36
ثانيا– الأزمات المصرفية في الاقتصادات الناشئة.....	36
1– دول أمريكا اللاتينية.....	36
2– دول آسيا.....	37
3– دول أوروبا الشرقية.....	37
ثالثا– الأزمات المصرفية في الاقتصادات المتطورة.....	37
المطلب الثاني: درجة التحرير المالي وديناميكية الأزمة.....	38
أولا– في أمريكا اللاتينية.....	39
ثانيا– في آسيا.....	39
ثالثا– في إفريقيا والشرق الأوسط.....	39
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني	
مدخل للأزمات المالية	
تمهيد.....	42
المبحث الأول: علاقة الدورات الاقتصادية بالأزمات المالية.....	43
المطلب الأول: مفهوم الدورة الاقتصادية.....	43
المطلب الثاني: أنواع الدورات الاقتصادية.....	44
أولا– الدورة الصغرى.....	44
ثانيا– دورة الأعمال.....	45
ثالثا– الدورة الطويلة.....	47
المطلب الثالث: تفسيرات الدورة الاقتصادية.....	47
أولا– نظرية المؤثرات الخارجية.....	47
1–الدورة الناتجة عن صدمات نقدية.....	48
2– الدورة الناتجة عن صدمات حقيقية.....	48
ثانيا– نظرية المؤثرات الداخلية.....	49
المبحثالثاني: عموميات حول الأزمات المالية.....	50
المطلب الأول :مفهوم الأزمة المالية وخصائصها.....	50
أولا– مفهومالأزمة المالية.....	50
ثانيا– خصائص الأزمة المالية.....	52

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية.....	53
أولا– أزمة سعر الصرف.....	53
ثانيا– أزمة أسواق المال (حالة الفقاعة).....	54
ثالثا– الأزمة المصرفية.....	58
رابعا– أزمة المديونية.....	58
خامسا– الأزمة المنظومية.....	59
سادسا– أزمة المخاطر المعنوية.....	60
سابعا– أزمة السيولة الدولية.....	60
ثامنا– الأزمة المالية التوأم.....	61
المطلب الثاني : أسباب الأزمات المالية وقنوات انتشارها.....	64
أولا– أسباب الأزمات المالية.....	64
1– أسباب متعلقة بالقطاع المالي.....	64
2– أسباب متعلقة بالليبيرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة.....	69
3– أسباب أخلاقية.....	71
ثانيا– قنوات انتشار الأزمات المالية.....	72
المبحث الثالث: عدوى الأزمات المالية، نماذجها، نظرياتها.....	73
المطلب الأول: مفهوم العدوى المالية.....	74
المطلب الثاني: النماذج المفسرة للعدوى المالية.....	75
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية ونماذجها.....	76
أولا– النظريات المفسرة للأزمات المالية.....	76
1– نظرية عدم قابلية العجز الخارجي للاستمرار.....	76
2– نظرية الصدمات غير العشوائية.....	76
3– نظرية انحراف السياسات الاقتصادية.....	76
4– نظرية غليان المضاربة.....	77
5– نظرية التوقعات الرشيدة.....	77
6– نظرية منسكاي theory of Minisky.....	78
7– نظرية المباريات Game theory.....	78
المطلب الرابع: نماذج الأزمات المالية.....	79
أولا– نماذج الجيل الأول.....	79
ثانيا– نماذج الجيل الثاني.....	81
ثالثا– نماذج الجيل الثالث.....	83
خلاصة الفصل	84

الفصل الثالث	
الأزمات المصرفية ومحدداتها	
تمهيد.....	86
المبحث الأول: ماهية الأزمات المصرفية.....	87
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية وأنواعها.....	87
أولا- مفهوم الأزمة المصرفية.....	87
ثانيا- أنواع الأزمات المصرفية.....	89
1- الفرق بين أزمة السيولة وأزمة الاعسار.....	89
2- الفرق بين فشل البنك وفشل القطاع المصرفي.....	89
3- الفرق بين الأزمات ذاتية المنشأ والأزمات الأساسية.....	91
4- الفرق بين الأزمات النظامية والأزمات غير النظامية.....	91
المطلب الثاني: خصائص الأزمة المصرفية.....	92
المطلب الثالث: التصنيفات الأساسية للأزمة المصرفية.....	93
أولا- التصنيف الأول.....	94
ثانيا- التصنيف الثاني.....	94
ثالثا- التصنيف الثالث.....	94
المبحث الثاني: محددات الأزمات المصرفية وتكلفتها.....	95
المطلب الأول: مداخل تفسير الأزمات المصرفية.....	95
أولا- المدخل التقليدي.....	95
ثانيا- المداخل التطبيقية الحديثة.....	95
المطلب الثاني: العوامل المسببة للأزمات المصرفية.....	96
أولا- عوامل الاقتصاد الكلي.....	96
1- عوامل الاعسار المالي.....	96
أ- دورة الأعمال.....	96
ب- الصدمات الدولية	97
ج- نظام الصرف.....	97
2- عوامل السيولة.....	97
أ- سوق الاقراض ما بين البنوك.....	98
ب- سوق الصرف.....	98
ج- السوق الدولي لرؤوس الأموال.....	98
ثانيا- عوامل الاقتصاد الجزئي.....	99

أ- كفاية رأس المال.....	99
ب- نوعية الأصول.....	99
ج- الإدارة.....	99
د- الربحية.....	99
هـ- السيولة.....	99
و-درجة الحساسية لمخاطر السوق.....	100
المطلب الثالث: تكلفة الأزمات المصرفية.....	100
المبحث الثالث: تجارب الأزمات المالية والمصرفية العالمية.....	102
المطلب الأول: أزمة الكساد العظيم 1929	102
أولا- أسبابها.....	103
ثانيا- خصائصها.....	103
المطلب الثاني: الأزمة المالية الأسيوية.....	104
أولا- أسباب الأزمة وأبعادها.....	105
1- نظام سعر الصرف الثابت.....	105
2- التدفقات الرأسمالية.....	106
3-العجز المتزايد في موازين الحسابات الجارية.....	106
4- مشكلة الديون الخارجية.....	107
5 –ضعف القطاع المالي وهشاشته.....	107
6-السلوك المضاربي.....	108
7- العوامل السياسية.....	108
ثانيا- آثار الأزمة وانعكاساتها.....	108
1- الأثار الاقتصادية.....	108
2- الأثار الاجتماعية.....	110
3- الانعكاسات الخارجية للأزمة الأسيوية	110
المطلب الثالث: الأزمات المالية لدول الاقتصادات الناشئة.....	111
أولا- الأزمة المكسيكية 1994-1995.....	111
1- الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة المكسيكية.....	112
ثانيا- أزمة البرازيل1999	113
ثالثا- أزمة الأرجنتين 2001، 2003	115
1- أسباب الأزمة.....	116
2- علاج الأزمة.....	117
رابعا- الأزمة الروسية 1998	118

1- أسباب الأزمة.....	118
2- نتائج الأزمة.....	119
خامسا- الأزمة التركية 2000-2001	119
1- أسباب الأزمة.....	119
2- علاج الأزمة.....	120
المطلب الرابع: الأزمة العالمية 2008.....	121
أولا- تشخيص الأزمة.....	121
ثانيا- مراحل الأزمة.....	123
المطلب الخامس: أزمة الديون السيادية وابعادها.....	125
أولا- أسباب أزمة الديون في منطقة الأورو.....	125
1- العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية.....	125
2- ديون عمومية مفرطة وارتفاع معدلات الفائدة.....	126
3- دور وكالات التصنيف الإئتمانية.....	127
ثانيا- مظاهر الأزمة.....	128
خلاصةالفصل.....	129
الفصل الرابع	
نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية	
تمهيد.....	131
المبحث الأول: نظام الإنذار المبكر وأهميته.....	132
المطلب الأول: تعريف نظام الإنذار المبكر.....	132
المطلب الثاني: أهمية نظام الإنذار المبكر.....	134
المبحث الثاني: آليات عمل نظام الإنذار المبكر ومدى فعاليته.....	137
المطلب الأول: خطوات تصميم نظام للإنذار المبكر.....	137
أولا- الخطوة الأولى.....	137
ثانيا- الخطوة الثانية.....	137
ثالثا- الخطوة الثالثة.....	138
المطلب الثاني: فعالية نظام الإنذار المبكر.....	138
المطلب الثالث: استخدام نظام الإنذار المبكر.....	140
أولا- فريق العمل.....	140
ثانيا- المعلومة.....	140
ثالثا- النتائج.....	141

المطلب الرابع: أهم مناهج نظام الإنذار المبكر.....	141
أولا- طريقة الأحداث.....	142
ثانيا- طريقة الإشارات.....	143
المبحث الثالث: مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية.....	145
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تطوير نظم الإنذار المبكر وأهم الدراسات.....	145
أولا- دور صندوق النقد الدولي في تطوير نظم الإنذار المبكر.....	145
1- أزمات العملة.....	147
2- أزمات الديون الخارجية.....	148
3- الأزمات البنكية.....	148
4- الروابط بين الأسواق المالية.....	149
5- انتشار مخاطر عدم الاستقرار المالي والروابط بين الاقتصادات.....	149
ثانيا- عرض بعض الدراسات.....	150
1- فترة السبعينات.....	150
2- فترة الثمانينات.....	151
3-فترة التسعينات.....	152
ثالثا- أهمية إنشاء وحدات للإنذار المبكر والوقاية من الأزمات المصرفية.....	153
المطلب الثاني: نماذج الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية ومؤشراتها.....	154
أولا- نماذج الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية	154
1- نموذج CAMELS	154
2- نموذج المؤشرات.....	155
3- نماذج Probit	158
4- نموذج الانحدار اللوجستي logit model.....	159
ثانيا- مؤشرات الأزمات المصرفية.....	159
1- مؤشرات الحيطة الكلية.....	159
2- مؤشرات الحيطة الجزئية.....	160
المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه بناء نظام إنذار مبكر.....	165
أولا- الصعوبات التي تواجه إمكانية التنبؤ بالأزمات.....	165
ثانيا- التحديات التي تواجه بناء نظام إنذار مبكر.....	167
ثالثا- بعض التحفظات الواجب اتباعها عند تصميم نظام الإنذار المبكر.....	167
خلاصة الفصل.....	168
الفصل الخامس	

التحليل القياسي لمؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على الجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد.....	170
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.....	171
المطلب الأول: مرحلة الإصلاح الذاتي (62-1989).....	171
أولا- مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني (1962-1965).....	171
1- الخزينة.....	171
2- البنك المركزي الجزائري.....	172
3- الصندوق الجزائري للتنمية.....	172
4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.....	172
ثانيا- تأميم البنوك الأجنبية (1966- 1967).....	172
1- البنك الوطني الجزائري.....	172
2- القرض الشعبي الجزائري.....	173
3- بنك الجزائر الخارجي	173
ثالثا- الإصلاح المالي والمصرفي 1971.....	173
1- مجلس القرض.....	173
2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.....	174
رابعا- قانون القرض والبنك 1986.....	175
1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	176
2- بنك التنمية المحلية.....	176
خامسا- قانون استقلالية البنوك 1988.....	176
المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات المدعومة 89-1998.....	177
أولا- مبادئ قانون النقد والقرض.....	178
1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية	178
2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.....	178
3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان.....	178
4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.....	178
5- وضع نظام بنكي على مستويين.....	179
ثانيا-أهداف قانون النقد والقرض.....	179
1- الأهداف الاقتصادية.....	179
2- الأهداف النقدية والمالية.....	180
ثالثا- هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.....	180
1- بنك الجزائر.....	180

2- البنوك التجارية.....	182
3- المؤسسات المالية.....	182
4- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.....	182
رابعا- . هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي.....	183
1- مركزية المخاطر.....	183
2- لجنة الرقابة المصرفية.....	183
3- مركزية عوارض الدفع.....	184
4- – جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة.....	184
خامسا- تعديلات قانون النقد والقرض.....	184
1- تعديلات قانون النقد والقرض 2001.....	185
2- تعديلات قانون النقد والقرض 2003.....	185
3- تعديلات قانون النقد والقرض 2009.....	186
4- تعديلات قانون النقد والقرض 2010	188
المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج.....	189
المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمصرفية المستخدمة في النموذج.....	189
أولا- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.....	190
1- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي.....	190
أ- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.....	190
ب- معدل التضخم.....	190
ج- معدل الفائدة الحقيقي.....	191
د- عجز الموازنة العامة.....	191
2- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي.....	192
أ- رصيد الميزان التجاري.....	192
ب- رصيد ميزان المدفوعات.....	193
ثانيا- تحليل بعض مؤشرات الأداء المصرفي.....	193
أ- معدل العائد على الأصول (الربحية).....	194
ب- مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة).....	195
ج- مؤشر السيولة (الاحتياطات السائلة إلى الأصول).....	195
د- مؤشر القروض المتعثرة.....	196
هـ- مؤشر مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة.....	196
المطلب الثاني: بناء النموذج القياسي.....	197
أولا- متغيرات النموذج.....	197

ثانيا- صياغة النموذج.....	201
المبحث الثالث: تشخيص النموذج.....	201
المطلبالأول: تقدير معلمات النموذج.....	202
المطلب الثاني: التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنموذج.....	202
أولا- التشخيص الاقتصادي.....	202
أ- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي.....	203
ب- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي.....	203
ج- مؤشرات الأداء المصرفي.....	204
ثانيا- التشخيص الإحصائي.....	205
أ- اختبار المعنوية الاحصائية للمعلمات.....	205
ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....	206
خلاصة الفصل.....	208
الخاتمة.....	210
قائمة المراجع.....	219

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	معايير تصنيف درجة التحرير المالي	17
2	تكاليف إصلاح القطاعات المالية في بعض الدول الناشئة والصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	99
3	تكاليف الأزمات المصرفية على الميزانية العامة للدول	100
4	مراحل الأزمة العالمية وتسلسلها الزمني	123
5	نسبة العجز في الميزانيات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوربي لسنة 2010	125
6	الديون العمومية مقارنة بالناتج المحلي الداخلي الخام لسنة 2010	126
7	رسم توضيحي لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر	134
8	الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الإشارات	156
9	درجات تصنيف البنوك والإجراءات الرقابية	162
10	مؤشرات الحيطة الكلية والحيطة الجزئية	163
11	المقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية والحيطة الجزئية	164
12	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	190
13	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	190
14	تطور معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	191
15	تطور عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	191
16	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	192
17	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	193
18	تطور معدل العائد على الاصول لدى الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012	194
19	نسب الملاءة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012	195
20	درجة السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012	195
21	نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012	196
22	نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012	196
23	استنتاج مؤشر الأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2012	198
24	متغيرات نموذج الدراسة	201
25	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد للأزمة المصرفية في الجزائر للفترة 2000-2012	202
26	نتائج اختبار T- student للنموذج الخطي المتعدد	205

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة Kitchin	45
2	الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج vlasco 1987	62
3	أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج Stocker 1994	63
4	الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري	188

مقدمة

شهد العقد الماضي تعرض العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى أزمات مالية، اختلفت في حدتها ومداها تبعا للظروف المؤسسية والهيكلية، وأدى ذلك إلى تعطيل الجهود التنموية في هذه البلدان، فقد هزت دول آسيا سريعة النمو الاقتصادي وروسيا ودول أمريكا اللاتينية أزمات مالية كبيرة أربكت صانعي السياسات الاقتصادية، ودفعت بالكثير من الدول إلى اللجوء للمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحثا عن مخارج من الأوضاع القاسية التي ألمت بها وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة (تركيا والأرجنتين) وفي هذا السياق أحصى صندوق النقد الدولي في ورقة عمل قام بنشرها في سبتمبر 2008 وقوع 124 أزمة مصرفية، 208 أزمة عملة، 63 أزمة مديونية، كل هذه الأزمات حدثت في الفترة من 1970 إلى 2007 في البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية.

يمر الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 بأزمة مالية حادة، تكمن خطورتها في كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد العالمي، هذه الأزمة عكست التحول من اقتصاد حقيقي عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد نقدي وهمي يقوم على أدوات ومنتجات مالية وغير مرتبط بأصول عينية، ويرجع سبب الأزمة تحديدا إلى عدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم ممثلا في منح القروض عالية المخاطر في مجال الرهن العقاري، فضلا عن عمليات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية عن طريق التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها، بنقلها إلى ميزانيات البنوك وتحويلها إلى سندات يتم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض مغرية، وقد ترتب على ذلك تعرض العديد من البنوك الكبرى في العالم لخسائر فادحة في قيمة أصولها انعكست في مشاكل السيولة والإعسار المالي والإفلاس، لتمتد التداعيات المتسارعة للأزمة المالية الأمريكية التي بدأت في شكل أزمة مصرفية محلية إلى أزمة اقتصادية دولية تثير الذعر في اقتصاديات مختلف الدول (الصناعية والناشئة والنامية).

لذلك كان لابد من الاهتمام بهذه الأزمات المصرفية ومحاولة إيجاد وتطوير مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات حتى يتسنى التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرض الجهاز المصرفي لها، ومن ثمة اتخاذ التدابير الملائمة، وعلى العموم فإن تعريف نظام الإنذار المبكر يرتكز على تعريف واضح للأزمة ومصدرها، فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها قطاع البنوك وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو التجارة الخارجية أو جميعهم، وعمليا فإن تاريخ الأزمات والتركيبة الهيكلية لبلد ما تلعب دورا رئيسيا في نوع وتعريف النظام المراد بناؤه، وتجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول في الأزمات تشير إلى أن أغلبها مصدره

القطاع المالي (البنوك، سعر الصرف، المديونية) تليها الأزمات الناجمة من قطاع التجارة الخارجية وأخرى ناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، ولهذا كان هذا الموضوع (نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية) موضع اهتمام العديد من المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة في الوقت المناسب، ويسعى هذا النظام لمعرفة ما إذا كانت احتمالات حدوث الأزمة قد يصاحبها استجابة من قبل المؤشرات الرئيسية وذلك من خلال مجموعة من النماذج.

إن الهدف من تطوير نظام إنذار مبكر هو تدارك وتجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن وجهة نظر متخذي السياسات فإن نظام الإنذار المبكر وسيلة لمعالجة الأحداث الطارئة قبل وقوع السيناريو السيئ وبالتالي تجنب التكاليف المالية الباهظة التي قد تنجم عن الأزمات، ويرجع الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر إلى سنة (1994-1995) بعد الأزمة المكسيكية وازداد بعد الأزمة الأسيوية (1997-1998)، وهذا الاهتمام يمكن حصره في عاملين رئيسيين: الأول نتيجة الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية والاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لها، والثاني فيركز على أن هناك اهتماما متزايدا بوضع نظام متكامل للإنذار المبكر بعد أن اثبت مؤشرا السوق (معدل الفائدة والتغير في نسبة الائتمان) عدم تقديمهما إشارات منذرة بقرب حدوث أزمة مصرفية أو أزمة سعر صرف بعد أن كان يعول عليهما في المراقبة الدقيقة للسوق، ولتطوير نظام للإنذار المبكر لابد من تحديد المجالات التي سيغطيها النظام بمعنى أن النظام يجب أن يتعامل مع المجالات المرتفعة المخاطر والتي قد تكون مصدرا محتملا للأزمة، وبناء عليه يتم تحديد الإطار العام للإنذار (مصرفي، سعر الصرف، مديونية) وهذا يشكل الخطوة الأولى أي اختيار المؤشرات القيادية، والذي يعتمد على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة للأزمات، أما الخطوة الثانية فهي جمع البيانات حول المتغيرات وهذه العملية ذات أهمية في تحديد قدرة النظام على التنبؤ، في حين تتضمن الخطوة الثالثة التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية، ويتم استخدام طريقتين في التقييم الإحصائي، الأولى طريقة التأشير ومعناها أن هناك متغير يخرج بشكل ملاحظ عن سلوكه الطبيعي مما قد يعطي إشارة للأزمة، والثانية طريقة التحليل اللوجستي أو الاحتمالي بحيث يأخذ المتغير التابع القيمة واحد في حالة وجود أزمة والقيمة صفر في غير ذلك، في حين تشمل المتغيرات المستقلة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

لقد تناول الفكر الاقتصادي العلاقة بين الأزمات المصرفية ونظام الإنذار المبكر من خلال نظريات الأجيال الثلاثة، حيث تتلخص رؤية الجيل الأول في أن هذه الأزمات تأتي انعكاسا لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي (مؤشرات الحيطة الكلية) نتيجة لإتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة، سواء تعلق الأمر بالسياسات المالية أو النقدية أو التجارية، في حين تعتقد نظرية الجيل الثاني أن سبب الأزمات يرجع إلى أثر التوقعات المحققة ذاتيا وما يقترن بها من ردود أفعال متشابهة للمتعاملين فيما يعرف بسلوك القطيع وتبعا لذلك فإن المحرك الأساسي للأزمة يتمثل في أثر العدوى الذي يجعل من حدوث أزمة في دولة ما مؤشرا لحدوث أزمة أخرى في الدولة التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ومالية، أما نظرية الجيل الثالث فتفسر حدوث الأزمة بضعف الأداء المصرفي وتبعا لذلك فإنها تركز على دور المخاطر المعنوية في دفع آلية الحلقة المفرغة للتوسع في القروض والاستثمار في ظل غياب التأمين على الودائع واقتصاره على الشكل الضمني فقط، وما يصاحبها من تراخي جودة نشاط الإقراض ومن ثمة تعثر القطاع المالي.

إشكالية البحث:

إن انعكاسات الأزمة العالمية 2008 وتأثيراتها على البنوك والمصارف عموما، جعل دراسة مؤشرات نظام الإنذار المبكر للمصارف تحضى بكثير من الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والبنوك المركزية، وذلك من أجل وضع أو تطوير نظام قادر على التنبؤ بالأزمات المصرفية وبالتالي الحد من تأثيراتها، كما أن انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية واندماجها في الاقتصاد الدولي، سيجعل الجهاز المصرفي الجزائري عرضة للتقلبات والأزمات التي تحدث على الساحة العالمية، ولهذا لابد من العمل على ضرورة بناء نظام إنذار مبكر للمصارف الجزائرية قادر على التنبؤ بالتغيرات والاتجاهات التي تحدث في المؤشرات المالية والاقتصادية ومراقبة أدائها من خلال استخدام الوسائل الإحصائية في التنبؤ.

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي قدرة مؤشرات نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر؟.

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية نورد التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية؟
- ما هي العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي والأزمات المصرفية؟
- ما هي العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والأزمات المصرفية؟
- ما هي العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والأزمات المصرفية؟

– هل من الممكن التنبؤ بوقوع أزمات مصرفية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة هذا البحث تم صياغة الفرضيات التالية كإجابات محتملة للأسئلة المطروحة:

– إن مؤشرات نظام الإنذار المبكر عبارة عن مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية والاقتصادية، تستخدم كأداة إنذار باحتمال حدوث أزمة مصرفية.

– هناك علاقة طردية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي (معبرا عنها بكل من معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الميزانية) ومؤشر حدوث أزمة مصرفية.

– – هناك علاقة طردية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي (معبرا عنها برصيد ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري) ومؤشر حدوث أزمة مصرفية.

– هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الأداء المالي (معبرا عنها بكل من نسبة الاحتياطيات السائلة ومعدل العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال) ومؤشر حدوث أزمة مصرفية.

أهمية البحث:

إن الجهاز المصرفي الجزائري عرف تطورات وتغيرات عبر مراحل مختلفة منذ تأسيسه، سواء في هيكله أو في نوع القوانين والتشريعات المنظمة له، وذلك من أجل التكيف مع البيئة الداخلية والتغيرات التي تحدث على الساحة العالمية، وباعتبار أن قانون النقد والقرض هو الذي يحدد الإطار العام لشكل الجهاز المصرفي ونشاطه، كما أن إتباع الجزائر وانتهاجها لاقتصاد السوق القائم على سياسة التحرير المالي سيجعل من الجهاز المصرفي الجزائري عرضة للتقلبات التي تحدث على الساحة الدولية في شقها النقدي والمالي، وعلى رأس هذه التقلبات الأزمات المالية والمصرفية التي تعصف بالعالم اليوم، فالمتتبع يلحظ أن أزمة 2008 استمرت تداعياتها إلى اليوم وذلك في شكل إفلاس للبنوك الأمريكية والأوروبية مما دفع بالبنوك المركزية للتدخل، وهذا له تأثير على الجهاز المصرفي الجزائري في المدى الطويل، كما أن البيئة الداخلية عرفت أيضا تعرض الجهاز المصرفي الجزائري إلى أزمات مختلفة (أزمة سيولة 1994، أزمة بنك الخليفة، أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري) وهنا تكمن أهمية الموضوع قيد الدراسة إذ يجب العمل على تطوير نظام إنذار قادر على التنبؤ بهذه الأزمات قبل وقوعها واتخاذ التدابير اللازمة، وذلك من خلال تبني مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها وتحليلها والقيام بدراسات إحصائية وقياسية لها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة.

أهداف البحث:

من بين الأهداف التي تسعى إليها الدراسة ما يلي:

- إبراز أهمية نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية.

- التعرف على أبرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الأزمات المصرفية ونظام الإنذار المبكر.

- الوقوف على النماذج والمؤشرات المستخدمة في نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية.

- تحديد مفهوم الأزمات المصرفية والوقوف على أسبابها.

- تحديد مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله.

- استخلاص نظام قادر على إعطاء إشارات إنذار مسبقة لأزمة مصرفية في الجزائر.

- التعرف على كيفية استخدام مؤشرات نظام الإنذار المبكر.

- تحديد المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على الجهاز المصرفي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- أهمية الموضوع في الوقت الراهن والذي يشهد أزمات مصرفية حادة أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول، مما دفع بالمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية والباحثين والأكاديميين إلى الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر وتطوير مؤشرات قادرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية.

- حاجة الجهاز المصرفي الجزائري إلى نظام إنذار مبكر خاصة فيظل مرحلة التحرر المقبلة والتي ستجعل البنوك الجزائرية عرضة لمختلف الأزمات الخارجية.

- ضرورة إنشاء وحدة نظام إنذار مبكر يمكن من خلاله تجنب أو التخفيف من الآثار السلبية للأزمات البنكية على الاقتصاد الوطني (مثل تأثير أزمة الخليفة وأزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري).

- دافع شخصي متمثل في اهتمام الطالب بالتطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها للإشكالية المطروحة على منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل القياسي (الإحصائي)، المنهج الوصفي التحليلي يتضح من خلال إبراز الوقائع والحقائق المرتبطة والمتسلسلة وتوضيح المفاهيم المختلفة، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الأزمة المصرفية والعوامل المحددة لها وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تضمنته الدراسات المتاحة في هذا الصدد، بينما التحليل القياسي يتم استخدامه عند دراسة مؤشرات نظام الإنذار المبكر ومدى قدرتها على التنبؤ بالأزمة أي العلاقة بين المتغير التابع الممثل في مؤشر مركب وبين متغيرات مستقلة متمثلة في العوامل المحددة للأزمة المصرفية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع نظام الإنذار المبكر نذكر ما يلي:

- دراسة الباحث " شازلي (shazly) 2002 " **بعنوان الأزمات المالية وإشارات الإنذار المبكر: الطريقة اللامعلمية مع التطبيق على مصر**، تناولت مراجعة مختصرة عن الأدبيات النظرية والتجريبية وناقشت تصميم نظام إنذار مبكر محدد للاقتصاد المصري، واستخدمت الدراسة متغيرات القطاع المالي ومتغيرات القطاع الحقيقي معتمدة على طريقة التأشير وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة التأشير لتوقع أزمات سعر الصرف والأزمات المصرفية يمكن أن تعمل كأساس لنظام إنذار مبكر.

- دراسة الباحث " علاء الدين عوض الطراونة 2004" **بعنوان تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن**، تناولت الدراسة تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن وحللت المتغيرات التي تضطرب قبل الأزمة، وقد اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي على التحليل اللوجستي (الاحتمالي)، توصلت الدراسة إلى أن أهم أثر لاحتمال حدوث أزمة يعود إلى نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي في حالة أزمة دين، وإلى معدل نمو سعر الصرف الحقيقي في حالة أزمة صرف، كما توصلت الدراسة إلى أن النماذج المقدرة والمقترحة قادرة نوعا ما على إعطاء إشارات إنذار لوقوع أزمة، وتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

* نظام الإنذار المبكر قادر على التنبؤ بوقوع الأزمات الاقتصادية في الأردن.

* نظام الإنذار المبكر يمكن أن يحدد مصدر حدوث الأزمة.

- دراسة الباحث " علي أري(Ali Ari) 2007 " بعنوان: les indicateurs d'alerte de la crise financière de 2000-2001 en Turquie. ، تناولت الدراسة الأزمة التركية 2000-2001 بتحليل مختلف مسبباتها والتي أرجعها الباحث إلى أسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وأخرى متعلقة بمتغيرات بنكية، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج احتمالي قادر على التنبؤ بالأزمات المصرفية يضم مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تتغير سلوكياتها قبل الأزمة.

- دراسة الباحث " أمين طرازي 2009" بعنوان crises bancaires dans les pays de l'UEMOA: un système d'alerte avancée fondé sur une approche logit multinomial ، تناول الباحث في هذه الدراسة تحليل دور مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المصرفية في وقوع الأزمات المصرفية في دول الاتحاد النقدي في أواخر الثمانينات ومنتصف التسعينات، كما توصل الباحث إلى وضع واقتراح نموذج للإنذار المبكر (على أساس نموذج احتمالي متعدد الحدود)، وخلص إلى أن التضخم وانكماش النشاط الاقتصادي هي العوامل الرئيسية التي أضعفت النظام المصرفي في هذه الدول وتسببت في حدوث الأزمة.

- دراسة الباحثة " علياء بسيوني 2010" **بعنوان مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة،** ركزت الباحثة في هذه الدراسة على المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مع التطبيق على عدد من الدول العربية التي تتسم بهياكل اقتصادية متنوعة، وتتمثل في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب، واعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي، بالإضافة إلى الأسلوب الكمي حيث تم تحليل اتجاهات مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول الأربع محل الدراسة، وتوصلت الباحثة إلى بناء نموذج قياسي تبعا للبيانات المتاحة، وأظهر التحليل على مستوى كل دولة منفردة أن أداء الجهاز المصرفي في كل من مصر وتونس أقل نسبيا من أداء الجهاز المصرفي في كل من الأردن والمغرب.

الفصل الأول

التحرير المالي وعلاقته بالأزمات المصرفية

تمهيد

لقد أظهرت العديد من الدراسات والأعمال الارتباط الوثيق بين سياسات التحرير المالي والأزمات المصرفية فهذه الأخيرة كانت مرتبطة بسياسات التحرير المالي في جميع الدول الناشئة وبالنظر الى ظاهرة التحرير المالي فهي حديثة نسبيا بدأت في الدول المتقدمة ثم تبنتها الدول المتخلفة في اطار سياسات الاصلاح والتحول الاقتصادي، فالتحرير المالي يقوم على إلغاء القيود على الائتمان وتخفيف الرقابة والاشراف الحكومي على الجهاز المصرفي .

إن فترة السبعينات تميزت بندرة الأزمات البنكية وعدم ارتباطها بأزمة المدفوعات وذلك راجع لكون الأسواق المالية كانت خاضعة للرقابة، لكن بعد هذه الفترة واتجاه جميع دول العالم نحو فلسفة اقتصاد السوق القائمة على اجراءات التحرير المالي ارتفع وتزايد عدد الأزمات المصرفية وبينت الأعمال والدراسات المنجزة في هذا المجال أن سياسات واجراءات التحرر المالي رفعت من احتمال حدوث الأزمات.

لقد ترتب على سياسات التحرير المالي اجراءات متسرعة وغير متدرجة وممارسات سيئة من قبل البنوك كالتوسع في النشاط الاقراضي، كل هذه الاجراءات أدخلت البنوك في متاهة التعثر المصرفي والذي يعتبر بوابة للأزمات المالية.

هذا ما يقودنا الى دراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحرير المالي .

المبحث الثاني: ماهية التعثر المصرفي.

المبحث الثالث: دور التحرير المالي في الأزماتوالتعثر المصرفي.

المبحث الأول: ماهية التحرير المالي

أظهرت العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت على عينة من الدول المتقدمة والناشئة أن الأزمات المصرفية عموما كانت مسبوقة بسياسات التحرير المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي

شهدت البلدان والنامية في العقدين الأخيرين حالة من التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي وذلك بهدف رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية على رأسها عملية التحرير المالي.

– إن التحرير المالي هو إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، وكذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أي قيود على حركة الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية[1].

–كمايعرف التحرير المالي بأنه "التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض الى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصص غير الكفء للموارد المالية التأثير السلبي على النمو والاستثمار والإدخار".

– يعرف أيضا بأنه" مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظاما إشرافيا قويا، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية بالدخول الى السوق المصرفية المحلية، وحرية سعر الفائدة وتحرير اسعار الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال[2]".

- فالتحرير المالي يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية الاستقلالية التامة وذلك بإلغاء كافة القيود والضوابط واعتماد قوى السوق(العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة وإلغاء الرقابة الادارية على تخصيص الائتمان، فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتحرير أسعار الصرف وحرية أمام حركة رؤوس الأموال.

[1] محمد وهيب العمري، الكفاءة الانتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014، ص28.

[2]Hassan souheil, Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'évolution des risques desbanques , université LAVAL,2000,p12 .

وتعتبر أعمال كل من ماكينون (R .Makinnon) وشرو(E .Shaw) في سنة 1973 المرجع الأساسي لنظرية التحرير المالي، الذين اعتبرا بأن التحرير المالي وسيلة لتطوير القطاع المالي ورفع وتيرة النمو في البلدان النامية التي عانت في العقود الماضية من سياسات الكبح المالي المتمثلة في مجموع القيود الكمية والنوعية المفروضة على القطاع المالي والمصرفي والتي من مظاهرها تخصيص الائتمان، تحديد معدلات الفائدة، إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.....الخ.

فبالنسبة لنظرية ماكينون (Mckinnon) تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود بحيث تتلاءم مع وضعية اقتصاد الدول النامية الذي يتميز بضعف هياكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تطور وتنوع الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمارات هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والاذخار من الدخل الجاري، وبهذا فإن النقود حسب ماكينون هي الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية وبالتالي تصبح أداة إلزامية لتراكم رأس المال.

أما شرو (shaw) فيرى أن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تحدد وفق قوى السوق(العرض والطلب) بشكل يعكس الندرة النسبية للإذخار.

كما تدعمتأراء(shaw, Makinnon) بأعمال العديد من الاقتصاديين وتعرضت لمجموعة من الانتقادات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي وأهم تلك الانتقادات:[1]

أ- مخاطر تعرض البنوك للأزمات: ومن بين الدراسات التي جاءت في هذا المجال نذكر:

1- دراسة(CarloSdasAlgandro)سنة 1985 في مقاله الشهير:"وداعا للكبح المالي..... أهلا بالانهيار المالي" ،حيث نبه إلى المخاطر الكبيرة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي.

2-دراسةDemirguckundanddetriache عام 1997 بيّن خلالها اعتمادا على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي العلاقة بين الأزمات المصرفية وإجراءات التحرير المالي حيث حدثت الأزمة في 65 دولة خلال الفترة الممتدة 1986-1994، وتم استخدام كل من سعر الفائدةالحقيقي، معدل نمو الائتمان المصرفي، نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

[1] رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية،دار الخلدونية، الجزائر،العدد الثاني، 2000،ص ص36، 50.

3-دراسة DanielHardy والتي تشير الى أن البنوك في ظل التحرير المالي تسرف في منح الائتمان للقطاع الخاص وبالأخص في فترات الرواج، مما يجعلها عرضة لمخاطر الإعسار والسيولة.

ب- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: يمكن الاشارة في هذه الحالة الى الدراسات المقدمة في تقارير الاستثمار العالمي والتي تؤكد بأن التحرير المالي وما يتبعه من حرية دخول وخروج رؤوس الأموال بسرعة وبضخامة كبيرة، قد يؤدي الى حدوث أزمات خانقة.

إن سياسة التحرير المالي التي اتبعتها الدول النامية كان الهدف منها:

- زيادة فعالية وكفاءة الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تحويل التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الاستثمار والعمل على ربط المستثمرين المحليين بالمستثمرين الأجانب وتسهيل دخولهم الى الأسواق المحلية[1].

- خلق فرص استثمارية خارجية واسعة أمام فائض رؤوس الأموال الباحثة عن الربح فضلا عن تأمين هذه الأموال ضد المخاطر الكبيرة وذلك من خلال تنويع الأدوات المالية والاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

- انعكاس تحرير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز وتنشيط حركة التجارة الخارجية.

- إن إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرامج واسعة للخصخصة تخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، وبالتالي جذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون بالخارج والحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، حيث يمكن انفتاح الاسواق المالية المحلية على الاسواق المالية الدولية من الاستثمار في تلك الاسواق عن طريق ترابط وتكامل الاسواق المحلية معها.[2]

- إن تحرير أسواق المال وقابلية التحويل للحساب الجاري سوف يمكن البلدان النامية من الوصول الى أسواق المال الدولية، مما يسمح لها بالحصول على ما تحتاجه من موارد مالية لسد فجوة الموارد المحلية وبالتالي زيادة الاستثمار المحلي ومن ثمة زيادة معدلات النمو الاقتصادي[3].

- تحرير أسواق المال على الصعيد المحلي سوف يؤدي إلى تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وبما يعزز من معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] عمر إبراهيم حسين وآخرون، أسواق الأوراق المالية العربية، الأداء والتحديات، صندوق النقد العربي، بحث مقدم لندوة – دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية- الكويت ،1999 ، ص05.

[2] فاطمة الزهراء سعيدي، التحرير المالي: المكاسب والمخاطر الناتجة عنه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2012، ص06.

[3] نفس المرجع، ص06.

المطلب الثاني: اجراءات التحرير المالي وعناصره

إن سياسات التحرير المالي التي تنتهجها مختلف الدول تتم عادة على مستويين:

أولا: التحرير المالي على المستوى المحلي.

ثانيا: التحرير المالي على المستوى الدولي.

أولا: اجراءات التحرير المالي

إن من القضايا المرتبطة بسياسية التحرير المالي ضرورة التمييز بين التحرير المالي الداخلي والتحرير المالي الخارجي، فالأول مرتبط بالإصلاحات والإجراءات المؤدية الى الرفع من أداء وحرية الأسواق المالية وأما الثاني فيرتبط عادة بفتح الأسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية وإلغاء ضوابط الصرف....إلخ

وفيما يلي أهم الإجراءات المرتبطة بسياسة التحرير المالي على المستويين الداخلي والخارجي.

1- إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي

يعرف التحرير المالي الداخلي بأنه مجموع الإجراءات والسياسات المتخذة داخل نطاق البلد الواحد والتي تهدف إلى إلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على عمل المؤسسات والأسواق المالية[1].

وتشمل ما يلي:

-العمل على تخفيف الرقابة وذلك باستخدام الأدوات الكمية(غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية(المباشرة) والتي تكون عادة معيقة لاستراتيجية التحرر، إذ يعد استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات.[2]

-إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها[3].

[1] محمود نجدة علي إبراهيم، التكامل الاقتصادي بين الأسواق المالية في الدول العربية وأثرها في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي مع الاشارة إلى سوق المال في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001، ص 297.

[2] مانويل غينيان، دور الاصلاح المالي في التصحيح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، بحث مقدم إلى ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الامارات، 1994، ص20.

[3] عماد محمد علي الفاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 148.

-تخفيف القيود المفروضة على السوق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة السوق المالية وذلك من خلال إلغاء القيود أو تخفيفها امام انضمام المستثمرين وشركات المساهمة في السوق، أو الانسحاب منها، والأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية.[1]

-إلغاء السقوف الائتمانية التي يضعها البنك المركزي على عمليات الاقتراض وذلك سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، وهو الأمر الذي يعني التخلي عن عملية التوجيه الاداري لعملية الائتمان أي إعطاء البنوك التجارية الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.

-الاتجاه نحو تخفيف نسبة الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك وصولا الى الحد الأدنى لتلك النسبة مما يساهم في توفير نسبة عالية من موارد البنوك وذلك لاستخدامها في مجال تقديم الائتمان، والجدير بالذكر أن رفع نسبة الاحتياطي تؤثر في أسعار الفائدة بشكل غير مباشر وذلك من خلال تأثيرها على حجم الارصدة القابلة للإقراض لدى وحدات الجهاز المصرفي[2].

-تطوير واصدار التشريعات المناسبة لتكوين بيئة مالية مواتية للأنشطة المالية المختلفة بما في ذلك التنظيمات الادارية والإشرافية من قبل البنك المركزي على المؤسسات المالية المختلفة.

2- اجراءات التحرير المالي على المستوى الدولي

تشمل سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي الاجراءات التالية:

-إلغاء ضوابط الصرف: وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر الصرف للعملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية للأسعار مختلفة الموجودات المحلية.[3]

[1] مانويل غينيان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] فاطمة الزهراء سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[3] هناء عبد الغفار السامرائي، الأزمات المالية العالمية وأثرها على أسواق المال العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان: الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بغداد، العراق، 2009، ص 330.

– تحرير معاملات حساب رأس المال ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من والى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، هذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المقيمين(الأفراد والشركات) للأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وكذلك تسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها.

نشير إلى أن تحرير المعاملات على مستوى رأس المال يتخذ عدة أشكال،فالمعاملات الداخلية و التي يسمح فيها للمقيمينبالاقتراض بحرية أكثر من الأسواق المالية الدولية،وبالمقابل يسمح لغير المقيمين بالاستثمارأكثر في الأسواق المحلية، أما المعاملات الخارجية ففيها يسمح للمقيمين بتحويل رؤوس الأموال ومسك الأصول المالية في الأسواق المالية الدولية،ويحق أيضا لغير المقيمين الاقتراض من الأسواق المالية.

–المعاملات التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يشمل تحرير القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أوالمتجه إلى الخارج.

– المعاملات المرتبطة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

– المعاملاتالمرتبطة بأصول الثروة العقارية أي شراء وبيع العقارات محليا بواسطة غير المقيمين وخارجيا بواسطة المقيمين.

ثانيا: عناصر التحرير المالي

يشتمل التحرير المالي على ثلاث عناصر أساسية:

–التحرير المصرفي.

–تحرير الأسواق المالية.

–تحرير حساب رأس المال.

1– التحرير المصرفي

إن التحرير المصرفي يندرج ضمن سياق التحرير المالي والاقتصادي الذي تبنته الدول المتقدمة.

1-1- مفهوم التحرير المصرفي

هو مجموع الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا،وذلك سواء على المستوى المحلي أو الدولي.[1]

1-2- إجراءات التحرير المصرفي

تختلف إجراءات وسياسات التحرير المصرفي من بلد الى آخر وذلك حسب السياسة الاقتصادية العامة المخطط لها، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

أ- تحرير المنافسة المصرفية: وذلك بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، وكذلك إلغاء القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص الائتمان، وأسعار الفائدة على الودائع أو على القروض.

ب-تحرير أسعار الفائدة: يتضمن تحرير أسعار الفائدة إزالة الرقابة والتثبت، وترك حرية أوسع لتحرك أسعار الفائدة وفق قاعدة العرض والطلب.

ج- إلغاء القواعد الادارية المطبقة على البنوك كتسقيف الائتمان والاحتياطي القانوني.

2- تحرير حساب رأس المال

2-1-مفهوم تحرير حساب رأس المال

إن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء كافة القيود المفروضة على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.[2]

2-2-إجراءات تحرير حساب رأس المال

تتمثل اجراءات تحرير حساب رأس المال ما يلي:

أ- تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: بمعنى إزالة القيود المفروضة على دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الدولة بالإضافة إلى تحويلات الأرباح عبر الحدود.

[1] هشام خالد، البنوك الاسلامية الدولية وعقودها، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2001، ص 15.

[2] أنور محمود عبد العال شحاتة النقيب، كفاءة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية بالتركيز على النقود الإلكترونية (دراسة حالة الاقتصاد المصري)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 07.

ب- تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية: أي عمليات الشراء والبيع للمقيمين وغير المقيمين والتي تشمل الأسهم ،السندات والمشتقات المالية...الخ.

ج-المعاملات المرتبطة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية: الودائع، القروض، الهدايا، الهبات، المنح، التركات...الخ.

3- تحرير أسواق الأوراق المالية

يتضمن تحرير أسواق الأوراق المالية إزالة كافة القيود ضد حيازة المستثمرين الأجانب أوراقا مالية للشركات المحلية و المتداولة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد، مع توفير حرية الدخول و الخروج في عمليات الوساطة المالية.

والجدول رقم(1) يبين عناصر التحرير المالي:

الجدول رقم (1):

معايير تصنيف درجة التحرير المالي

	قيود سياسة الكبح المالي	تحرير جزئي	تحرير كلي
	-معدلات الفائدة الدائنة و المدينة.	-عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	- عدم وجود رقابة في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة.
النظام المصرفي الداخلي	- تسقيف القروض والاحتياطات الإجبارية. - عدم فتح المجال القطاع الخاص والأجنبي للدخول في قطاع البنوك.	- عدم وجود رقابة على القروض والاحتياطات الإجبارية و الدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الاحتياطي الإجباري بين10 و50% لمدة تفوق 5 سنوات.	- عدم وجود رقابة على القروض والاحتياطات الإجبارية والدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الاحتياطي الإجباري لا تتجاوز 10% لمدة تقل عن سنتين.
الأسواق المالية	- الاستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية.	- المستثمرين الأجانب غير مرخص لهم بتملك أكثر من 49%من الأصول المالية المحلية. - يوجد قيود على المساهمة في بعض القطاعات الاقتصادية.	- المستثمرون الأجانب مرخص لهم بتملك الأصول المالية المحلية دون شروط.
	- توزيع رأس المال المستثمر و أرباح الأسهم و فوائد السندات.	- توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات لا يتم قبل 5سنوات من الاستثمار.	-توزيع رأس المال المستثمر و أرباح الأسهم و فوائد السندات في السنتين الأوليتين من الاستثمار.
حسابرأس المال	-افتراضات البنوك المحلية من الخارج.	-البنوك والمؤسسات المالية المحلية مرخص لهم بالاقتراض من الخارج	-البنوك و المؤسسات المالية المحلية تقترض بكل حرية من الخارج بشرط

		لكن مع بعض القيود.	أن تعلم السلطات النقدية
	-تثبيت سعر الصرف. -وجود قيود على حركة رؤوس الأموال.	-وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال(التحويلات المالية للعملات). -وجود قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.	-عدم وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري و تدفقات رأس المال. -لا يوجد قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.

SOURCE: Saoussen Ben Gamra, Michael Clévenot, la libéralisation financière dans les pays en développement, croissance économique ou instabilité financière, université paris3, version de 1-20 sept, 2008, p23.

المطلب الثالث: مخاطر التحرير المالي وشروطه

لقد حظيت سياسة التحرير المالي بالدعم والمساندة من طرف المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واعتبرت هذه السياسة جزءا هاما من الاصلاحات الاقتصادية والمالية، رغم ذلك ترتب عنها جملة من المخاطر خاصة بالنسبة للدول الناشئة والنامية.

أولا: مخاطر التحرير المالي

من البديهي أن التحرير المالي يؤدي إلى مزيد من الترابط والتكامل بين الأسواق المالية المحلية والأجنبية وهذا التكامل يترتب عليه مخاطرجمة نلخصها فيما يلي:

1- الخطر النظامي[1]:ويحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى، وهو يرتبط ب:

-ظاهرة العدوى من سوق مالي الى آخر.

-انعدام السيولة.

2- **مخاطر تقلبات رؤوس الأموال قصيرة الأجل**: أي التداخلات الناجمة عن تدفقات رأس المال المتجه نحو الاستثمارات في الحافظة المالية مع تلك المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتصف الأول بقصر أجله وضخامة حركته وتحقيقه الربح السريع، ويحمل

[1] طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2009، ص22.

درجة تقلب عالية حيث يدخل ويخرج بآجال قصيرة مؤدية إلى مشاكل، علاوة على تأثر النوع الأول كثيرا بالعوامل النفسية والشائعات والتصريحات، وبذلك تتسم قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر بدرجة عالية من الحساسية في الأجل القصير وأن حركته السريعة بين الأسواق قد يجعل تلك الأسواق في حالة اختلال مفاجئ.

3-مخاطر سهولة انتقال الأزمة[1]:بمعنى سرعة انتشار الأزمة بين المؤسسات المالية حين وقوعها لأنها تجعل من تلك الأسواق في تكامل وتماثل وتبادل حر.

4-مخاطر هروب الاموال الوطنية: ويعني استخدام جزء من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال استثماريةمختلفة، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة(هروب رؤوس الأموال المحلية) ليست بحديثة فهي تزايدت بشكل كبير في ظل التحرير المالي.

5-مخاطر عولمة المديونية: لقد عمدت البنوك الغربية وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية الى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وهذا سيعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية وقد يعرضها ذلك الى ارتفاع مديونيتها.

6- مخاطر تراكم الأموال: أدى التحرير المالي إلى تراكم رؤوس الأموال في الدول المتقدمة ولدى المؤسسات المالية، في حين أن الدول النامية والتي تتميز بهشاشة اقتصادها وعدم تنوع هيكلها الانتاجي، فشهدت هروبا لرؤوس الأموال، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يتجه الى الدول المتقدمة والتي توفر المناخ الملائم للاستثمار.

7-مخاطر غسل الأموال: إن عملية التحرير المالي أدت الى صعوبة تعقب مصادر الأموال والتي أصبحت تستثمر في أنشطة اقتصادية غير مشروعة، وهذه الظاهرة تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال انعكاساتها على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: شروط التحرير المالي

[1] نفس المرجع، ص 22.

تعرضت نظرية التحرير المالي لمجموعة من الانتقادات خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية التي تعرضت لها كل من دول أمريكا اللاتينية، دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة الى أزمة المديونية التي عرفتها الدول النامية، هذه الأزمات دفعت بالباحثين الى العمل على بناء نموذج جديد يقوم على حفظ الاستقرار الاقتصادي الكلي كشرط أساسي ينبغي توفره قبل البدء في عملية التحرير المالي بالإضافة الى شروط أخرى.

1-استقرار الاقتصاد الكلي

حتى يتسنى له إثبات أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي لنجاح سياسة التحرير قام ماكينون(Mackinnon) بالتحليل على مرحلتين، الاولى افترض فيها أن هناك استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي، وقام بإدراجظاهرة عدم تناظر المعلومات في نموذجه، والمرحلة الثانية أدمج في تحليله عنصر عدم استقرار الاقتصاد الكلي والذي يتمثل في عدم استقرار سعر الصرف، ارتفاع معدلات التضخم وعجز كبير في الميزانية، كما افترضماكينون في البداية عدم وجود مخاطرة أخلاقية داخل البنك، أي أن البنك يتصرف كأنه لا يحب المخاطرة، فتوصل إلى أن اضطراب الأحوال الاقتصادية العامة حتى ولو كانت البنوك معادية للمخاطرة فإنه يدفع النظام المصرفي(البنوك) إلى تحديد معدلات فائدة منخفضة وأن يصبح أكثر تقيدا للائتمان تجنبا لمخاطر الافلاس التي قد يتعرض لها[1].

ثم أضاف ماكينون في تحليله عدم استقرار الاقتصاد الكلي مع وجود مخاطر أخلاقية داخل البنك، فتوصل الى أن البنك يصبح يتصرف لو كان محبا لمخاطر فيدخل في عمليات اقراض ذات مخاطر مرتفعة وبمعدلات فائدة جد مرتفعة وفي حالة تعرض المقترضين لخسائر كبيرة فإنها تنتشر لتشمل كل النظام المالي.

ويشمل هذا العنصر مايلي:

[1] محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، ماي 2005، جامعة بشار، الجزائر، ص 06.

أ– سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار: ذلك أن تحرير أسعار الفائدة يتطلب قبل الشروع فيه السيطرة على التضخم لأن ارتفاع معدلات التضخم قد يفرض رفع أسعر الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة جدا لتحقيق معدلات حقيقية موجبة، وقد يؤدي ذلك الى أزمات مالية للأسباب التالية:[1]

- إن ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير قديؤدي الى زيادة تدفقات رأس المال إلى الداخل وخصوصا التدفقات (الأموال الساخنة)مما يؤثر على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
- يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية إلى آثار سلبية على سوق الأوراق المالية، إذ يعني ذلك ارتفاع وزيادة المخاطر الخاصة بأسعار الفائدة وإلى ارتفاع تكلفة التمويل بالنسبة للشركات، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي على النمو.
- قد تفسر أسعار الفائدة المرتفعة جدا فوق معدلات التضخم المعلنة على أنها إشارة إلى أن معظم العناصر الاقتصادية تتوقع استمرار التضخم ومن ثَم فشل برنامج الاصلاح المالي، فإن أمكن لعدد كاف من الشركات الاقتراض بمعدلات كبيرة وبأسعار فائدة إسمية مرتفعة جدا، فإن الأكثر احتمالا هو اتجاه معدلات التضخم إلى الارتفاع مستقبلا.

ب–سياسة مالية سليمة وأسعار صرف تدعم الاستقرار المالي: تعتبر السياسة المالية عنصرا هاما لدعم استقرار القطاع المالي، فالعجز المالي الكبير يضغط على السياسة المالية وهو أحد مصادر التضخم، ذلك أن العجز المالي المتزايد يساهم في ارتفاع معدلات التضخم من خلال تعميق الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن تمويل العجز بوسائل غير حقيقية كالإصدار النقدي من شأنه أن يساعد في رفع معدلات التضخم.[2]

إن تقليص عجز الموازنة يقتضي ترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى إصلاح النظم الضريبية بهدف تحسين كفاءة التحصيل مع العمل على توسيع القواعد الضريبية في ظل أسعار الضريبة المعتدلة كبديل للأسعار المرتفعة والتي تدفع إلى التهرب الضريبي ومن ثمة تآكل القواعد الضريبية وتراجع الحصيلة الضريبية.

[1] عاطف وليد أندرواس، السياسات المالية وأسواق رأس المال، ص88.

[2] نفس المرجع، ص88.

تعتبر سياسات سعر الصرف من السياسات الهامة للحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي نجاح التحرير المالي، حيث يتم أحيانا استخدام سعر الصرف الثابت كركيزة لاستقرار الاقتصاد الكلي، عكس أسعار الصرف المقيمة بأكبر من قيمتها، فإن هذا التقييم يضعف قطاع التصدير مما يخفض معدلات النمو، وهذا بدوره يضغط على ميزانية الشركات وبصورة غير مباشرة على القطاع المالي، في الأخير نشير إلى أنه في ظل التحرير المالي ليس هناك سياسة سعر صرف أفضل من الاخرى وإنما تعتمد على أساس الظروف الاقتصادية السائدة في كل بلد.

2-توافر بنية مؤسسية وقانونيةوإشرافية ملائمة

أ- توفر بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة: يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي، توفير بنية مؤسسية وقانونية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلى أزمات مالية خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات العمق المالي المفترض ارتفاعها في ظل التحرير المالي، حيث من الضروري توفرهيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة يفصل بعدالة وبسرعة في الدعاوى، على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام، وهناك ضرورة أخرى لتوافر إطار تنظيمي ورقابي ملائم يكفل تحقيق الشفافية في المعاملات ويمنع التواطؤ.

ب-التنظيم والاشراف المناسب على المؤسسات المالية: إن كل مؤسسة مالية تمر بمخاطر تحتاج إلى التنظيم والإشراف وخاصة بالنسبة للبنوك، لأن فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق، وهذا كله نتيجة لفقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلى سحب أموال المودعين مما يزعزع استقرار الاقتصاد الكلي.[1]

3-التدرج في تطبيق برنامج التحرير المالي

هناك منهجان للتحرير المالي، الأول مباشر ويتم فيه تحرير القطاع المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتدرج في إجراءاته وتطبيقاته.

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001، ص 46.

لقد أدى التطبيق الآني لكافة خطوات التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية في الدول التي سلكت ذلك النهج، ونشير إلى تجارب كل من الأرجنتين والأوروغواي للتحرير الشامل، فكلتا الدولتان قامتا بتحرير قطاعيهما المالي الداخلي والخارجي في آن واحد وتطبيق إجراءات التحرير قد تمت أيضا في وقت واحد من إزالة القيود على أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان، حرية الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، قابلية التحويل الكامل للعملة ..الخ، هذا الأمر أدخل هذه الدول في دائرة الأزمات المالية، في حين تعتبر تجربة الهند في التحرير المالي المتدرج نموذجا، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنها من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية.

ويتكون التدرج الأمثل من ثلاث مراحل متتابعة:[1]

-المرحلة الأولى: ينبغي أن يبدأ الاصلاح أولا بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الاصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

- المرحلة الثانية: تتمثل في لتحرير المالي الداخلي، وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، وزيادة منافسة القطاع البنكي، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

- المرحلة الثالثة: التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب على الدخول إلى الاسواق المالية المحلية، من أجل زيادة المنافسة والكفاءة، وإلغاء القيود على الصرف الأجنبي، تحرير حسابات العمليات الجارية ثم تحرير حساب رأس المال.

4- الإشراف الحذر على الأسواق المالية

نجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشرافا حكوميا قويا من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية، ويهدف الاشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بدائرة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات

[1] محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي، وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.[1]

5- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق

يتطلب نجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيهما، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الاشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك لجهات الرقابة والإشراف وللمتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية،كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقضات وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.[2]

المبحث الثاني: ماهية التعثر المصرفي

يعتبر التعثر المصرفي من أبرز المخاطر التي تواجه البنوك بصفة عامة، والتي لها تداعيات سلبية على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي وأنواعه

أولا- مفهوم التعثر المصرفي

يعرف التعثر بأنه: " عملية وحالة "، فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى " الحالة " التي يصل إليها المشروع من عدم القدرة على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة أو استعادة توازنه المالي أو النقدي أو التشغيلي.[3]

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص 43.

[3] محسن الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، دار إيزاك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، مصر ، 1996، ص 56.

– كما تعرف الديون المتعثرة من منظور مصرفي بأنها الديون التي لا تدر عائدا، أي الديون التي لم يتم إضافة عوائدها إلى إيرادات البنك وإنما توضع في حساب مستقل بعد دراسة وتحليل الدين ومقومات وإمكانيات المشروع باعتبارها دينا غير منتظما وتكوين مخصصات واحتياطات له.

– تعرف أيضا بأنها الديون التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع المماطلة في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة، ويمكن تقسيم هذه الديون إلى:[1]

أ– ديون يسودها ملاحظات مختلفة تستدعي متابعتها بدقة واتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة ومثال ذلك، تأخير سداد الأقساط أكثر من شهر، ضعف حركة الحسابات.....الخ.

ب–ديون تقترب من دائرة الخطر ويحتمل أن تسبب خسارة للبنك لأسباب قد تتعلق بضعف السيولة للشركة المقترضة أو التغيير في إدارتها.

ج– ديون إمكانية التسديد بالكامل مشكوك فيها، حيث يكون هناك تأخر في سداد الدين، الأقساط والفوائد لمدة تزيد عن سنة.

وعليه ومن خلال التعاريف المشار إليها سابقا يمكن القول بأن التعثر المصرفي يشمل:

- عدم قدرة العميل على سداد الدين وفوائده.
- عدم قدرة العميل على الالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها.
- تأخر العميل في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

ثانيا– أنواع التعثر أو الفشل

يمكن تقسيم التعثر أو الفشل إلى:

- الفشل الاقتصادي.

[1] فاطمة بن شنه، إدارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 59.

- الفشل المالي.

1- الفشل الاقتصادي

ويقصد به حالة شركة تعجز عوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى آخر يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.[1]

2- الفشل المالي

يعني عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وأن العسر المالي قد يكون فنيا أو قانونيا، فالعسر الفني يشير إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل مثل سداد أجور العمال، وسداد أقساط وفوائد القروض، أما العسر المالي القانوني فهو عدم قدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس مال المشروع.

نشير إلى أن مصطلح الفشل المالي لا يختلف عن ظاهرة التعثر المالي إذ يقصد بهما حالة عدم التوازن التي يتعرض لها العميل (فرد أو شركة).

إن العسر المالي كحالة من حالات الفشل المالي يمكن تقسيمه إلى خمس مراحل[2]:

- مرحلة العسر المالي المؤقت: أو ما يصطلح عليه العسر المالي الفني، أي عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل (نقص السيولة في الأجل القصير.[3]
- مرحلة العسر المالي الحقيقي: وهي تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها، بالإضافة إلى كون إجمالي الأصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم.

[1] جبر فايق النجار، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بيت الإسكان، عمان، الأردن، 2007، ص118.

[2] الشريف الريحان، التعثر المالي، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص 04.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 236.

- مرحلة الفشل القانوني: في هذه المرحلة لا يمكن التحكم في الفشل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ القرارات القانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.
- مرحلة الإفلاس: وهي المرحلة التي تصبح فيها الشركة غير قادرة على مواجهة التزاماتها، كما أن حقوق الملكية في الشركة تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة ومتراكمة استهلكت كل حق الملكية، الأمر الذي يتطلب تصفية الشركة أو إعادة تنظيمها.
- مرحلة إعادة التنظيم: قد لا تكون الآفاق المستقبلية للشركة واعدة كثيرا، ولكنه من الأفضل إبقاء الشركة على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة.

أما الفشل المالي وبالنظر إلى كونه لا يحدث بشكل مفاجئ فهو يعتبر المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد، ولهذا يجب النظر إلى طبيعة الدين حتى يتم التعامل بشكل جيد مع المشروع المتعثر وهي:

- الديون الجيدة: زهي الديون التي تعتبر نسبة المخاطرة فيها مقبولة جدا، وليس هناك مخاطر خاصة تكتنفها غير تلك المخاطر المترافقة مع عمليات الإقراض بصورة عامة.
- ديون شبه جيدة: وهي التي يعاني أصحابها من ضعف في الوضع المالي، وفي حجم الأعمال وعدم واقعية برامج التسديد، وكذلك التراجع في قيمة الضمانات، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية مما يؤدي إلى إضعاف موقف البنك تجاه العميل.[1]
- الديون المشكوك في تحصيلها: وهي التي يصعب على المصرف أن يحصلها أو يحصل الفوائد المستحقة عليها، ولكن لن يكون التحصيل أمرا مستحيلا إذا ما اتخذت إجراءات فعالة لأغراض التحصيل، كتأخر العميل عن السداد لفترة محددة تحدد من قبل السلطات النقدية وغالبية الدول تحددها بمدة 91 إلى 180 يوم، ويصنف في هذه الحالة كدين غير منتظم ودون المستوى.[2]
- الديون التي يكون لدى المصرف شك أكبر في تحصيلها: وذلك بسبب ضعف الضمانات وتأخر العميل في السداد لمدة تتراوح بين 181 و 360 يوم، ويصنف هذا الدين في هذه المرحلة بالمشكوك فيه.

[1] فريد النجار، إعادة هندسة القروض المصرفية المتعثرة، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 20، سبيتمبر 2003، ص 30.

[2] محمد مطر، التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 200، ص 59.

- وضع يظهر فيه للمصرف أن موجودات عميله في حالة تصفيتها لا تفي بكافة مطاليب البنك، مما يعني حدوث خسارة، أو عدم إمكانية تحصيل البنك لأصل الدين أو فوائده، دون تحديد واضح لحجم الخسارة، هذا فضلا عن وجود مؤشرات سلبية عن أوضاع العميل كعدم الانتظام في سداد.[1]
- الديون المعدومة: وهي تلك التي يثبت هلاكها باستنفاد جميع الوسائل والاجراءات الإدارية والقانونية للازمة.

المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات التعثر المصرفي

يشكل التأخر في سداد الديون لدى البنوك بصفة عامة مشكلة كبيرة، على اعتبار أن هذا أحد مؤشرات التعثر، كما أن هذا الأخير تتعدد مسبباته منها ما يرجع إلى ظروف وطبيعة العميل، واخرى إلى سياسة البنك وأدائه، بالإضافة إلى أسباب مرتبطة بالظروف الاقتصادية.

أولا– أسباب التعثر المصرفي

يمكن حصر أسباب التعثر المصرفي في:[2]

– أسباب متعلقة بالبنك.

– أسباب متعلقة بالعميل.

– أسباب خارجية.

1– أسباب متعلقة بالبنك

تتمثل هذه الأسباب في الاتي:

– الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلات الممنوحة.

[1] نفس المرجع، ص 60.

[2] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص ص 22 25.

– السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل التسليم الكامل للمستندات المطلوبة.

– التمويل الكامل أو شبه الكامل لمشروع العميل.

– امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل أو تقديم تمويل عادة ما يكون ضئيلا، الأمر الذي يترتب عليه تعثر العميل وتوقفه عن الوفاء بالتزاماته، مما يعرض البنك إلى فقدان كل أو جزء من القروض.

– اتخاذ البنك قرارا بتجميد حساب العميل مما يدفع هذا الأخير إلى التعامل مع بنك آخر.

– عدم المراجعة الشهرية من طرف البنك لحركة حساب العميل من ناحية حجم الإيداعات والمسحوبات، وما إذا كان يحتفظ بجزء من تدفقاته البنكية خارج البنك، وما إذا كان يستعمل كل القرض أو جزء منه في المشروع المخصص له من عدمه.

2– أسباب متعلقة بالعميل

يمكن إيجازها في ما يلي:[1]

–قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عند إلى البنك لإظهار المشروع على غير حقيقته، مما يؤدي بالبنك غلى منح العميل القرض المطلوب دون إجراء تحقيقات عنه.

– استهانة العميل بإرشادات البنك وتوجيهاته، أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي يفرضها البنك في استخدام التمويل المقدم للمشروع بالشكل المتفق عليه.

– استخدام العميل للقرض المحصل عليه في أنشطة عالية المخاطر دون إشعار البنك.

– عدم كفاءة النظام المحاسبي في الشركة وكذا العاملين فيها وعدم مراعاة الدقة في إعداد القوائم المالية للشركة.

3– أسباب خارجية

[1] محسن الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 81 – 85.

وتشمل الظروف المحلية والدولية من عوامل سياسية، اقتصادية وتشريعية ..الخ:[1]

-الظروف الاقتصادية: يؤدي الركود الاقتصادي إلى البطالة وضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين وضعف الأسواق بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم مبيعات العميل وضعف قدرته على خدمة ديونه.

– الظروف السياسية: وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في مجال التشريعات، الضرائب، الجانب الصحي، التعليمي...الخ.

– الظروف التكنولوجية: وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة قد تفقد العميل حصته من السوق، أو تقادم التكنولوجيا المستخدمة من قبل العميل.

ثانيا– مؤشرات التعثر المصرفي

إن ملاحظة المؤشرات التي توحي بتعثر القروض تساعد كثيرا على معالجتها، وهناك العديد من المؤشرات نذكر منها:

1– مؤشرات تعثر المشروع

تستخلص هذه المؤشرات من الميزانية:[2]

- تدهور مركز العميل النقدي.
- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).
- ارتفاع مديونية الشركة.
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

[1] صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء، الأردن، أفريل 2009، ص 20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

2- مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى البنك

من بين المؤشرات:[1]

- إصدار شيكات على حساب القرض أو حساب الأفراد للعميل بأكثر مما تسمح الأرصدة المتوفرة في الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحسابات لا يتناسب مع طبيعة المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة جانب الإيداع.

3-مؤشرات متعلقة بطلبات القروض

تتمثل في:

- تقديم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل مخطط.
- طلب العميل من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك.
- زيادة تكرار طلبات سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية.

4-مؤشرات متعلقة بالضمانات

نشير في مؤشرين هامين هما:

- تراجع القيمة السوقية للضمانات.
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.

المطلب الثالث: المخاطر المصرفية

[1] نفس المرجع، ص 65.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم المخاطر المصرفية وأهم هذه المخاطر.

أولا– مفهوم المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك أثناء القيام بوظائفها إلى العديد من المخاطر، والتي نقصد بها درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقتراضية عن العائد التعاقدي كنتيجة للأسباب الداخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو لأسباب خارجية ناتجة إما عن عدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد، أو لأسباب سيادية الظروف الاقتصادية.[1]

وعموما يمكن القول بأن المخاطرة المصرفية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

ثانيا– أهم المخاطر المصرفية

إن أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك تتمثل في:

- مخاطر مالية.
- مخاطر تجارية.
- مخاطر تشغيلية.

1– مخاطر مالية

تضم خطر السيولة، خطر سعر الفائدة، خطر سعر الصرف، خطر الائتمان.

– خطر السيولة: وينجم عادة عند إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي، في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات، وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة البنك المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 133.

– **خطر سعر الفائدة:** يقصد بسعر الفائدة سعر إيجار النقود، وخطر سعر الفائدة هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة، ففي حالة ارتفاع هذه المعدلات على مستوى سوق النقد فإن ذلك يعود بالخسارة على البنك ويضعف قدرة البنك على استقطاب الزبائن.

– **خطر سعر الصرف**:ويتمثل في التغيرات التي تمس أسعار الصرف، فهو يعبر إذن عن الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة، ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة الدولة فإن ذلك يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال المحصل عليها من طرف البنك ستكون أقل من قيمة القرض.[1]

– **خطر الائتمان:** يقصد به عجز نهائي أو جزئي للمقترض عن تسديد قيمة القرض وفوائده بعد استنفاذ كل طرق التحصيل، وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة حقيقية يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة، حيث أنها تؤثر على التوازن المالي للبنك بشكل كبير، لهذا يجب مراقبة القروض لأن البنك يعمل بأموال مقترضة ممثلة في الودائع والتي يجب أن تسدد في آجالها، ويعتمد على مواجهة سحب الودائع على تسديد القروض في آجالها.

2– مخاطر تجارية

تضم خطر السوق وخطر التضخم.

–خطر السوق:تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر، التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية، أي المتغيرات على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

[1]SirugisetJeanluc, le contrôle comptable bancaire , un dispositif de maitrise des risques, 2eme édition, revue banque édition, paris, 2007, p 89.

– **خطر التضخم**(خطر انخفاض القوة الشرائية): بمعنى انخفاض القوة الشرائية للقرض سواء تعلق الأمر بأصل القرض أو فوائده مما يلحق أضرارا بالبنك، فالارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تطبيق سياسة نقدية انكماشية وبالتالي عدم التوسع في منح الائتمان.

3– خطر التشغيل

هناك اختلاف بين البنوك في تصنيف خطر التشغيل فمنهم من يعتبره خطرا لا يدرج ضمن مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وبالتالي له تصنيفا خاصا، والبعض الآخر يعتبر خطر التشغيل ككل خطأ بشري، إداري، قانوني.

وعادة يعتبركالأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية، كعدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها، فبينما تكون الأخطاء البشرية نتيجة عدم الأهلية، فإن الأخطاء الفنية تكون بسبب الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي.[1]

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2004 ،ص 32.

المبحث الثالث: دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي

إن الدراسات النظرية والتجريبية التي قام بها كل من كامينسكي(Kaminsky)ورينهارت (Reinhart)أظهرت العلاقة الواضحة بين التحرير المالي والأزمات المصرفية، ففي دراسة أجريت سنة 1996 شملت 20 دولة من آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنوات السبعينات والثمانينات وتوصلت إلى نتيجتين أساسيتين:

-أن الأزمات المصرفية كانت نادرة خلال سنوات السبعينات (1970) وهي الفترة التي كانت فيها الأسواق المالية خاضعة لرقابة وإشراف السلطات النقدية والمالية.

- أن عدد الأزمات المصرفية ارتفع وتزايد خلال فترة الثمانينات (1980) وهي فترة بداية التحول الاقتصادي والتحرير المالي.

المطلب الأول: الأزمات المصرفية في الاقتصادات المختلفة

مست الأزمات المصرفية مختلف الاقتصادات سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول الناشئة وحتى الدول المتطورة.

أولا- الأزمات المصرفية في اقتصادات الدول النامية

إن الأزمات المصرفية التي مست الدول النامية كانت نتاج سلسلة من الأزمات المختلفة، كأزمة المديونية، الكساد الاقتصادي وعموما فهي نتيجة لعدم الاستقرار الهيكلي الذي انعكس على الجوانب المالية والمصرفية، وإلماما أكثر بهذه الأزمات نشير إلى المراحل التالية:[1]

1- المرحلة الأولى:

وهي فترة ما بعد بروتون وودز وما تلاه من الصدمة البترولية سنة 1973، بالإضافة إلى الانكماش الاقتصادي العالمي سنة 1979، هذه الوضعية أضعفت العديد من الدول النامية خاصة الدولغير المنتجةللبترول، لأن أي صدمة خارجية أو اتجاه أسعار الصرف لصالح بلد ما

[1]ALAIN EttéAngora , système d'alerte avancée des crises bancaires, une approche fondée sur les modelés multinomiaux, université de Limoges, France, 2009, P19.

هو بمثابة تحويل للقدرة الشرائية إلى الخارج، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي (التفقير)، بالإضافة إلى عامل مالي آخر وهو سهولة الحصول على القروض لتمويل الاقتصاد، هذا العامل مع مرور الوقت أدخل الدول النامية في نوع جديد من الأزمات وهي أزمة المديونية.

2-المرحلة الثانية

خلال سنوات الثمانينات (1980)، أصبح الدين الخارجي لدول الجنوب أمرا واقعا واستمرت تداعيات أزمة المديونية حتى الوقت الراهن، ويمكن إرجاع الأسباب الجوهرية لهذه الأزمة حسب الأدبيات التي تناولتها إلى:

- الاستعمال المفرط للمدخرات.
- عدم كفاية الأرباح من العملة الصعبة.
- عجز الميزانية.
- التقلبات الكبيرة لأسعار المواد الأولية المصدر الأساسي للثروة في هذه البلدان.

في بداية 80 تأزمت إذن الوضعية أكثر خاصة مع تباطؤ النمو العالمي، مما أدى إلى ضغط على موارد هذه الدول (دول الجنوب) التي عجزت عن الوفاء بالتزاماتها في ظل هذه الشروط، لتستمر هذه الوضعية حتى أواسط فترة التسعينات (1990)، بدايات التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة لديون هذه الدول، مما أدخلها في خطر الانهيار المالي والمصرفي الذي أصبح لا مفر منه.[1]

ثانيا- الأزمات المصرفية في الاقتصادات الناشئة

خلال سنوات الثمانينات والتسعينات (1980 و 1990) مست الأزمات البنكية النظامية عدد من الدول السائرة نحو التحول الاقتصادي، كدول أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية وعلى وجه الخصوص روسيا وتركيا، بالإضافة إلى الدول الأسيوية (التنين والنمور الأسيوية).

1- دول أمريكا اللاتينية

[1]OPCIT, P20.

بخلاف الدول النامية التي تعرضت لأزمات بنكية طويلة الأجل، فإن الأزمات التي مست بعض اقتصادات الدول الناشئة وعلى وجه الخصوص دول أمريكا اللاتينية كانت أزمات قصيرة ومتكررة، فالدول المتقدمة في أمريكا اللاتينية جميعها تعرضت لأزمات مالية بشكل مباشر وسنتعرف على هذه الأزمات بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة.

2- دول آسيا

إن ما حدث في عقد التسعيناتمن مزيد من التحرر المالي والعولمة المالية أدى إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة، عادة ما كانت مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية، ومن ثمة تغيرات شديدة في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة، فكما بدأت الأزمة في تايلانداوالتي تعتبر أضعف الحلقات في المنظومة الأسيوية، حيث عرفت صعوبات بنكية سنة 1996، ومع فشل الحكومة التايلاندية في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل احتياطي النقد الأجنبي لجأت إلى خفض رسمي لقيمة العملة نتج عنه بصورة فورية تراجعا حادا لأسعار الأسهم، وعموما فإن الأزمة الأسيوية بدأت في صيف 1997 واستمرت إلى غاية 2002.[1]

3- دول أوروبا الشرقية

تعتبر الأزمة الروسية والتركية الأكثر صدى، فروسيا اهتز نظامها المصرفي في 1995، ودخلت في أزمة حادة من 1998-1999، تلتها الأزمة التركية في نهاية 2000، وسنتطرق لكل هذه الأزمات على حدى في الفصل الثاني حيث نتعرف على مسبباتها وتداعياتها.

ثالثا- الأزمات المصرفية في الاقتصادات المتطورة

إن البيئة الاقتصادية الجديدة التي أفرزت بعد انهيار بريتونوودز (Bretton Woods)، لم تترك آثار سلبية كبيرة على الاقتصادات المتطورة، ماعدا بعض الدول التي عرفت أزمات نظامية، وأخرى عرفت أزمات بنكية داخلية مست كبرى البنوك.

فمثلا من مظاهر أزمة النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية هو الارتفاع المستمر في عدد البنوك المتعثرة والتي بلغت نحو 1780 وحدة مصرفية خلال الفترة 1934 إلى غاية 1989، كما تعرضت نحو 11% من مؤسسات الادخار والإقراض البالغ عددها

[1] عصام الدين أحمد أباضة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص 103.

3147 مؤسسة للإفلاس عام 1987، وقد ترتب على هذه الأزمات اللجوء إلى الاندماج كأحد أهم الوسائل لمعالجة التعثر في الجهاز المصرفي بعد أن تم إعادة هيكلة العديد من وحداته.

أما في الصين فقد ساهم الصرف الزائد بالإضافة إلى احتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفية في توليد حجم هائل من الديون المتعثرة التي تراكمت على مدار سنوات لتقترب من 290 مليار دولار، أي 20% من إجمالي القروض.[1]

المطلب الثاني: درجة التحرير المالي وديناميكية الأزمة

إن تحليل العناصر الأساسية المكونة لسياسة التحرير المالي (حساب راس المال، الأسواق المالية، التحرير المصرفي)، يسمح بالتأكد من أن إجراءات التحرير المالي الداخلي كانت سريعة في الدول الناشئة، فحسب مؤشر التحرير المالي الداخلي (يتغير من 0 إلى 2)، فإن هذه الدول تقترب من (1.4) في نهاية سنوات الثمانينات، في حين يبقى مؤشر التحرير المالي الخارجي ضعيفا بمؤشر أقل من (0.5)وعليه فإن الأزمات البنكية في هذه الفترة تتطابق مع بداية إجراءات تحرير القطاع الداخلي.

كما أن بداية 90 عرفت بداية تحرير الأسواق المالية وحساب رأس المال ولكن بطريقة متسرعة، حيث أن مؤشرات التحرير بلغت مستويات مرتفعة في العديد من الدول، كمثال على ذلك بلغ هذا المؤشر (مؤشر تحرير الأسواق المالية) في تونس وزيمبابوي مستوى (01)، أيضا في دول أمريكا اللاتينية، دول شرق آسيا، جنوب إفريقيا، المغرب، مصر، تركيا، فإن المؤشر الخاص بتحرير الأسواق المالية وصل مستوى (02).[2]

بالنسبة لمؤشر حساب رأس المال بلغ مستو (01) بالنسبة للدول الإفريقية والمستوى (02) لدول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية، وعليه فإن التسرع في التحرير والانفتاح، بالإضافة إلى تحرير الأسواق المالية أدى إلى لعب دور مهم في وقوع الأزمات المصرفية في سنوات التسعينات (1990).

[1] حريري عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمةالعالمية،جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009، ص 08.

[2] Saoussen Ben Gamra, Michael Clévenot, la libéralisation financière dans les pays en développement, croissance économique ou instabilité financière, université paris3, version de 1-20 sept, 2008, p12..

من خلال الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الأزمات المصرفية وسياسات التحرير المالي نلاحظ أن أثر درجة تحرير القطاع المالي الداخلي والأسواق المالية وحساب راس المال على ديناميكية الأزمات (حركية ونشاط الأزمات)كان مختلفا في ثلاث مناطق:

أولا– في أمريكا اللاتينية

في أمريكا اللاتينية نلاحظ تفوق تحرير القطاع الداخلي وتحرير حساب رأس المال في نهاية سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، ولهذا فإن التحرير الجزئي لهذين القطاعين خلال هذه الفترة ترافق بأزمات بنكية خطيرة، ولكن أثر الأزمة ظهر بوضوح مع التحرير الكلي لهذه القطاعات (القطاع المالي الداخلي، تحرير حساب رأس المال) في أواخر سنوات 90.

ثانيا– في آسيا

إن تحرير القطاع المالي الداخلي كان أكثر انفتاحا وأكثر تسرعا في بداية سنوات الثمانينات 80، مما أدى إلى انتشار الأزمات انطلاقا من هذه الفترة وظهر ارتباطها بالتسرع في التحرير المالي الداخلي وبدرجة أقل بتحرير حساب رأس المال، ومع نهاية فترة 80 كانت كل دول المنطقة حررت كليا قطاعها المالي الداخلي، وبالمقابل فإن التحرير الكلي للأسواق المالية وحساب رأس المال لم تمس جميع الدول، وعليه فإن هذه المنطقة سجلت العديد من الأزمات البنكية ظهرت بعد التحرير الكلي للقطاع المالي الداخلي.

ثالثا– في إفريقيا والشرق الأوسط

عرفت إفريقيا والشرق الأوسط أزمات بنكية في الفترة (1975- 1985) كانعكاس لسياسة التحرير المالي الداخلي التي تبنتها هذه الدول فيما عرف بالإصلاح الاقتصادي والمالي (الانفتاح على الخارج)، أما الموجة الثانية لأزمات هذه المنطقة فكانت في سنوات التسعينات (1990) بداية تنفيذ التحرير الخارجي، ورغم ذلك يبقى أثر هذه الأزمات البنكية على اقتصادات هذه الدول أقل أهمية مقارنة بدول آسيا وذلك نظرا لإبقائها على عنصر ثالث من عناصر التحرير المالي وهو تحرير حساب رأس المال والذي يتم بصفة تدريجية ومحدودة.

خلاصة الفصل:

اعتبر التحرير المالي والمصرفي في سنوات السبعينات والثمانينات ضرورة اقتصادية أملتها بيئة النظام المالي الدولي في سياق الإصلاح والتحول الاقتصادي، كما اعتبر أداة مهمة في جذب الاستثمارات وتمويل التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الصاعدة، مما دفع بهذه الأخيرة إلى التسرع وعدم التدرج في تطبيق إجراءات التحرير المالي بشقيه الداخلي والخارجي، وبجميع عناصره من تحرير للأسواق المالية، التحرير المصرفي وتحرير حساب رأس المال، الأمر الذي ترتب عليه تعرض هذه الدول إلى أزمات مصرفية اختلفت في حدتها وتأثيراتها من بلد إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية السائدة في كل بلد وبحسب درجة ومدة التحرير المالي.

لقد أكدت الكثير من الدراسات التجريبية الارتباط الوثيق بين درجة التحرير المالي والأزمات المصرفية، فالموجة الأولى من الأزمات المصرفية ارتبطت بالإصلاح المالي والاقتصادي (التحرير الداخلي) في سنوات السبعينات والثمانينات (70- 1980)، أما الموجة الثانية من الأزمات المصرفية فارتبطت بتنفيذ التحرير الخارجي في سنوات التسعينات، كما أن أحد الأسباب الرئيسة للأزمات المصرفية هو تراكم الديون المتعثرة.

الفصل الثاني

مدخل للأزمات المالية

الفصل الثاني

مدخل للأزمات المالية

تمهيد:

لقد اتسمت الفترة الممتدة من 1945 إلى 1987 بتعدد الآراء والأطروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال، ثم تلتها مرحلة 80 و90 والتي شهدت تعرض العديد من الدول النامية والمتقدمة والناشئة إلى أزمات مالية (نقدية ومصرفية) متكررة، وصولا إلى أزمة أوت 2007 والتي انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد العالمي، وحتى نلم بالجوانب النظرية لهذا الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: علاقة الدورات الاقتصادية بالأزمات المالية .

المبحث الثاني: ماهية الازمات المالية .

المبحث الثالث: عدوى الأزمات المالية، نظرياتها، ونماذجها.

المبحث الأول: علاقة الدورات الاقتصادية بالأزمات المالية

إن الحياة الاقتصادية تتلازم بتغيرات مستمرة تمثل مراحل من الازدهار ومن الانكماش تسمى الدورات الاقتصادية، لكن هذه الأخيرة أصبحت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصحت ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي بوجه عام، ولهذا أصبحت الأزمة تعتبر لدى الكثير من الباحثين بأنها أحد مراحل الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

المطلب الأول: مفهوم الدورة الاقتصادية

إن مصطلح الدورة الاقتصادية يشير إلى تكرارا ظاهرة معينة، حيث يعرف " Pagon " (1997)): الدورة الاقتصادية بانها " ذلك التتابع بين مرحلة القمة ومرحلة القاع، أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة".[1]

– أما الاقتصاديين الأمريكيين " Arthur Burns " و " Wesley Research " فيقدمان تعريفا أكثر شمولا للدورة الاقتصادية: " تتكون الدورة ة الاقتصادية من مرحلة الرواج والتي تحدث تقريبا في كل القطاعات، تتبع بركود، انكماش ثم انتعاش، بحيث تتكرر جميع المراحل السابقة في الدورة الموالية".[2]

– الدورة الاقتصادية هي " تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي ".[3]

– وعرفت أيضا " بأنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الانتاج، العمالة والأسعار".[4]

– هي كل اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي، ويطلق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الاضطراب الناشئ عن الاختلال بين الانتاج والاستهلاك.[5]

[1] KalosoptanGynthia et LetonduFrancois, les cycles économiques , revue problèmes économiques, n 29, juin 2008, p 41.
[2]Beitone Alain et autres, analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Colin Armond, paris, 1998, p 122.
[3] عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992، ص ص 214-216.
[4] عبد الكريم المبارك، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، القاهرة، مصر، 2002، ص 180.
[5] نفس المرجع، ص 180.

هي عبارة عن " ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب المؤشرات الاقتصادية، وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر ".[1]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن الدورة الاقتصادية عبارة عن تذبذب واضطراب دوري غير منتظم يشمل أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي، معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار....الخ، هذه التذبذبات والاضطرابات تسبب ازدهارا، ركودا كسادا وانتعاشا.

المطلب الثاني: انواع الدورات الاقتصادية

نميز بين ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية وذلك حسب مدتها الزمنية، فالدورة الصغرى أو دورة كيتشن (les cycles mineurs ou de Kitchin) ، دورة الأعمال أو دورة جوغلار (les cycles des affaires ou de Jugler)، والدورة الطويلة أو دورة كوندراتييف (les cycles longs ou de Kondratieff).

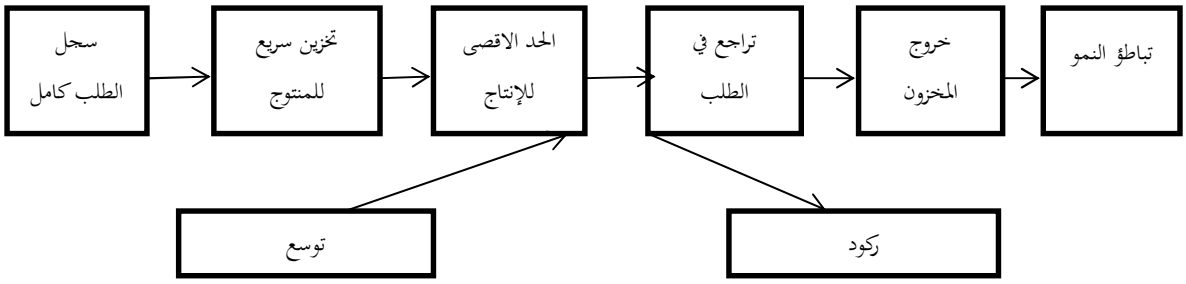
أولا– الدورة الصغرى le cycle de Kitchin[2]

يعتبر الاقتصادي الأمريكيكيتشنkitchin أول من تحدث عن هذه الدورة سنة 1932، مدتها أربعون شهرا، وترتبط هذه الدورة بالتغيرات في المخزون، والتي تحدث عموما بدون أزمة لأنها مجرد ركود يحدث في قمة الدورة، حيث يتوقع ارتفاع وانخفاض قوي في الطلب، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين إلى الزيادة في مخزوناتهم أو التخلص منها ، والشكل التالي يوضح دورة Kitchin .

[1] دانيال أرنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص 116.

[2]Delas Jean Pierre, économie contemporaine, faits, concepts, théories, paris 2008, p p 166-167.

الشكل رقم (1): دورةkitchin



Source : Delas Jean Pierre, économie contemporaine, faits, concepts, théories, paris 2008, p 167.

ثانيا– دورة الأعمال le cycle de Juglar

حسب مؤسسها Clément Juglar فإن النشاط الاقتصادي محكوم بدورات الأعمال مدتها عشر سنوات ، وتتكون من أربع مراحل وهي:

1– مرحلة الركود: عند محاولة توضيح المراحل التي تتكون منها دورة الاعمال الواحدة، فيمكننا البدء من أية مرحلة من مراحلها الأربعة ثم العودة إلى نفس النقطة التي بدأنا منها، سيتم البدء بمرحلة الركود كونه يأتي على الدوام بعد فترة بلوغ حركة الإنتاج أشدها، وبما أن هدف النظام الرأسمالي أساسا هو الربح، ولا يمكن الوصول إلى أعلى مستوى من الأرباح إلا إذا كان الإنتاج في أشده، وعند وصول الاقتصاد الرأسمالي إلى هذه المرحلة فإن بعض المنتجات لا تجد لها طلبا.[1]

وتزداد هذه الأخيرة وتتراكم إذا لم يكن في الاستطاعة إيقاف إنتاجها في الحال، ومن ثمة تقف حركة ارتفاع الأسعار وتبدأ بالهبوط، ما يزعزع ثقة المستهلكين وأصحاب الأعمال في الاقتصاد، وتبدأ الأسعار بعد ذلك في الانخفاض مما يترتب عليه انخفاضا في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتبدأ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعلن إفلاسها، يتبعها الشركات الكبيرة.[2]

2– مرحلة الكساد: وهي أصعب مرحلة من مراحل دورة الأعمال ويكون فيها قعر الدورة، وتتميز بارتفاع نسبة البطالة إلى أقصى حدها، وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيرا عن الطاقة الانتاجية للمشروعات، وبذلك تعد هذه المرحلة مرحلة الفائض الكبير بالنسبة للمشروعات

[1] جابر جاد عبد الرحمان، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التفييض، بغداد، العراق، 1999، ص 463.
[2] عبد الكريم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 185.

فوق طاقتها الانتاجية، أما أرباح المشروعات فهي متدنية جدا أو خسارة في أحيان كثيرة، وأسعار الكثير من السلع تنخفض، كما تصل ثقة المستهلك في الاقتصاد إلى أدناها.[1]

3- مرحلة الانتعاش: عند استمرار الكساد مدة من الزمن تختلف باختلاف حدة الأزمة، يستمر معها ارتفاع أسعار الفائدة حتى تصل إلى حد يفضل معه المنتجون أن يبيعوا منتجاتهم وأوراقهم المالية بخسارة بدلا من الاقتراض، وتبدأ كميات النقود التي خرجت من المصارف بالعودة تدريجيا، وبذلك يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض بسبب التراكم الرأسمالي لدى البنوك، وتحاول المشروعات جعل نفقات انتاجها ملائمة للمستوى المنخفض من الأسعار بسبب الكساد، وهنا فإن الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغلق أبوابها بسبب عدم قدرتها على تغطية الكلفة الثابتة، مما يؤثر على العمالة فترتفع معدلات البطالة، أما باقي العمالة فإن أجورها تنخفض.[2]

وعليه فإن المشروعات التي تحافظ على استمراريتها ومكانتها في السوق هي تلك التي تتمتع بميزات نسبية، ويترتب على هذا انخفاضا تدريجيا في كمية المنتجات التي تصل إلى التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك، ومن ثمة تبدأ الثقة تدب في أوساط الأعمال من جديد، حتى يأخذ الطلب في الزيادة تدريجيا وهو في مرحلة صعود.[3]

4- مرحلة الرواج: تعتبر هذه المرحلة مدة التوسع وبداية الانكماش، وفيها تنشط الصناعات المهمة في الاقتصاد ولا يلبث هذا النشاط أن يمتد إلى الصناعات الأخرى نظرا لظاهرة تكامل الإنتاج والتشابكات الأمامية والخلفية بين مختلف القطاعات، فتنشأ على إثرها مشروعات جديدة وتتوسع المشروعات القائمة، ويعمل أرباب العمل والمنظمون على تزويد مشروعاتهم بأحدث الآلات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية الجودة، فيزداد طلبهم على المواد الأولية فترتفع أثمانها، وفي هذه الحالة تزداد حركة الاقتراض من المصارف فترتفع أسعار الفائدة.[4]

إضافة إلى قيام البنوك بإصدار نقدي جديد لسد الطلب الحاصل على النقد وبذلك تزداد سرعة تداول النقود، ويصل الاقتصاد هنا إلى مستويات التشغيل الكامل وتزداد حصص العمل ورأس المال، فترتفع الاسعار وترتفع كلف الانتاج بمعدلات معتدلة، الأمر الذي يؤدي إلى

[1] سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الكويت، 2007، ص 490.

[2] جواد كاظم البكري، دورات الاعمال في المدرسة النمساوية مع الاشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، العدد ،2011، ص 05.

[3] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 490.

[4] نفس المرجع، ص 462.

زيادة ربحية الشركات، وتكون توقعات المستهلكين والمنتجين تسودها التفاؤل والثقة، وهنا فإن حركة الانتاج تبلغ أشدها لحين ظهور القصور بين كمية الإنتاج والطلب عليه لتتكون بذلك دورة جديدة.

ثالثا– الدورة الطويلة (Kondratieff cycle)

أعطى (Joseph Schumpeter) اسم Kondratieff سنة 1935 للدورة الاقتصادية الطويلة المدى مدتها 50 سنة، حيث قدمت العديد من المدارس تفسيرات مختلفة لهذه الدورة، فمثلا المدرسة الليبيرالية ركزت على الابتكارات ودور المقاولين،أما المدرسة الماركسية فركزت على الربح والصراع الطبقي، أما المدرسة النقدية فقد أعطت أهمية رئيسية لعملية خلق النقود.[1]

المطلب الثالث: تفسيرات الدورة الاقتصادية

لقد احتدم الجدال في الاقتصاد الكلي حول مصادر التقلبات الاقتصادية فمنها من يرجعها إلى مؤثرات خارجية والبعض الاخر إلى مؤثرات داخلية.

أولا– نظرية المؤثرات الخارجية

يستعمل الاقتصاديون مصطلح " خارجي " للدلالة على القوى المؤثرة التي تعمل خارج النظام الاقتصادي، وقد أرجعت نظريات المؤثرات الخارجية أسس دورة النشاط التجاري إلى عدم استقرار بعض العوامل الخارجية مثل الحروب والثورات، تغير أسعار النفط، تأثيرات الهجرة، الابتكارات العلمية والتكنولوجية.[2]

وعليه فإن المؤثرات الخارجية تنقسم إلى قسمين:

– الدورة الناتجة عن صدمات نقدية.

– الدورة الناتجة عن صدمات حقيقية.

[1]Graveneau Jacques et Truman Jacques , crises financières, économica, paris, 2001, P P 86-87.

[2]ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان، 2006، ص 499.

1- الدورة الناتجة عن صدمات نقدية

حسب فريدمانعندما يحاول البنك المركزي إعادة تنشيط الاقتصاد في الوقت الذي يشهد فيه تباطؤ عن طريق رفع الكتلة النقدية – غالبا ما يحدث العكس – إذا أخدنا بعين الاعتبار الوقت اللازم لكي تشخص السلطات النقدية الأوضاع وتتخذ قراراتها، نجد أنه مرت فترة زمنية تم من خلالها تطور الدورة، ومن جهة أخرى تعتبر الفترة التي تؤثر فيها النقود على النشاط الاقتصادي غير محددة وغير مستقرة.[1]

وفي هذه الحالة تكون الدورة الاقتصادية ظاهرة لا يمكن التنبؤ بها.

كما يعتبر اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة وعلى رأسهم " Robert Lucas " أن النقود محايدة تماما، إذ يترتب عن الارتفاع في الكتلة النقدية مقارنة بحجم الانتاج ارتفاع التضخم الذي يحيد عن السياسيات الكينزية،[2]حيث يميز اقتصاديو هذه المدرسة مابين التحركات المتوقعة وغير المتوقعة للكتلة النقدية،فإذا قامت السلطات بتبني سياسة إنعاش عن طريق رفع الكتلة النقديةوكانت هذه السياسات متوقعة، ففي هذه الحالة ينتظر الأعوان ارتفاعا في الأسعار وبالتالي لا يتغير سوك العرض وسلوك الطلب، وعليه لا يوجد أي أثر حقيقي لتدخل الدولة، أما إذا كان الارتفاع في الكتلة النقدية غير متوقع من طرف الاعوان الاقتصاديين فإن التغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، ولكن بمجرد إدراك العوان الاقتصادين للحقيقة يتراجع النشاط الاقتصادي.[3]

2- الدورة الناتجة عن صدمات حقيقية

من رواد هذه النظرية نجد " John Long , Edwar Prescott "، واطروحاتهم تنطلق من أن الدورة الاقتصادية هي نتاج صدمات حقيقية وليست نقدية، حيث تتمثل هذه الصدمات الحقيقية في الصدمات التكنولوجيا التي تمس العرض فقط.

[1]Lecailon Jean Dider et autres, économie contemporaine, analyse et diagnostics, 3éme édition de boeckuniversité , paris, 2008, p 239.
[2]Montoussé Marc et autres, analyse économique et histoire des sociétés contemporaines, Bréal, Paris, 1996, p 146.
[3]Lecailon Jean Dider et autres, op cit , p 241.

إذا افترضنا حدوث صدمة إيجابية في الإنتاجية في فترة زمنية معينة، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأجور الحقيقية، مما يحفز العمال على الزيادة في العمل مما ينعكس على الزيادة في حجم الانتاج والاستثمار، وبالتالي ارتفاعا في الإنتاجية، هذه الاخيرة بدورها تؤثر على رأس المال وعائده، وبعد هذه المرحلة من التوسع تعود الدورة وفق التفسير التالي:

- ارتفاع رأس المال المستعمل يخفض تدريجيا انتاجيته، لذا يشهد الاقتصاد بعد فترة قصيرة زيادة رأس المال مقارنة باحتياجات السوق.

- العمال الذين عملوا كثيرا خلال فترة التوسع يريدون الحصول على وقت الترفيه في الفترة اللاحقة (الإحلال الظرفي للعمل).

إن مناصرو دورة النشاط التجاري الحقيقية، يرون أن الابتكارات أو الصدمات الانتاجية في قطاع ما من الاقتصاد، من الممكن أن تمتد تأثيراتها لتشمل باقي القطاعات، فهي في المقام الأول صدمات ناتجة عن التغير في العرض الإجمالي وليست نتاج تغيرات تمس الطلب الاجمالي.

ثانيا– نظرية المؤثرات الداخلية

تتناول نظريات المؤثرات الداخلية الآليات التي تعمل داخل النظام الاقتصادي ذاته، والتي تولد دورات النشاط الاقتصادي بشكل تلقائي، ووفقا لهذه الفكرة ينجم عن كل توسع حالة من الركود والانكماش، وكل انكماش ينجم عن حالة من التوسع والانتعاش عل التوالي على نحو متكرر وشيه منتظم.[1]

وتعتبر نظرية المضاعف – المعجل– إحدى أهم تلك النظريات، وفقا لمبدأ المعجل فإن النمو المتسارع للإنتاج من شأنه أن يحفز الاستثمار الذي بدوره يشحذ المزيد من النمو الإنتاجي وتستمر العملية، حتى تتحقق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهي النقطة التي يتباطئ عندها معدل النمو الاقتصادي.

[1] ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 499.

وهكذا يؤدي المعدل البطيء للنمو إلى تقليص الانفاق الاستثماري وتراكمات المخزون، الأمر الذي يدفع بالاقتصاد إلى اجتياز حالة من الركود، ثم ينعكس المسار حتى تبلغ النقطة الدنيا ويستقر الاقتصاد بعدها ليعاودالصعود مرة أخرى، ويتم كل ذلك بصفة آلية داخل الاقتصاد على نحو دائري.[1]

المبحث الثاني: عموميات حول الأزمات المالية

شهد الاقتصاد العالميعدة أزمات مالية آخرها أزمة أوت 2008 والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في صورة انهيار وافلاس العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك وشركات تأمين، شركات تمويل عقاري..الخ، لتمتد إلى الجانب الاقتصادي في صورة ركود وانخفاض في معدلات النمو.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها

هناك تعاريف متعددة للأزمة المالية وذلك باعتبارها تتضمن عناصر مرتبطة بالصعوبات المصرفية والنقدية والمالية.

أولا– مفهوم الأزمة المالية

نورد التعاريف التالية:

– " الأزمة هي ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة وبطالة دائمة ".[2]

– تعرف ايضا بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي ".[3]

[1] نفس المرجع، ص 499.

[2] دانيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 11–12.

[3] عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية (نظرة معاصرة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 39.

– يعرفFredericMishkan الأزمة المالية بأنها " عبارة عن ذلك الاضطراب الذي يحدث في الأسواق المالية والذي يكون فيه سوء الاختياروالمخاطر المعنوية سيئة، لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديه أفضل الفرص الاستثمارية".[1]

– الأزمة المالية " عبارة عن اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى ".[2]

– الأزمة المالية هي فترة تشهد الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي إما رأسمال مادي يستخدم في العملية الانتاجية مثل الآلات والمعدات، وإما أصول مالية وهي حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، كالأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى بالمشتقات المالية ومنها العقود المستقبلية كالنفط والعملات الجنبية، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسة التي تملكها.[3]

– ترف من جانب خر بأنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو لمجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سبا في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثارا سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ".[4]

– الازمات المالية تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية للخارج.[5]

---

[1] MishkanFreDeric , Financial policy and the prevention of financial crises I e:erging contries, paper of the NEBER conference, national bureau of economic research, Cambridge, 2001, P 02.

[2] فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول : الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والافاق المستقبلية، جامعة الأردن، 28-29 افريل 20009، ص 03.

[3] السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص 317.

[4] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 200.

[5] دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 173.

من خلال التعاريف المشار إليها يمكن القول بأن الازمة المالية عبارة عن هزات عنيفة وعميقة تؤثر بشكل كلي أو جزئ على مجمل المتغيرات سواء الاقتصادية، المالية، المصرفية والنقدية، وتعبر عن انهيار شامل في النظام النقدي والمالي.

ثانيا– خصائص الازمة المالية

هناك مجموعة من الخصائص تشترك فيها كل الازمات نلخصها فيما يلي:[1]

– ازما حتمية نتيجة انتاج فائض القيمة وتحويله إلى رأسمال، وينتج عن ذلك تعارض هام بين استخراج هذه القيمة وتحقيقها، وهذا التعارض هو الذي يؤدي إلى حتمية ظهور الأزمات المالية.

– التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها.

– نقص المعلومات وعدم دقتها.

– المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.

– أنها تسب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانية الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.

– أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة، لمجابهة الحداث المتسارعة لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وذلك بسبب ندرة المعلومات او نقصها.

– الأزمة المالية لها بعدا اجتماعيا، وهي تشكل تصدعا في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهذه الازمات لا يمكن أن تجد حلولا دون إلحاق أضرارا لبعض الطبقات الاجتماعية.

– تشكل تهديدا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام، وتؤدي إلى حالة من القلق والتوتر، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل أي قرار ينطوي على قدر كبير من المخاطرة.

[1] عبد السلام عقون، إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد من ذلك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2013، ص 31.

– تتميز الأزمات المالية بعنصر المفاجأة وضيق الوقت وتهديد القيم والمصالح الأساسية والأهداف التي تحتل اولوية بالغة بالنسبة لمتخذ القرار.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

تتعدد الأزمات المالية من حيث الشكل، المضمون والاتساع وحدة الأزمة، ويتم توصيف الأزمة في الغالب نسبة إلى أول سوق حدثت فيه.

أولا– أزمة سعر الصرف

يطلق عليها أحيانا أزمة الصرف الأجنبي، او أزمنة عملة، او أزمة ميزان المدفوعات، وهي جميعا مترادفات، تعتبر شكلا من اشكال الأزمات المالية صورتها الاولية تتمثل في اتباع الدولة لنظام سعر الصرف الثابث مع قيام الحكومة بالتوسع في الانفاق العام بصورة غير طبيعية، مما يترتب عليه تولد عجز كبير في الموازنة العامة، بحيث لا يمكن لهذا العجز أن يستمر دون قيام الحكومة باتباع سياسة نقدية توسعية تنطوي على الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز، مما يؤدي حتما إلى تصاعد معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيق وعليه يتزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[1]

اذا استمر هذا الوضع لفترة زمنية فإن السوق تتولد لديه القناعة بان الاحتياطيالرسمي من العملات الأجنبية لن يكون قادرا على حماية استمرار سعر الصرف الحالي للعملة الوطنية، وبالتالي فاستمرار سعر الصرف الثابث يمثل دعوة صريحة للمضاربين للهجوم أو الضغط على العملة الوطنية مما يؤدي في النهاية إلى انهيار نظام سعر الصرف الثابث.[2]

إن ازمة سعر الصرف وفق هذا النموذج تحدث عنما يتناقض استمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية مع محاولة الحفاظ على سعر الصرف الثابث، بمعنى أن الأزمة تحدث عندما يغيب التناسق بين السياسات الاقتصادية الكلية وبين نظام سعر الصرف السائد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الإفراط في خلق الائتمان المحلي إما لتمويل عجز الموازنة أو لمساعدة النظام المصرفي.

[1] عمرو محي الدين، أزمة النمور الاسيوية، الجدور والاليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة، مصر ، 2000، ص 80.

[2] نفس المرجع، ص80.

طبقا لهذا التحليل لأزمات سعر الصرف فإن تصاعد ضغوط المضاربة لا يبدأ إلا بعد وصول الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي إلا مستوى معين، فإذا وصل الاحتياطي إلى هذا المستوى فإنه يؤدي إلى دفع المضاربين (أو بدء هجوم المضاربين) لاستنفاذ هذا الجزء المتبقي في زمن قصير تفاديا لأية خسارة رأسمالية، وقد حاول البعض في هذا الصدد تقديم مقياس نمطي لتحديد أوقات الهجوم على العملة يتمثل في الرقم القياسي لضغوط المضاربة، حيث يتكون من المتوسط المرجح لكل من التغير في الاحتياطي الرسمي من العملة الأجنبية، سعر الفائدة، وسعر الصرف الإسمي.[1]

لقد حاول البعض تقديم تفسيرات لأزمة العملة من خلال التأكيد على إمكانية حدوث الأزمة على الرغم من عدم تدهور سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وطبقا لبعض هذه التفسيرات فإنه وإن كان من الصعب تحديد وقت الأزمة عن طريق قراءة سلوك المتغيرات الإجمالية، إلا انه يمكن إلى حد ما تحديد أكثر الاقتصادات عرضة للأزمة، فدول جنوب شرق آسيا كانت تعاني من عجز فيميزان المدفوعات، ولكن بعض دول أمريكا اللاتينية كانت تعاني من العجز ذاته وإن كان في بعض الأحيان بمعدلات أعلى، ولكن الأزمة حدثت في جنوب شرق آسيا ولم تحدث في أمريكا اللاتينية.

إن اغلب التفسيرات من خلال مجموعة من النماذج ترى بأن الأزمة لا تتأثر بوضع أو موقف المؤشرات الاقتصادية الأساسية، ولكنها في النهاية نتاج المضاربة على العملة، أو ما يمكن تسميته بهجوم المضاربين.[2]

ثانيا– أزمة أسواق المال (حالة الفقاعة)

تحدث نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعات والتي تبدأ بتوسع سريع في السوق، يليها انكماش حاد فيه، وتتميز الفقاعة بارتفاع أسعار الأصول لتتجاوز قيمتها الأساسية بشكل كبير وتستمر في الارتفاع حتى تصل إلى نقطة السقوط الحر يتبعها انفجار الفقاعة.

نشير إلى مراحل الفقاعة الخمسة:[3]

[1]Eichengreen B, contagious currency crisis, first tests, Scandinavian journal of economics, n 04, 1996, P P 463-484.

[2] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3]الفقاعة المالية ومراحلها، متاح على الموقعhttp://www.syr-res.com/article/5463.htmتاريخ الاطلاع 15 ماي 2015 .

أ- النزوح: يظهر النزوح عندما يصبح المستثمرون متيمون بنموذج جديد مثل: تكنولوجيا جديدة، أو انخفاض اسعار الفائدة إلى أدنى من مستوياتها التاريخية، بمعنى توجه مجمل الاستثمارات إلى نوع معين من الاسهم.

ب- الازدهار: ترتفع الأسعار ببطء في البداية بعد مرحلة النزوح، ويزداد الكسب بزخم وبزيادة المنخرطين في السوق شئيا فشئيا، خلال هذه المرحلة فإن الأصل المعني يتمتع بجاذبية.

ج- النشوة: خلال هذه المرحلة لا يؤخذ الحذر بعين الاعتبار، حيث ترتفع أسعار الأصول بشكل هائل، وتبدأ نظرية الأحمق الكبير بالانتشار في كل مكان، حسب هذه النظرية يمكن تحقيق أرباح بشراء أوراق مالية سواء كانت مقيمة بأعلى من قيمتها أو بأقل من قيمتها، وبغض النظر عن جودتها لأنه سيكون هناك دائما شخصا أكثر غباء مستعدا للشراء بسعر أعلى وهكذا، فتصل قيمة الأصول خلال هذه المرحلة إلى حدودها القصوى.

د- تحصيل الأرباح: في هذا الوقت يقوم أصحاب رؤوس الأموال المتمرسين في السوق والقادرين على قراءة إشارات التحذير ببيع الأصول التي بحوزتهم وتحصيل الأرباح، لكن تقدير وقت انفجار الفقاعة بدقة يمكن أن يكون صعبا جدا وينطوي على مجازفة لأنه وكما يقول كينز " تستطيع الأسواق أن تبقى عقلانية لفترة أطول من الفترة التي تستطيع بها البقاء سليمة من الناحية المالية ".

هـ- الذعر: في هذه المرحلة تتحرك أسعار الأصول بطريقة عكسية، وتهبط بنفس السرعة التي ارتفعت بها.

إذ سرعان ما تنفجر لتؤدي إلى تدهور في مؤشرات الاسواق المالية، ويصاب أصحاب الأوراق المالية بالذعر فيقومون ببيع أوراقهم المالية بأدنى الأسعار، وهذا ما يجعلنا أمام أزمة الأسواق المالية، عند انهيار مؤشرات البورصة بأكثر من 80% وتحدث نتيجة تدهور فجائي وسريع لأسعار الأسهم والسندات.[1]

إذن تحدث الفقاعة المالية عند قيام المضاربين بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسيةفي ظل توقع مكاسب رأسمالية.[2]

[1] بلقاسم العباس، الأزمات المالية والنماذج المفسرة لها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 09، متاح على الموقع:-www.arab-api.org/images/training/programs/1/.../22_C32-2.pd

[2] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ونظرالأن أسواق الأوراق المالية هي الإطار الذي تتحدد فيه القيمة السوقية للأدوات المالية، فإن مخاطر الاستثمار فيها ترتبط عموما بعدم اليقين بالعائد، بمعنى احتمال عدم تحقق العائد وربما احتمال وقوع خسارة رأسمالية.[1]

وعليه فقد زاد اهتمام إدارة السوق بكفاءة أسواق الأوراق المالية ومؤشراتها، ووفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب مثلا أسعار السهم في سوق الأوراق المالية وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه، يكون من شأنها تغيير نظرتهم للشركة المصدرة للسهم وتتجه أسعار السهم صعودا أو هبوطا تبعا لطبيعة الأنباء، إذا كانت إيجابية أم سلبية.[2]، أما في سوق يمتاز بالكفاءة يعكس سعر سهم الشركة المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية أو معلومات تتعلق بأنشطتها، أو تتعلق بالسجل التاريخي لسعر السهم أو غيرها من التحليلات والتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة لأداء المنشأة، والذي يتضمن مستويات العوائد الفعلية ورقم الأعمال وغيرها.

إن سعر السهم في ظل السوق الكفؤة يعكس توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية، وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب، ولكن رغم توفر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماما.[3]

ولكي تتحقق كفاءة سوق الأوراق المالية يجب أن تتوفر فيها خاصيتين اساسيتين هما:[4]

– كفاءة التسعير: ويطلق عليها الكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير ، بما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة، ليس هذا فقط بل أن المعلومات تصل إلى المتعاملين بدون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهضة، بما يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، وبهذا يصبح التعامل في ذلك السوق بمثابة

[1] نسيمة اوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2008/2007، ص ص 104-105.

[2] نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2013، ص 10.

[3] رشيد بوكاسني، معوقات أسواق المال العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 106.

[4] نفس المرجع، ص ص 106-107.

مباراة أو لعبة عادلة، فالجميع لهم نفس الفرص لتحقيق الارباح إلا أنه يصعب على أي منهم أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين.

– كفاءة التشغيل: يطلق عليها الكفاءة الداخلية، ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين الطلب والعرض دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية.

إن انفجار الفقاعة المالية لا يمكن النظر إليه بمعزل عما يحدث في بقية النظام المالي والاقتصادي، وتعتبر المضاربة العامل الرئيسي

المسبب لحالات عدم الاستقرار في الأسواق المالية وذلك للاعتبارات التالية:[1]

– إن معظم التداولات الآجلة والعاجلة في السوق يقوم بها مضاربون صغار وكبار مما يعني أن أداء السوق يتحدد بشكل كبير بسلوكيات وتوجهات المضاربين.

– يستند سلوك المضارب في السوق المالي إلى اعتبارات فردية، تتمثل في تحقيق أعظم ربح ممكن بأقل تكلفة وفي أقل مدة زمنية ممكنة دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق، وهو ما يعني طغيان المصلحة الشخصية على حساب المصلحة الجماعية، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة جميع المتعاملين في السوق المالي بما فيهم المضاربون في حالة حدوث أزمة مالية.

– إن سلوك القطيع الذي يسلكه كبار وصغار المضاربين يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد في السوق المالي، حيث تتركز معظم المعاملات والتداولات في قطاعات معينة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تكوين فقاعات مالية تؤدي في حال انفجارها إلى وقوع أزمات مالية في السوق المالي على غرار أزمة قطاع التكنولوجيا التي شهدها السوق المالي الأمريكي مع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

– إن التوقعات المستقبلية للمضاربين حول توجهات السوق قد تكون غير صحيحة نتيجة حالة عدم التأكد وعدم اليقين الذي يميز المستقبل القريب والبعيد، مما قد يسبب خسائر كبرى للمضاربين فضلا عن باقي المتعاملين في السوق المالي.

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

– إن تطور الهندسة المالية وظهور المشتقات المالية شجع المضاربين على التوجه نحو التداولات الآجلة، وهي عمليات شراء وبيع مستقبلية للأوراق المالية، وهو ما يؤدي إلى تعاظم المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملات نتيجة حالة عدم التأكد التي تصاحبها، وبالتالي ازدياد فرص وقوع الأزمات المالية.

ثالثا– الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون هناك اندفاعا فعليا أو محتملا على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع لك.[1]

رابعا– أزمة المديونية

تحدث ازمة الديون عندما يتوقف المقترض عن سداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثمة يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) ، أو بدين سيادي (عام)، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.[2]

إن من أمثلة ما أشرنا إليه أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية، أين كان حجم القروض الموجهة للبلدان النامية ينمو بمعدل 27% خلال الفترة (1973–1982)[3]، وقد أدى التوظيف السيء للرأسمال المصرفي الدولي وانسيابه إلى منافذ الاستثمار القصير المدى في هذه البلدان إلى ارتفاع متتالي في أسعار الفائدة، وهو ما أرهق الاقتصاديات النامية التي تحولت اعتبارا من 1982 وهي

[1] جميلة الجوزي، أسباب الأزمات لمالية وجدورها، جامعة الجزائر، متاح على الموقع/http://iefpedia.com/arab/5707تاريخ الاطلاع 14 جانفي 2014، ص03.

[2] كريستانميلدر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

سنة انفجار أزمة المديونية إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم خدمة الديون السنوية عن حجم القروض الجديدة.[1]

خامسا– الأزمة المنظومية

الأزمة المنظومية تعني أن الازمة لا تقتصر على قطاع واحد او مظهر واحد، ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل، فهي أزمة عضوية أو أزمة بنيوية، وهناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز هذه الأزمة:[2]

– الأزمة المنظومية تنشأ في الأسواق المالية أويتم تضخيمها بواسطة الأسواق المالية، وبصورة أدق تولد في عملية التمويل، بمعنى أن ما يحتاجه المشروع من أموال لأداء مهامه يتم توفيره بواسطة مستثمرين خارج المشروع، ووفقا لهذه الخاصية فإن المخاطر المنظومة لا تكون موجودة إذا كانت جميع المشاريع ممولة ذاتيا.

– الأزمة المنظومة تنطوي على خطر العدوى، بمعنى أن الأزمة في بلد معين أو في شركة معينة لأي سبب كان يؤدي إلى أزمة في بلد آخر أو شركة أخرى.

– من الخصائص الأخرى أنها أزمة تنطوي على فقدان الثقة من قبل المستثمرين، هذا يعني أن المستثمرين أو المؤسسات المالية يقومون بتخفيض حجم السيولة الذي يكونون على استعداد لتوفيره، هذا التقليص في حجم السيولة لا يتم بناءا على اعتبارات موضوعية وإنما نتاج تغير في مزاج المستثمرين.

– تنطوي الأزمة المنظومية على تكلفة عالية جدا متمثلة في انخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية، فمثلا انهيار سوق الأسهم لا يعتبر أزمة منظومية لأنه يقتصر فقط تأثيره على المتعاملين في البورصة، أما إذا امتد إلى الجانب الاقتصادي وسبب معاناة للأفراد فهنا تصبح الأزمة أزمة منظومية.

– يتطلب هذا النوع من الأزمات تدخل الحكومة من خلال السياسات الاقتصادية، وذلك لأنها أزمة تؤدي إلى تدني الأداء الاقتصادي.

[1] صالح صالحي، إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999، ص 11.

[2] David Marshall , understanding the Asian crisis, systemic risk as coordination failure, federal reserve bank of Chicago economic perspectives, sit web, https ;//www.chicagofed.org/…p15.

– من الخصائص المهمة لهذه الأزمة هو عدم وجود حدث معين يمكن اعتباره أو النظر إليه كمفجر للأزمة.

سادسا– أزمة المخاطر المعنوية

طرح مفهوم المخاطر المعنوية بشدة بعد الأزمة الآسيوية، وقد اهتم به بصورة خاصة في تقرير خص به سنة 1998، وتتحقق المخاطر المعنوية في مجال الأسواق المالية إذا اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم في حال فشل هذه الاستثمارات، أو في حال انهيار البنوك، ويترتب على هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط الشركات والبنوك وضمان الحذر في قراراتهم.

حيث تقوم البنوك بالإفراط في الإقراض وذلك في غياب الاعتقاد بوجود الضمانات الحكومية، ويرتكز الخطر المعنوي على طرح بسيط مفاده أن التدخل البعدي من طرف الدولة أو أي هيئة محلية أو من طرف هيئة دولية كصندوق النقد الدولي يخلق شعورا قبليا قويا في الإفراط في منح قروض أكثر مخاطرة.[1]

وطبقا للتفسير السابق فإن المخاطر المعنوية إنما تتمثل في وجود حالة من الافراط في المديونية نتيجة للاعتقاد بوجود شبكة للأمان.

فحسب رومرواكرلوف فإن المخاطر المعنوية تثور حينما تقوم البنوك بالاقتراض، أي تلقي الودائع على أساس وجود ضمان ضمني أو ظاهري لخصوم البنك، فإذا كانت القاعدة الرأسمالية في البنوك ضعيفة أو أن البنوك لا تتبع قواعد الحيطة والحذر فإنها قد تستخدم الأموال المتاحة لديها لإقراض مشروعات ذات مخاطر عالية.[2]

سابعا– أزمة السيولة الدولية

تعرف أيضا بأزمة شح السيولة من النقد الأجنبي، وتنشأ في أي نظام مالي حينما تفوق التزاماته القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية ما في حوزته أو ما يمكن أن يحصل عليه من عملة أجنبية في الأجل القصير، فإذا عجزت أصوله المقومة بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل أو بمعنى

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 92.

أدق أصوله السائلة بالعملة الأجنبية عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية، فإن النظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصح عاجزا عن الاستجابة أو التصدي لأي صدمة خارجية .[1]

إن فقدان النظام المالي لسيولته الدولية يخلق أزمة ثقة ويدفع إلى سيادة الذعر المالي، ومن العوامل التي تساعد على تدني وانخفاض السيولة الدولية للنظام المالي برامج سياسات التحرير المالي قبل الأزمة، وزيادة الالتزامات الدولية قصيرة الجل بمعدلات متسارعة، وزيادة المديونية مقومة بالعملات الأجنبية.

ثامنا– الأزمة المالية التوأم

إذا كانت الازمة في شكل انهيار أسعار وعوائد الأوراق المالية وإفلاس وفشل البنوك، أو في شكل انهيار للبنوك وانهيار قيمة عملة فتسمى بالأزمات التوأم.[2]

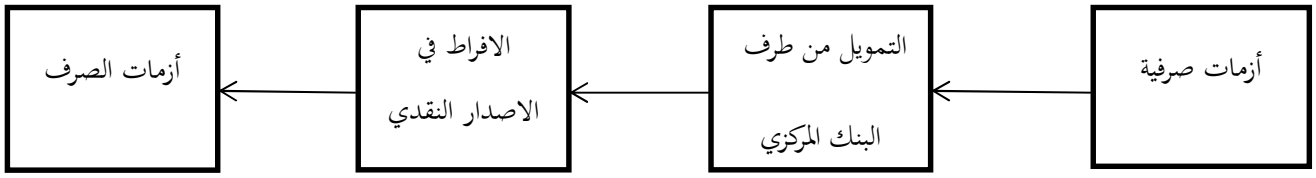
ويمكن توضيح سيناريو حدوث هذه الأزمة (بين أزمة العملة والأزمة المصرفية) على النحو التالي:

1– من أزمة مصرفية إلى أزمة سعر الصرف: إذا قام البنك المركزي بمحاولة انقاذ بعض البنوك التي على وشك الانهيار من خلال تقديم المزيد من القروض والائتمان، يمكن أن يحدث نتيجة ذلك الفعل تفاقم في المديونية المحلية مما ينتج انخفاضا كبيرا في سعر الصرف واستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، وعليه حسب نموذج Velasco سنة 1987 يمكن أن تتحول الأزمة المصرفية إلى أزمة سعر الصرف وفق الشكل التالي:

[1] نفس المرجع، ص 92.

[2] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 317.

الشكل رقم (2): الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج (1987) Vlasco .



Source: Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Pli hon, les crises financières ,la documentation françaises, paris, 2004, p 28.

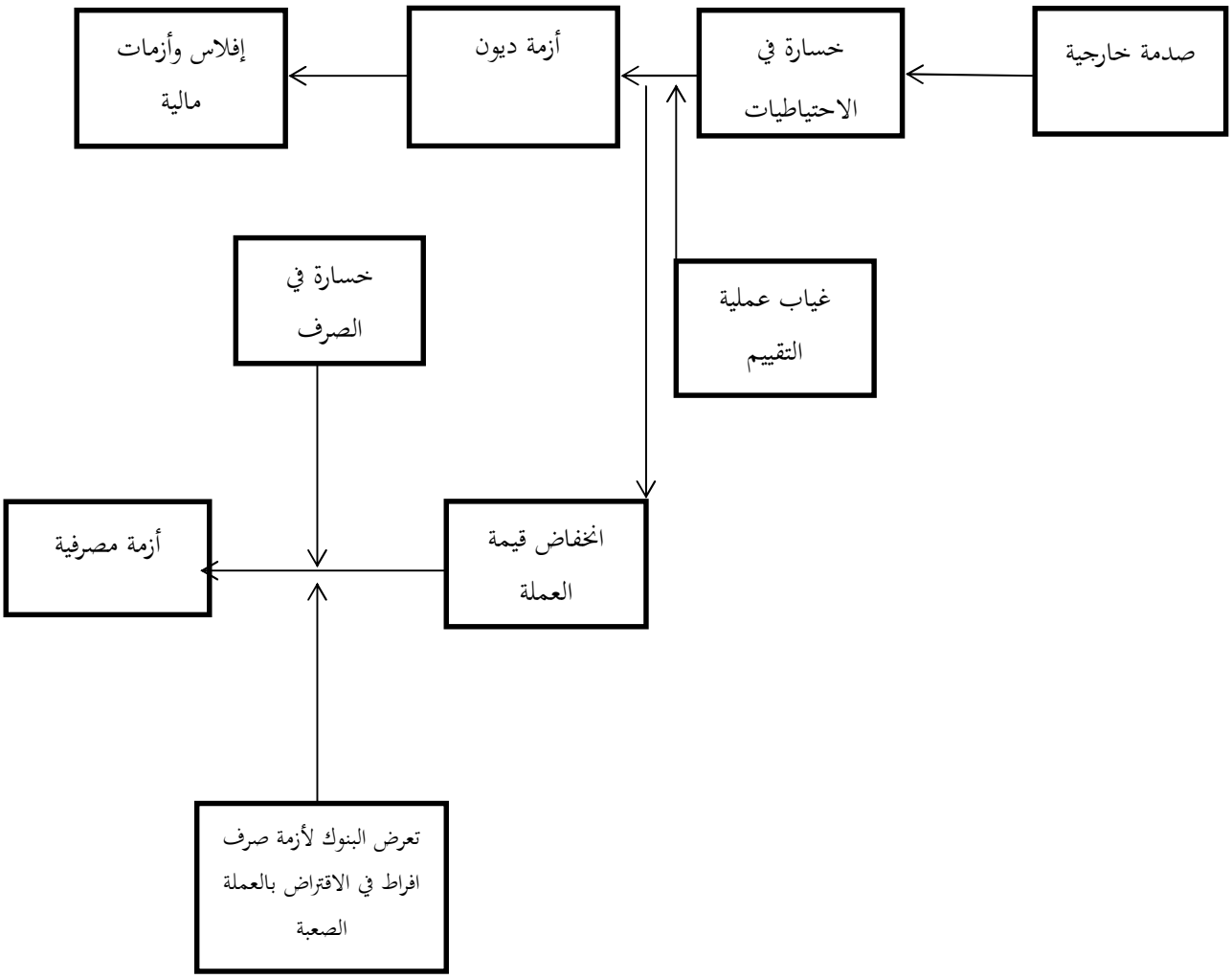
2- من أزمة سعر صرف إلى أزمة مصرفية: عندما تقع أزمة سعر صرف وتحسبا لانخفاض قيمة العملة المحلية، يسعى المتعاملون غلى التخلص من العملات المحلية واقتناء العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في احتياطات البنوك من العملات الأجنبية مما يضعف موقفها الحالي.[1]

كما أن تخفيض قيمة العملة نتيجة الأزمة، سوف يخفض من قيمة الخصوم البنكية بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة.

وعليه حسب نموذج Stocker سنة 1994 يمكن ان تتحول أزمة الصرف إلى أزمة مصرفية وفق الشكل التالي:

[1] نفس المرجع، ص 320.

الشكل رقم (3): أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج (1994) Stocker



Source: Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Pli hon, les crises financières ,la documentation françaises, paris, 2004, p 29.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه ينتج عن صدمة خارجية مثلا ارتفاع معدلات الفائدة الخارجية مقارنة بالداخلية انخفاضا في احتياطات البنوك، الشيء الذي يترتب عليه إما أزمة ائتمان أي انخفاضا كبيرا في حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك أو انخفاضا في قيمة العملة المحلية أي تدهور سعر الصرف.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية وقنوات انتشارها

لقد قام العديد من الباحثين بتتبع ودراسة وتحليل مختلف الأزمات المالية التي مست الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل تحديد أسبابها والوقوف على تأثيراتها، ونشير هنا إلى أن أسباب الأزمات المالية قد تختلف من أزمة إل أخرى، لكن هناك سات وخصائص مشتركة بين جميع الأزمات.

أولا– أسباب الأزمات المالية

يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى:

– أسباب متعلقة بالقطاع المالي.

– أسباب متعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة.

– أسباب أخلاقية.

1– أسباب متعلقة بالقطاع المالي

وتضم ما يلي:

أ– التضخم الشديد والمتواصل في القطاع المالي

كانت بداية الحديث عن الأزمات المالية عموما مع التحول الذي طرأ على النظام النقدي العالمي، والذي قام لفترة طويلة على نظام سعر الصرف الثابت، وهو نظام لا يتيح مجالا واسعا لانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، كما هو الشأن مع نظام سعر الصرف المعوم، حيث أن اعتماد هذا الأخير فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود، وكان لذلك آثار خطيرة، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة وأطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم.[1]

[1] أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، المؤتمر الدولي الرابع، اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان" الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، يوم 15-16 ديسمبر 2010، الكويت، ص 10.

وقد ازداد هذا القطاع تضخما مع بروز فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة في أواخر السبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين واتساع نطاق تطبيقها في العالم، في صورة الخصخصة وابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق، وإزالة القيود على الائتمان وأسعار الفائدة، وكذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف وعلى تحركات الأموال عبر الحدود.

ثم جاءت إسهامات منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينات من القرن نفسه، لتعطي دفعا أكبر لتحرير التجارة ليس في السلع وحسب وإنما في الخدمات المالية والاستثمار وحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، ومن المؤشرات الدالة على حجم التضخم المالي[1]:

– حجم التعامل بالمشتقات: لقد اتضح من خلال التقرير الصادر عن بنك التسويات في ديسمبر 2008 بأن حجم التعامل بالمشتقات المتداولة في البورصة وخارجها بلغ 863 تريليون دولار في النصف الأول من 2008.

– حصة القطاع المالي في أرباح قطاع الأعمال المنظم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تزايدت شيئا فشيئا حت بلغت 40% عام 2006.

ب– الاستعمال المكثف لهندسة المالية وخاصة تقنية التوريق

إن بروز التقنيات الهندسة المالية (مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة الحلول الإبداعية لمشاكل التمويل) كالتمويلات المتخصصة، عمليات الاندماج والاستحواذ، رأس المال المخاطر، تقنية التوريق، أدى إلى زيادة حجم التعاملات والأصول المالية المتداولة في السوق، وتكتسي تقنية التوريق (التسنيد) أهمية خاصة، فهي عبارة عن آلية مالية تستطيع بموجبها البنوك سحب جزء من أصولها المالية (القرض أساسا) غير القابل للتداول من ميزانيتها، والتنازل عنها لمؤسسة مالية تسمى صناديق التوريق، هدفها من ذلك هو الحصول على مزيد من السيولة، فعن طريق تقنية التوريق تستطيع البنك أو المؤسسة المالية بشكل عام من تسويق أصول مالية (قروض) كانت من قبل غير قابلة للتداول، وذلك بتحويلها إلى أوراق مالية (سندات) مسندة بأصول مالية (قروض + ضمانات) ليتم تداولها في الاسواق المالية الثانوية.[2]

[1] على عبد القادر علي، أحمد الكواز، آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 19.

[2] عماد بن نعمون، طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009، ص 08.

لقد ساهم التوريق في تعميق وتكريس الاتجاه العام الذي انتهجته المؤسسة المالية وبالأخص البنوك التجارية، فبالنسبة لها فإن التوريق يعني إنشاء أصول مالية (قروض) ضمن نشاط وساطة الميزانية ، ثم نقل هذه الأصول إلى السوق عبر التداول عن طريق التوريق لتصبح أوراقا مالية متداولة تمنح البنوك حرية كبيرة كون الضوابط القانونية التي تحكم السوق المالية أقل صرامة من تلك التي تحكم النشاط البنكي، والنتيجة هي إعادة هيكلة النشاط المصرفي ضمن ثلاث مجموعات من المهن أملتها الأهمية المتزايدة لتقنية التوريق هي:

- منح القروض ضمن مهنة بنوك التجزئة.

- توريق القروض باللجوء إلى الهندسة المالية من خلال بنوك الاستثمار.

- التكفل بتوزيع الاوراق المالية الناتجة عن التوريق والاحتفاظ ببعضها من خلال مهنة إدارة الأصول.[1]

ج- الفقاعات المضاربية

يعرف Nicholas Kaldor المضاربة بأنها " عملية شراء وبيع أصل بهدف إعادة بيعه وشراءه في فترة زمنية لاحقة ".[2]وتتمثل خصائص المضاربة في:[3]

- يتحمل المضارب الخسارة أو الربح.

- في أغلب الأحيان رؤوس الأموال التي تساهم في المضاربة مقترضة، لذا يحاول المضارب الحصول على عائد يكون مرتفعا مقارنة بمعدل فائدة القرض.

- لا يوجد مقابل لعملية المضاربة في الاقتصاد الحقيقي.

- تعتمد المضاربة دائما على توقعات حول معدل فائدة قيمة الأصول أو سعر الصرف.

[1] نفس المرجع، ص 08.

[2]Kaldor Nicholas, spéculation et stabilité économique, revue française d'économie, volume 02, n 2-3 , 1987, p 115.

[3]Plihon Dominique, les désordres de la finance, crise boursières, corruption, mondialisation, OPU, Algérie, 2006, p 109.

غير أنه يكن أن نتساءل حول دور المضاربة في الاستقرار وعدم الاستقرار المالي؟ ففي الحالة الأولى يمكن أن تساهم المضاربة في المحافظة عل الاستقرار المالي، ومثال ذلك أنه في حالة إذا ما انخفضت قيمة اسهم شركة معينة، واعتبر هذا الانخفاض مؤقتا فسيعمل المضارب في هذه الحالة على شراء أسهم بهدف اعادة بيعها عندما ترتفع قيمتها، ومن هنا تساهم المضاربة في المحافظة على الاستقرار، لأن ارتفاع الطلب على هذه الأسهم يعيد الأسعار إلى قيمتها الحقيقية، عكس الحالة الثانية أي في فترة الاضطرابات والأزمات، حيث تتغير التوقعات المتعلقة بقيمة العملة أو الأصول الدائمة، فيقوم المضارب بشرائها في حالة توقعه ارتفاع قيمتها أو بيعها في حالة توقعه باستمرارية انخفاضها، وعليه تساهم المضاربة في جعل الأوضاع أكثر سوءا أي زيادة في عدم الاستقرار المالي.[1]

إن المضاربة غالبا ما تتطور وتنمو عبر مرحلتين، الأول تكون هناك استجابة محدودة ورشيدة من جانب المستثمرين والأفراد والمشروعات وكل القوى الاقتصادية في السوق للتغيرات التي لحقت بالاقتصاد المعني، أما في المرحلة الثانية فإن المكاسب الرأسمالية تلعب دورا مسيطرا وحاسما، فتصبح التصرفات والاستجابات غير رشيدة.[2]

أما الفقاعات المضاربية فيقصد بها " ذلك الارتفاع المستمر لسعر الأصل، والذي يتميز بالتباعد ما بين القيمة الأساسية لذلك الأصل وقيمته السوقية ".[3] أو " ابتعاد اسعار الأصول المالية عن قيمتها التوازنيةوالتي تعبر عن محدداتها الأساسية "[4] ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ونشير إلى أن دورة حياة الفقاعة تشتمل مرحلتين:

– مرحلةالانتفاخ الذي قد يستغرق عدة سنوات، وتتمثل في واقع الأمر في زيادة الطلب على أصل مالي معين نتيجة العائد المرتفع الذي يدره أو نتيجة التوقعات المتفائلة بشأن قيمته في المستقبل.

[1]IDEM, p 113.

[2] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع الاشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر 2001، ص 07.

[3]Deboissieu Christian, les systèmes financières , mutation crises et régulation, 2 édition, économica, Paris, 2006, p 72.

[4]Beitone Alain et autres, dictionnaire des sciences économiques, 2 édition, Armand Colin, Paris, 2007, p 38.

– مرحلة السقوط أو انفجار الفقاعة والذي قد يكون مفاجئا، نتيجة عدم وجود ارتباط أو علاقة منطقية بين الدائرة الحقيقية (الانتاج، الاستثمار، التشغيل) وبين الدائرة المالية (الأسواق المالية) نتيجة حدة المضاربة المالية.[1]

د– ساسة سعر الصرف

تلجأ الدول إلى تعويم أو تخفيض سعر صرف عملتها بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها، فعند انخفاض سعر صرف عملة ما تفقد تلك العملة قيمتها أمام العملات الأخرى، مما يؤثر على قدرتها كوسيط للتبادل التجاري، فيتأثر ميزان المدفوعات، كما أنها تفقد أهميتها كمخزن للقيمة، حيث تصبح القدرة الشرائية ضعيفة، مسببة حدوث أزمة مالية قد تمس الوضع الاقتصادي.[2]

هـ– الوتيرة العالية للمبتكرات المالية

والذي ارتبط بشكل وثيق بالتطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، والتي قلصت من وقت وتكاليف التعامل وإجراء الصفقات في الأسواق المالية، فساعد ذلك تسهيل انتقال رؤوس الأموال.[3]

تعد المبتكرات المالية بمثابة المحرك الأساسي لكل التحولات والتطورات التي عرفتها الأسواق المالية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ان أغلب المبتكرات المالية تجمع بين عدة ابتكارات في نفس الوقت، كابتكارات السوق المنتج، أسلوب العمل، ضف إلى ذلك أن المبتكرات المالية لا تملك براءة اختراع أي أنها سهلة التقليد ومن ثمة فإن دورة حياتها قصيرة جدا وهذا هو سبب الوتيرة العالية لهذه المبتكرات.

و– عدم استقرار الاقتصاد الكلي

تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الأزمات، وخاصة مع الحساسية الكبيرة التي تعرفها الأسواق المالية والتي تظهر في شكل:[4]

[1] حماد بن نعمون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] عبد الله شحاتة، الأزمة المالية، المفهوم والأسباب، متاح على الموقع http:// www.djefainfo/vb/showthrea تاريخ الاطلاع 2015/03/20.

[3] حماد بن نعمون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

– التقلبات في شروط التجارة الخارجية، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصا خدمة الدين.

– التقلبات في أسعار الفائدة العالمية، بحيث تؤثر على تكلفة الاقتراض وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– التقلبات في أسعار الصرف الناتجة عن ارتفاع الأرباح في التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية.

ز– التحرير المالي غير المتدرج

يعني التحرير المالي تحول مصارف أجنبية إلى السوق المحلي، ممايزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، وبدون الاعداد والتهيئة والرقابة للازمة قبل التحرير المالي فإن المصارف قد لا تتوافر لها الموارد والخبرات للازمة للتعامل مع هذه النشطة والمخاطر الجديدة.[1]

وقد بينت الدراسات كما أشرنا في الفصل الأول أن أغلب الأزمات قد حدثت خلال السنوات الخمسة الأول من عملية التحرير المالي، حيث حررت بعض الدول سياساتها اجاه الاسواق المالية الدولية وتدفقات رأس المال الدولي على نحو كاف دون تعزيز قطاعها المالي وهياكلها التحوطية.[2]

كما أن لضعف نظم الرقابة والاشراف على البيانات المالية في البيئات الدولية الأكثر تحررا دورها في خلق مشكلة المخاطر المعنوية[3]، عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على القيام بأنشطة إقراضية غير حكيمة تتضمن درجات عالية من المخاطرة.

2– أسباب متعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة

وهي تضم ما يلي:

أ– الليبرالية الاقتصادية الجديدة

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]Peter Isard, globalization and the international system, what's wrong and can be done, United Kingdom, Cambridge, university press, 2004, p 244.

[3] ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، ماي 2004، ص 05.

إن التسيب والانفلات الذي حدث في القطاع المالي كان أحد إفرازات الليبيرالية الجديدة ونموذجه الاقتصادي، الذين سيطرا في العقود الثلاثة الأخيرة، وفضلا عن ذلك فقد شجعت الليبرالية الجديدة على إفراط الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي للانحرافات، كما أنها روجت لتصغير حجم الدولة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، كما روجت للخصخصة وإزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال بين الدول وكل هذه الإجراءات تنامى تطبيقها في إطار التحرير المالي.

يمكن القول ان الليبيرالية الاقتصادية الجديدة شكلت الخلفية الفكرية للأزمات المالية، من خلال تقديسها لدور السوق وتهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الاقتصادي.

ب– اختلالات العولمة

تحمل العولمة في طياتها تناقضات واختلالات كثيرة، لعل أبرزها النمو غير المتكافئ والتركز في توزيع الدخل والثروة، وتزايد احتمال انتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها، والانحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى الضغوط التنافسية والتسابق على الفوز بالأسواق، واغتنام الفرص بنقل التكنولوجيا إلى دول ومناطق تمتاز بانخفاض الأجور وسائر التكاليف، والتناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل.... .الخ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى اختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد للأزمات، وذلك حسب ما جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية وهما:

– الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي.

– الاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها.

– الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي

يعود ظهور هذا الاختلال إلى اوائل تسعينات القرن 20، حيث كان هناك إقبالا متزايدا من بعض الدول خاصة دول شرق آسيا على الأخذ بنموذج الإنتاج الموجه للتصدير، وتمكنها بمرور الوقت من تكوين فوائض مالية كبيرة في موازينها التجارية، وقد تمكنت هذه الدول بالإضافة إلى الدول النفطية من حيازة احتياطات ضخمة بالدولار في المقام الأول باعتباره عملة الاحتياطي النقدي الأولى في العالم.[1]

وسرعان ما تدفقت هذه الفوائض والمدخرات إلى أمريكا وبعض دول شرق ووسط أوروبا بحثا عن منافذ للاستثمار، فضلا عن دول أخرى كإسبانيا وتركيا والتي سجلت موازينها التجارية عجوزات ضخمة، وانخفضت معدلات إذخارها انخفاضا كبيرا.

لقد أدت هذه التدفقات الضخمة للموال إلى وفرة السيولة، سرعان ما دفعت إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الفائدة في أوائل القرن الحالي، وهذا ما خلق اتجاها عاما نحو الاقراض الرخيص، بما في ذلك إقراض للزبائن الذين لا تتوفر فيهم الجدارة الائتمانية، وبذلك تهيأت الظروف لانتفاخ فقاعات الاسكان وتكاثر القروض الرديئة، كما شكلت وفرة السيولة المرتبطة بتلك التدفقات المالية شكلت تعاظم للاستثمارات المالية واحتدام المضاربة وصنع الفقاعات ومواصلة النفخ فيها حتى انفجرت مفضة إلى الأزمة الراهنة.[2]

– الاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها

من بين اختلالات العولمة نجد التفاوت في توزيع الدخل بين الدول، وداخل معظم الدول وذلك بسبب الانفتاح المتزايد للاقتصاديات على عضها البعض، واحتدام المنافسة على الأسواق وعلى جذب الاستثمارات.[3]

3– أسباب أخلاقية

تقوم المعاملات المالية والاقتصادية في الفكر الرأسمالي عل إبعاد عنصر الأخلاق من هذه المعاملات، وقد ترتب على التحرر من القيم في المعاملات المالية العديد من السلبيات والتي أدت إلى الفوضى والأزمات منها[4]:

[1] ملتقى حول الازمة الاقتصادية العالمية من منظور اسلامي، جامعة الكويت ، ديسمبر 2010، ص 16.

[2] متاح على موقع صندوق النقد الدولي تاريخ الاطلاع 2015/04/20

[3] علي عبد القادر علي، احمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] حسين شحاتة، الأسباب الأخلاقية للأزمة المالية، متاح على الموقع=http://www.ikhwanwiki.com/index.php?titleتاريخ الاطلاع 2015/10/15

– عدم الوضوح وغياب الشفافية.

– الاحتيال وغياب الحقائق والموضوعية.

– الكذب والإشاعات.

ثانيا– قنوات انتشار الأزمات المالية

هناك مجموعة من القنوات تنتشر من خلالها الأزمات المالية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الاقليمي والدولي، وعموما تعتبر العولمة المالية المسرع الرئيسي لانتشار الأزمات المالية، إقليميا ودوليا، أما على المستوى المالي فهناك مجموعة من القنوات تظهر وترتكز على متغيرات النظام المالي. هناك مجموعة مختلفةمن القنوات المحتملة لإنشاء الأزمات المالية بين مختلف الأسواق (سوق القروض، السوق المالي، سوق الودائع، سوق الصرف) وذلك وفق مايلي:[1]

– القناة الأولى: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالتوقف عن تسديد خدمة الدين من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا ويزيد من احتمال افلاسها، وهذا ما حدث في أزمة المديونية بداية سنوات الثمانينات.

– القناة الثانية: تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمال افلاسهم كذلك، مثلما حدث في الأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

– القناة الثالثة: أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة الرابعة: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (خاصة الأجانب)، فيضطرون إلى التخلي عن تلك السندات فيحدث اضطرابا في سوق صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

[1] نسيمة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

– القناة الخامسة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقع ذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهذا ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

– القناة السادسة: إذا تم افلاس العديد من البنوك ذات التزامات خاصة مع الخارج، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناتين السابعة والثامنة: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الاسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبة الحدوث، نظرا إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الاسهم.

القناتين التاسعة والعاشرة: وتعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالي سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلكحصة كبيرة من رسملة السوق المالي.

– القناتين الحادية عشر والثانية عشر: وتصف كيف يمكن لأزمة في سوق الصرف أن تتحول إلى أزمة في سوق المال والعكس ، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلعا لدى المستثمرين الجانب ويقبلون على التخلي عن اصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.

المبحث الثالث: عدوى الأزمات المالية ، نماذجها، نظرياتها

يعتبر مصطلح العدوى حديثا نسبيا، حيث تم تداوله بين الاقتصاديين على نطاق واسع خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، وما صاحب ذلك من انتشار للأزمات المالية في الأسواق الناشئة، التي كانت تبدو اقتصاداتها في وضع جيد كما هو حال دول جنوب شرق آسيا.[1]

[1] حسين يرقي، عماد غزاري، العدوى المالية وانتقال آثارها، دراسة حالة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 08.

المطلب الأول: مفهوم العدوى المالية

يشير مصطلح العدوى المالية إلى الظاهرة التي تنشأ حينما تزداد قوة الروابط المشتركة بين مجموعة دول أثناء فترة حدوث الأزمة، وتتناسب قوة العدوى المالية مع مقدار اشتراك الروابط أثناء فترة الاستقرار.

كما تعرف بأنها ظاهرة انتقال الاضطراب المالي من الدولة الأساس التي حدثت فيها الأزمة إلى دولة أخرى، بسبب مجموعة روابط مشتركة بين الاسواق الناشئة لتلك الدولة.[1]

وتحدث العدوى المالية نتيجة تأثير عامل أو مجموعة من العوامل في قطاع معين، وانتشار ذلك التأثير لقطاعات أخرى في دولة ما، محدثة بذلك أزمة شاملة للنظام ككل، وتتسبب في حدوث أزمة مالية دولية عند انتقال هذا التأثير لدول أخرى، وكلما كتنت الاسواق المالية لتلك الدول مرتبطة تاريخيا مع بعضها في نشاطها المالي، فإنه يمكن توقع التغير في أحد الاسواق بالاستناد على التغيرات الحادة في النشاطات المتعلقة بالسوق المالي الآخر.[2]

وتحدث العدوى المالية أيضا عند قيام بعض المستثمرين (أجانب ومحليين) والذين لا يمتلكون معلومات مالية واقتصادية كافية عن بلد ما بتقليد السلوك الاستثماري لمستثمرين آخرين يمتلكون معلومات أفضل منهم أو تحسبا من مخاطر مالية في دولة ما ذات طبيعة مشاكل مالية ما حدثت فيها أزمة مالية بالفعل.

في الأخير تعتبر العدوى إحدى السمات الملازمة للنظام المالي بخصوص أي حدث في السوق، والذي يجعل المستثمرين يقومون بإعادة تخميناتهم حول السوق والجانب الأكبر في هذا المجال يتعلق بقرارات التمويل الدولي .

[1]Yangs Tracy, crisis, contagion and East Asia stock market, economics and financial, March 2004, Vol. 07, No. 01 : pp. 119-151

[2] علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي، الأزمة المالية، الأشكال، المؤشرات والنماذج، متاح على الموقع.http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3263.

كما أن العدوى قد تكون أحد العوامل المؤدية إلى حدوث الأزمات المصرفية، حيث تؤثر مشكلات بعض المصارف في النظام المالي تأثيرا سلبيا من مصارف أخرى مراكزها المالية تكون متينة وتكون إحدى نتائج العدوى سحب الودائع من النظام المصرفي على نطاق واسع محدثة بذلك أزمة مالية.[1]

المطلب الثاني:النماذج المفسرة للعدوى المالية

توجد أربع نماذج تضم مجموعة من المؤشرات لقياس وتفسير العدوى المالية:[2]

– النموذج الأول: نموذج الروابط الاقتصادية، حيث تنتقل الأزمة المالية التي تقع في بلد ما إلى البلدان الأخرى التي تكون بينها روابط تجارية واستثمارية قوية.

– النموذج الثاني: نموذج زيادة الوعي، ويبين هذا النموذج أنه في ظل توفر المعلومات غير الكاملة، يتوقع المستثمرون حدوث التقلبات التي تتعرض لها دواة ما في دول أخرى تماثلها في المؤشرات الاقتصادية الكلية والأساسية، وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى التخلي عن استثماراتهم في الدولة التي وقعت فيها التقلبات وفي الدول المماثلة لها.

– النموذج الثالث: نموذج تعديل المحفظة المالية، وحسب هذا النموذج فإن وجود أزمة في بلد ما ينعكس بسرعة على استجابة مدراء المشاريع ببيع أصولهم في هذا البلد، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يبيعون أصولهم في بلدان أخرى، حيث أن هذه الأصول تكون مجمعة في نفس المحفظة الاستثمارية التي تتضمن الاستثمارات في البلد الذي وقعت فيه الأزمة.

– النموذج الرابع: نموذج سلوك القطيع، وهذا النموذج هو الأكثر قبولا وانتشارا، وفي ظله يتخلى المستثمرون عن استثماراتهم بسبب ما يقوم به مستثمرون آخرون، أي أن ظاهرة القطيع تتلخص في اندفاع المستثمرين للشراء أو البيع في شكل قطيع، كون المستثمر يتصرف اتجاه هاتين الحالتين من دون القيام بالتحقق من الامر.

[1]BiageTaimur, financial market contagion the Asian crisis, IMF, vol46, n02, 1999, p 169.

[2] حسين يرقي، عماد غزاري، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية ونماذجها

أولا– النظريات المفسرة للأزمات المالية

لقد تعددت النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية، إذ تختلف من حيث نوع هذه الأزمات أو حسب حدتها وتأثيرها الزمني، فمنها ما ينتج عن ذعر مصرفي الذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في آحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الاسهم خاصة بعد وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول، أو بسبب أزمة عملة (انهيار أسعار الصرف)، مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على المسار التنموي، ويمكن تلخيص أهم النظريات في ما يلي:

1– نظرية عدم قابلية العجز الخارجي للاستمرار

يرجع أصحاب هذه النظرية أسباب الأزمة المالية إلى أن عجز حساب المعاملات الجارية خلال السنوات الأخيرة قبل حدوث الأزمة المالي غير قابل للاستمرار، ذلك نظرا لأن حجم هذا العجز كبيرا، في هذه الحالة يجب على السلطات أن تقوم بتغييرات في سياستها الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير في أسعار الصرف.[1]

2– نظرية الصدمات غير العشوائية

يرجع أصحاب هذه النظرية أسباب الأزمة المالية إلى الصدمات الداخلية والخارجية غير المواتية التي تواجه الاقتصاد ككل.[2]

3– نظرية انحراف السياسات الاقتصادية

حسب هذه النظرية فإن سبب الأزمات المالية هو انحراف السياسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو المالية أو التجارية أو الائتمانية أو الاستثمارية، فقد تكون توسعية في حين أن حاجة الاقتصاد هي سياسة انكماشية أو العكس، فالأزمات المالية تأتي انعكاسا

[1] نبيل حشاد، إدارة الأزمات المالية، مداخلة مقدمة في فعاليات المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر يومي 25-26 أكتوبر 1998، ص 23.

[2] نفس المرجع، ص 24.

لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي، نتيجة اتباع سياسة اقتصادية غير ملائمة، مثل هذه الانحرافات تساهم بدور رئيسي في حدوث تلك الأزمات.

يوجد اتجاهين آخرين لتفسير استجابة الاسواق خلال الأزمات المالية وهما:[1]

– الاتجاه الأول: يرى بأن الأزمة تكون نتيجة سلوك مضاربي تدفع الاسواق للانهيار.

–الاتجاه الثاني: يرى بأن الأزمة تكون نتيجة لرشادة المتعاملين في السوق المالي وهي مجرد استجابة لتوقعات رشيدة.

يمكن بلورة هذين الاتجاهين في النظريتين التاليتين:

4– نظرية غليان المضاربة

تفسير الأزمة حسب هذا المفهوم يعتمد على نظرية Mal Kiel، جوهر هذه النظرية يرتكز على ماأسماه بنظرية تزايد الغباء (greater fool theory)، أي أن الارتفاع في أسعار الأوراق المالية يكون نتيجة لوجود مستثمر أكثر غباء يرغب في الشراء لاعتقاده أن الاسعار سترتفع ويحقق مكاسب، في حين أن الاسعار لا تمثل السعر الحقيقي للورقة المالية، أي وجود فقاعة في أسعار الاوراق المالية، فيستمر هذا الوضع حتى يتم انفجار الفقاعة فتنهار أسعار الأوراق المالية في السوق.[2]

5– نظرية التوقعات الرشيدة

لنفرض أن الأسواق المالية تتسم بالكفاءة، فيمكن تفسير الأزمة المالية اتساقا مع السلوك الرشيد للمستثمرين المشاركين في السوق، حيث قدم (Leland) ثلاث أفكار أساسية لتفسير المالية اعتمادا على التوقعات الرشيدة للمشاركين في السوق المالي:[3]

[1] فؤاد علوان، دور نظم الانذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية، دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية، دار الفكر والقانون، القاهرة، مصر، 2012، ص ص 36-37.

[2] عمر عبد الحميد سالمان، هيكل معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية وأثره على الاندماج الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، مصر 1998، ص ص 145 -146.

[3] نفس المرجع، ص ص 146-148.

أ- نموذج الأخبار السيئة (bad news model): يعتمد هذا النموذج على فرضية كفاءة الأسواق، بذلك فإن سعر الأصل المالي في السوق يكون نتيجة جملة من المعلومات المتاحة في لحظة معينة، بذلك أي أخبار سيئة تؤدي إلى انهيار مفاجئ في مؤشر البورصة.

ب- نموذج خطر الفشل (fear of market failure): أي تعم المخاوف لدى المتعاملين في السوق من احتمالات فشل ميكانيزمات السوق نفسه، وبالتالي تزيد أوامر البيع فتنهار الأسعار.

ج- نموذج المغالاة في التغطية (excess hedging): إذ أن في أسواق الخيارات والمستقبليات توجد استراتيجية تأمين الحافظة، ففي حالة انخفاض أسعار الأوراق المالية تزيد الطلبات التغطية، والمغالاة في عملية التغطية تكون كفيلة بأن تقود السوق بعد حد معين إلى انهيار الاسعار استجابة لرشادة توقعات المشاركين في السوق.

6- نظرية منسكاي theory of Minisky

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي نفسه، إذ أن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة، ودرجتها تختلف حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية.[1]

وعليه فنظرية منسكاي تفسر الأزمات المالية بالنظام الرأسمالي، فأي اقتصاد يمر بمراحل الدورة الاقتصادية، ففي مرحلة النمو تحصل الشركات على تمويل كاف للتوسع، وتنتقل عدوى التفاؤل بعد ذلك للقطاع المالي، ويتم التوسع في منح القروض دون تحوط كاف، فبذلك يكون الاقتصاد قد تحمل خطرا معنويا في نظام الائتمان، في حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير ينتشر الاحساس بالخطر، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ الاموال في الاقتصاد لحلها.[2]

7- نظرية المباريات game theory

[1] فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية 2008، الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الطبعةالأولي، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 27-28.

من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية ما طرحته نظرية المباريات تحت ما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ أكدت أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبوا الحلبة الاقتصادية، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع أن يتخذوه باقي المستثمرين، أي أن قرار شراء أصل مالي معين بناء على أن قيمته ستزداد ويتم توليد دخل مرتفع، بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه اتخاذ المستثمرين الآخرين نفس القرار، وعند ذلك تبدوا الصورة مختلفة.[1]

كما أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة، مثل نموذج Paul Kgugman للجيل الأول من هجمات المضاربة، والذي طور لاحقا إلى الجيل الثاني من نماذج هجمات المضاربة، فعلى سبيل المثال نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، لكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل قد تتسبب في توقع الآخرين انخفاضا في سعر الصرف، ومن ثمة يبدأ سعر الصرف في الانخفاض وربما الانهيار فعلا.

المطلب الرابع: نماذج الأزمات المالية

الاقتصاديونيميزونمابينثلاثأجيالمننماذجالأزمات،فقدظهرتنماذجالجيلالأولالتيكشف عنهابولكروغمان(Paul Kgugman)عام 1979 ،ثمالنماذجمنالجيلالثانيالتيأبرزهاأوبستفلد(Obsfeld) عام 1994، أما النماذج من الجيل الثالث فقد ظهرت مع الأزمة الآسيوية 1997.

أولا– نماذج الجيل الأول

نماذج الأزمات من الجيل الأول تم تشكيلها بواسطة مقال مؤسسها كروغمان عام 1979، بالإضافة إلى " Flood, Gerber " عام 1984، والذين حاولوا تفسير أزمات ميزان المدفوعات خلال سنوات السبعينات وبداية الثمانيات من القرن الماضي في دول أمريكا اللاتينية مثل أزمتي المكسيك والارجنتين، حيث تسمح النماذج من الجيل الأول بتفسير الأزمات المالية من خلال عاملين أساسيين:[2]

– التأثير السلبي لتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي.

– العجز المستمر في موازين المدفوعات.

[1] سي بول هالورد، رونالد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، مصر، 2007، ص ص 445-446

[2] ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 129.

يمكن أن يتسبب هذان العاملان في عدم استقرار سوق النقد أو مشروع الميزانية بصورة مستمرة، بالإضافة إلى انخفاض مخزون احتياطي الصرف، ففي نظام سعر الصرف الثابت ينتج عن ارتفاع في التضخم تدهور قيمة العملة المحلية فتضطر في هذه الحالة السلطات النقدية (البنك المركزي) إلى شراء عملتها بالاعتماد على احتياطي الصرف، الذي يتخمض عنه تراجع تدريجي لحجم هذا الأخير حتى الوصول إلى أدنى مستوى، كما تشير هذه النماذج أن نشوب الأزمات المالية لا يرجع إلى ظواهر عشوائية، بل نتيجة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من طرف الدولة، والتي ينتج عنها فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين (أصحاب الأصول)، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أكيدة[1]

كما تهدف هذه النماذج إلى إثبات أن نشوب الأزمة يرجع إلى عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسياسة سعر الصرف، وليس نتيجة لا عقلانية الأعوان الذين يؤدون دورا جد مهم في النماذج من الجيل الثاني.

فكما تم الاشارة إليه ظهر أول نموذج للجيل الأول على يد كروغمانسنة 1979 و فلود وغاربر سنة 1984، ولود وماريو سنة 1998، وقد جاءت هذه النماذج لمعالجة بعض المشاكل النقدية والاختلالات التي ظهرت في السبعينات مع التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وانهيار معيار الذهب، ودخول البلدان المختلفة في سلسلة من التخفيضات التنافسية لعملاتها، ووفقا لهذه النماذج فإن الأزمة لا يمكن فصلها عن ظهور اختلالات دائمة في السوق النقدية أو الميزانية، التي تصطدم مع محدودية احتياطات الصرف في ظل نظام الصرف الثابت، كما أن ارتفاع معدل التضخم يفسر تراجعا في تنافسية الاسعار أين يولد العجز التجاري انخفاضا في معدل الصرف الذي يجب تصحيحه، وعلى هذا الأساس يستخدم البنك المركزي احتياطات الصرف من أجل شراء العملة والحفاظ على تماثل سعر الصرف، وهو ما يؤدي إلى بلوغ الاحتياطيات مستوى حرج أو حتى استنفاذها، وفي هذه الحالة فإن المستثمرين يرون في التخلي عن التماثل والانسحاب من هذه البلدان من أجل حماية أنفسهم من الخسارة أمرا حتميا، وعليه فالهجمة المضاربية تنطلق من قناعة هؤلاء المتعاملين بأن السلطات النقدية لا يمكنها الاستمرار في سياستها التوسعية دون التخلي عن نظام الصرف الثابت، وتبدأ الهجمة المضاربية قبل استنفاذ احتياطات الصرف كليا، وهي تنتج عندما لايتوافق معدل السوق مع التكافؤ الثابت بل مع معدل الصرف السائد عند تعويم العملة أي سعر الصرف الظل، ولذلك فالأزمة يمكن التنبؤ بها، وقد سمحت هذه النماذج بتفسير أزمتي المكسيك والارجنتين.[2]

[1]Cartapanis André et Gilles Philippe, prévention et gestion des crises financières, colloque international « le préteur en dernier ressort, expérience, analyses, controverse », Paris, 23-24 septembre 2002, p04.

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

يمكنالقولعلىأنهبالرغممنأنتحليلكروغمانشرحكيفيمكنلأزمةالعملةأنتحدث،ولكنهانتقدلافتقارهللواقعية،فهويقومعلىنموذجاقتصادكليمبسطجدا، والذي يحددمؤشراتالأزمةفيعجزالموازنةالماليةوالفقدانالتدريجيلاحتياطياتالنقدالأجنبي،كمايتناولحدسيا توقيتالأزمة (مرتبطة بالحالة النفسية)،دونأنيتمكنمنحسابها،فهوليتوصلإلىتقديمحليوضحتاريخانهيارنظامسعر الصرفالثابت،ومعذلك،فإنهيفسرالسببفيأنجهودالدفاععنسعرالصرفالثابتغالباماتؤديإلى أزماتالعملة،منخلالسياساتاقتصاديةتتعارضمعالحفاظعلىنظام سعرالصرفالثابت.

اما فلودوغاربر (1984) فإنهما تعمقافينموذجهماحولمفهومتوقيتالأزمة،فالأساسياتالمتدهورةتؤديإلى أزمةسعرالصرفالعائم،والتيتحدثبعدانهيارنظامسعرالصرفالثابتفيأعقابالهجومالمضاربي، والهدففيالمقامالأولهوحسابالتاريخالمحددلانهيارنظام سعرالصرفالثابتمنخلالوضعنموذجخطيمعالحفاظعلىالعناصرالأساسيةلتحليلكروغمانالغيرخطي.[1]

كما أنهما حاولا تحيد بعض المفاهيم الجديدة، كمفهوم سعر الظل لسعر الصرف المعوم، كما قاما بحساب تاريخ الهجمة المضاربية وحصر أهم الكليات الاقتصادية المرتبطة بحدوثها والمتمثلة في احتياطات الصرف والدين المحلي، كما أنهما أشارا في نهاية عملهما إلى ما يسمى بسلوك التحقيق الذاتي والذي يقدم تفسيرا للأزمة بمعزل عن الكليات الاساسية.

ثانيا– نماذج الجيل الثاني

ظهرت هذه النماذج في سنوات التسعينات، وفقا للدراسة التي قام بها " Eichengreen " و " Wyplosz " سنة 1993 ، حول التجارب الأولى للعولمة المالية في الدول المتقدمة ، ثم أتبعهم بعد ذلك " Obstfeld " (1994-1996)، الذي قام بتحليل أزمة النظام النقدي الأوربي، والقاسم المشترك لنماذج الجيل الثاني في تفسيرها لأزمات الصرف هو محاولتها التأكيد على حدوث الأزمة رغم عدم تدهور سلوك المتغيرات الاقتصادية الاساسية، بمعنى الأزمات التي تحدثها سلوكيات وتوقعات المضاربين، والتي ليس لها صلة بحالة المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات التي تتبعها الحكومات وهو ما يعرف بالهجمات التي تتحقق ذاتيا.

يرجع حدوث الأزمات المالية حسب هذه النماذج إلى التوقعات الذاتية للأعوان الاقتصاديين، عموما تحدث هذه التوقعات لما يؤدي التوقع بارتفاع الاسعار إلى الافراط في شراء الأصول لغرض المضاربة، والذي يتمخض عنه الارتفاع الفعلي للأصول، أو عند التوقع بأن اقتصاد ما سوف يخرج من حالة الكساد، وبالتالي ارتفاع مداخيل الأفراد يولد زيادة في الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الذي يؤدي فعلا

[1] ودان بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 133.

إلى خروج الاقتصاد من حالة الانكماش،والسؤال الرئيسي هنا ليس معرفة ما إذا كانت الأزمة مفسرة بتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي، في الوقت الذي يتفق فيه العديد من الاقتصاديين أنها تؤدي دورا في نشوبها، بل معرفة ما إذا كان تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي تؤدي حتما إلى الأزمة، وهنا نتكلم عن الأزمة التي تحدث ذاتيا.

فالأزمة تحقق ذاتها إذا انفجرت رغم توفر كمية كافية من احتياطات الصرف تمنع حدوث أزمة ميزان المدفوعات التقليدية، أي أن فقدان الثقة في دولة ما قد يخلق أزمة اقتصادية تبرر هذا الفقدان في الثقة، وفي هذه الحالة فإن الأزمة لا ترجع إلى الافراط في الدين المحلي، ولا إلى تخوف فيما يخص احتياطات الصرف ولا من العجز في الحساب الجاري، بل إنها ترجع إلى التفاعل بين الغايات المستقبلية للحكومة من خلال تصريحات واستجابات المضاربين، أي أن الأزمات تعتبر كنتيجة لعدم التوافق بين الابقاء على نظام الصرف الثابت ورغبة الحكومة في اتباع سياسة نقدية أكثر توسعا، وعندما يتوقع المستثمرون انهيار نظام الصرف الثابت فإن ارتفاع معدلات الفائدة قادر على دفع الحكومة إلى التخلي عن نظام الصرف الثابت دون أن يسبق ذلك انهيار فعلي للمتغيرات الأساسية الكلية، ولا شك أن أزمة دول جنوب شرق آسيا في التسعينات من وجهة نظر أصحابها تؤكد ذلك.[1]

يعتبر النموذج المقترح من طرف " Obstfeld 1994 " أكثر نماذج الجيل الثاني شهرة وجاء بعد نموذج بن سعيد وجيان، وقد بنى كل منهما نموذجه في تفسير الأزمات على متغير معين، حيث يرجع أوبستفلد مصدر الأزمات إلى توقع انخفاض سعر الفائدة في سوق ما، والتي تحول اتجاه تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان التي لا يتوقع أن ينخفض سعر الفائدة فيها، أما في نموذجه الثاني فإنه يقتنع بأن الأزمات قد تحدث نتيجة اتباع الحكومة لاستراتيجية معينة، كأن تهدف إلى تقليص معدل البطالة من خلال التحكيم بين التضخم ومعدل البطالة، إلى جانب تكلفة نوعية تتمثل في مصداقية الحكومة، وهو ما يدفع بالحكومة إلى تطبيق خيار التخفيض.[2]

اما بن سعيد وجيان " Bensaid et Jeanne 1996 " فقد وصفا هذا النوع من الأزمات ب" حروب الربا " بين الحكومة والمضاربين، فالحكومة تعد أداة لمقاومة الهجمة المضاربية فتزيد من معدلات الفائدة وتصبح التوظيفات بالعملات المحلية أكثر مردودية، وهو

[1] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-85

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 122.

ما يسمح بالإبقاء على نظام الصرف الثابت، غير أن هذه السياسة تكون مكلفة للحكومة، فالمضاربين يقومون بتقوية هجمتهم المضاربية وبالتالي تتشكل حلقة مفرغة ليس لها أي علاقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.[1]

ثالثا– نماذج الجيل الثالث

نماذج الأزمات من الجيل الثالث ظهرت بعد الأزمة الأسيوية، حيث أنها تجمع ما بين أجزاء من نماذج الجيل الأول والثاني، وارتكز النقاش عما إذا كان الذعر المالي هو أساس حدوث الأزمة، أم أن المسؤولية تعود إلى تراجع بعض الأساسيات وإلى الخطر المعنوي، وتم تحليل الأزمات وفق هذه النماذج بالارتكاز على عوامل الاقتصاد الجزئي، وتتمثل نواحي القصور في هذه النماذج في نقص المعلومات في الاسواق المالية، هشاشة النظام المصرفي، عدم استقرار السياسي والمخاطرة دون التغطية بضمانات، بدلا من التشوهات الاقتصادية الكلية.

إن الأزمة المصرفية وفق نماذج الجيل الثالث تكمن أساسا في اختلال هيكل ميزانيات البنوك، خاصة جانب الأصول أين يكون حجم قروض البنوك للقطاع الخاص ذا أهمية بالغة، كما أن هذه النماذج عملت على توضيح مفهوم الأزمات التوأم وهي أزمة سعر الصرف والأزمة البنكية والتي تحدث بالتفاعل مابين المضاربة على العملة المحلية وسلسلة من الافلاس البنكي، وبالتالي تجمع ما بين انخفاض ثقة الاعوان الاقتصاديين في نظام سعر الصرف وسيولة الوسطاء الماليين، فالتحليل النظري الي قام به " Valasco 1987 " يشير إلى أن الأزمة المصرفية تؤدي إلى أزمة سعر الصرف بواسطة الافراط في الاصدار النقدي للعملة المحلية، ومثال ذلك الأزمة المالية الأسيوية هي أزمة متسلسلة بدأت بذعر مالي حاد تحول إلى أزمة مصرفية ثم إلى انهيار البورصة وفي الاخير إلى أزمة صرف، أي هناك تحولا سريعا من الازمة المصرفية إلى أزمة العملة .

[1]Samir Zouari, modelés des crises financières, indicateurs de vulnérabilité et implication du secteur bancaire dans la crise asiatique de 1997-1998, thèse doctorat , université Panthéon-Assas, Paris 2 ,2005, p64.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا تحديد مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وقنوات انتشارها، بالإضافة إلى مختلف النظريات والنماذج المفسرة لحدوثها، فالأزمة المالية في أبسط صورها عبارة عن اضطراب وتذبذب يمس المتغيرات تبدأ في الشق المالي ثم تنتقل إلى الجانب النقدي والحقيقي عبر قنوات مختلفة.

كما أن الأزمات المالية يمكن تصنيفها عموما إلى أربع أصناف، أزمة عملة، أزمة مصرفية، أزمة مديونية، أزمة سوق المال، وكل صنف من هذه الأزمات لهأسبابه وتأثيرات على الاقتصاد، وفي هذا الصدد انقسمت الآراء والأطروحات والنماذج المفسرة للأزمات المالية إلى ثلاث نماذج تختلف فيما بينها من حيث نوع الأزمة والأسباب المؤدية إليها هل هي أسباب مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، أم أسباب متعلقة بالذعر البنكي والحالة النفسية للأعوان الاقتصادين ..الخ، عموما يهمنا النماذج من الجيل الثالث باعتبارها مرتبطة بمحور بحثنا وهو الأزمات المصرفية والتي ستكون محور الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الأزمات المصرفية ومحدداتها

الفصل الثالث

الأزمات المصرفية ومحدداتها

تمهيد

خلال القرن العشرين وقعت العديد من الأزمات التي أثرت على الاقتصاد العالمي، والتي لم يقتصر تأثيراها على الدول النامية فحسب وإنما امتدت إلى الدول المتقدمة، ومن أشهر الأزمات التي وقعت خلال القرن العشرين نجد أزمنة المكسيك 1994، والأزمة الآسيوية سنة 1998، والأزمة الروسية سنة 1998، ثم أزمة البرازيل سنة 1999، وكان القاسم المشترك لأهم أسباب حدوثها هو ضعف وهشاشة الجهاز المصرفي.

ففي دراسة لصندوق النقد الدولي على الفترة (1970 إلى 2007) أحصى اثنان وأربعون أزمة مصرفية مست سبعة وثلاثون دولة، الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة فهم الأزمة المصرفية ومسبباتها، بالإضافة إلى تحليل آثارها على المتغيرات الاقتصادية والنقدية، وأهم التجارب الدولية في الأزمات المصرفية وتكلفتها وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الأزمات المصرفية.

- المبحث الثاني: محددات الأزمات المصرفية وتكلفتها.

- المبحث الثالث: تجارب الأزمات المالية والمصرفية العالمية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المصرفية

تتعدد رؤى الاقتصاديين في تعريفهم للأزمات المصرفية وفي تحديد أسبابها

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية وانواعها

أولا– مفهوم الأزمة المصرفية

تناولت النظرية الاقتصادية مفهوم الأزمة المصرفية من عدة جوانب، فمن جانب تعددت تعريفات الاقتصاديين حول الأزمات المصرفية، حيث منها ما يتعلق بالبنك بشكل منفرد، وعرفت الأزمة المصرفية من هذه الزاوية بأنها " انخفاض قيمة أصول البنك عن قيمة التزاماته، والناشئ عن سوء إدارة الائتمان وزيادة المسحوبات حيث لا يقابلها زيادة في الإيداعات، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزانية البنك وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته" [1]

كما أن هناك تعريفات واسعة النطاق: حيث تشير الأزمة البنكية إلى انتشار عمليات السحب للودائع من القطاع المصرفي، وحدوث بعض التقلبات في محفظة الأوراق المالية بالبنوك مع حدوث انخفاض في قيمة أصول المؤسسات المالية، وهو ما يدفع السلطات النقدية إلى زيادة التدخل في محاولة للحد من تفاقم الأزمة.[2]

ويشير البعض الآخر بأن الأزمة المصرفية هي عبارة عن زيادة عمليات سحب الأرصدة من قبل الأفراد والمؤسسات من البنوك بالشكل الذي يؤدي إلى إفلاسها، أو الدخول في تكتلات أو تقديم السلطات للعديد من المساعدات لهذا القطاع، وكل هذه الظواهر تعتبر دلائل على الأزمة البنكية، مما يؤدي إلى هروب الاستثمار وانخفاض الاستهلاك والناتج، مما يؤثر على قدرة المؤسسات على مواجهة حالات الافلاس،[3]ومعنى هذا أن الأزمة هنا هي عبارة عن أزمة ائتمان، حيث تمثل في عدم تلبية احتياجات الائتمان المحلي أو وجود معوقات في الحصول على هذا الائتمان، بحيث لا يتمكن المقترضون من الحصول على الائتمان المطلوب، مما يؤدي إل انهيار سوق الائتمان المحلي،

[1]Poom Gupta, aftermath of banking crises, effect on real monetary variables, IMF working paper 00/09, USA, June 2000, p5.
[2] Carl Johan Lindgren, bank soundness and macroeconomic policy, IMF, USA, 1996, p 52.
[3]Graciel, Kaminsky and Reinhart, the twin crises, the cause of banking and balance of payment, American economic review, volume 89, n 03, June 1996, p p 473-490.

كما أن الأزمة المصرفية تحدث حينما تضطر بعض البنوك إلى بيع أصولها بالقيمة السوقية، أو عملية بيع اضطراري للأصول بسبب انخفاض القيمة السوقية لهذه الأصول مما يؤدي إلى حدوث خسائر.

كما تعرف الأزمة المصرفية بأنها " الفترة التي يكون فيها الجهاز المصرفي في حالة انخفاض في السيولة أو اعسار مالي ".[1]

كما تعرف الأزمات المصرفية بأنها " تتمثل في مواجهة الشركات والقطاعات المالية في الدولة لعدد كبير من المخاطر والمؤسسات المالية، والمنظمات تواجه العديد من الصعوبات في تلبية متطلباتها في الوقت المناسب".[2]

إلا أنه من الممكن التعرف على حدوث الأزمة عن طريق حالات الافلاس في البنوك، حيث أثبتت الدراسات أن الأزمة لم يكن مصدرها جانب الخصوم من الميزانية في معظم الدول الصناعية، حيث أن أزمات البنوك غالباما تكون في جانب الأصول من الميزانية، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية نتيجة لتدهور جودة الأصول مما يؤدي إلى زيادة نسبة الديون الرديئة في محفظة الائتمان.

مما سبق يمكن القول أن هناك أربع منظورات للأزمة المصرفية من الناحية التطبيقية وهي:

– المنظور الأول: الأزمة من جانب الأصول وهو يركز على نوعية الأصول والديون غير القابة للإيفاء.

– المنظور الثاني: الأزمة من جانب الخصوم وهو يركز على جانب الخصوم في ميزانية البنك، فينظر عدد مرات السحب من المصرف، وقد أكد بعض الاقتصاديين أن الأزمات التي حدثت في العقود الأخيرة (إندونيسيا 1998، الأرجنتين 2008) ليست أزمات ترجع إلى سحوبات المودعين (جانب الخصوم) حتى وإن كانت عدد مرات السحب من المصرف صفة مميزة للأزمات.

– المنظور الثالث: وهو حساب رأس المال بميزانية البنك، وهو يركز على استنفاذ كل أو معظم رأس مال البنك.

– المنظور الرابع: وهو مساعدات الحكومة، حيث تعد تلك المساعدات صفة مميزة لحدوث الأزمة، علاوة على اتخاذ السلطات النقدية بعض الإجراءات مثل: عمليات التأميم واسعة النطاق في الجهاز المصرفي، تجميد الودائع، إغلاق المصارف وإعادة رسملتها.

[1]A Kunt and E Detragiache, does deposit insurance increase banking system fragility, IMF working, USA, January 2000, p 04.

[2]L Leaven and F Valencia, systemic banking crises, a new data base, IMF working, USA, January 2002, p 03.

ثانيا– أنواع الأزمات المصرفية

في ضوء تعريف الأزمة المصرفية على انها الفترة التي يعاني فيها جزء من القطاع المصرفي من حالة إعسار أو إفلاس، فإنه يمكن توضيح أنواع الأزمات المصرفية فيما يلي:[1]

1– الفرق بين أزمة السيولة وأزمة الاعسار

أ– أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة على الرغم من أن التقييم الفعلي لأصوله تغطي جميع التزاماته بما فيها حقوق المساهمين، وفي هذه الحالة يكون المصرف في حالة نقص السيولة (liquidity crises)، وقد يؤدي ذلك إلى انتشار عمليات السحب للودائع المصرفية من قبل المودعين ومن ثم توقف المصرف عن الدفع و تعثره.

ب– أن تكون أصول البنك أقل من خصومه ولا تغطي حقوق المساهمين و جزء من حقوق الغير، وذلك في حالة زيادة حجم القروض عن حجم الودائع و هي حالة إعسار للبنك (solvency crises) ويكون ذلك في الحالتين التاليتين:[2]

– الحالة الأولى: أن يكون لدي البنك سيولة متوافرة و يستطيع أن يفي بالتزاماته في أوقات الاستحقاق ومن ثمة تصبح الأزمة كامنة ولا يتم كشفها إلا بواسطة الرقابة الخارجية رقابة البنك المركزي.

– الحالة الثانية:عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة عدم توافر سيولة، وهكذا يكون البنك في وضع إفلاس قد يؤدي إلى انهياره، وفي هذه الحالة يكون مفهوم الأزمة المالية أكثر تعبيرا عن الأزمة المصرفية خاصة في الدول التي يسيطر فيها النظام المصرفي على القطاع المالي.

2– الفرق بين فشل البنك وفشل القطاع المصرفي

في ضوء التعريفات المشار إليها سابقا يتضح لنا انه لابد أن نفرق بين الفشل البنك وفشل القطاع المصرفي، فقد أكدت بعض الدراسات على أن أزمة البنك قد تكون ذاتية النمو من خلال آلية الدورة الاقتصادية، فخلال فترة الانتعاش الاقتصادي لا تواجه البنوك أيا من المشكلات المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة، ولذافإن البنوك قد تقدم على منح الائتمان بشكل مفرط و عادة ما يحدث ذلك في أثناء أو

[1] Yeichiro Ishihara, quantitative analysis of crises, crises identification and causality, world bank, working paper, may 2005, p03.

[2] محمد عبد الحافظ محمد عبد الله، مدى أهمية إنشاء إدارة للأزمات المصرفية بالبنوك في ضوء المتغيرات العالمية، المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 2001، ص ص 65-75.

بعد انتهاج السلطات لسياسة التحرير المالي، و قد يترتب على زيادة الإقراض حدوث أزمة نتيجة لاختلال المراكز المالية للمقترضين في حالة انخفاض قيمة الأصول التي قدمت إلى البنك لضمانات للقروض (ومثال ذلك ما حدث في دول أمريكا اللاتينية)، ويشير البعض إلى أن مشكلات عدم تماثل المعلومات قد تحدث خلال فترة ارتفاع معدلات التضخم نظرا لأثر احتمالات الكساد الاقتصادي على معدلات الفائدة.[1]

فبحدوث انخفاض في معدات الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في الادخار وزيادة الطلب على الائتمان، وفي حالة إذا كان التوسع في الائتمان مصاحبا لانخفاض جودة المقترض فإن البنوك قد تتعرض لمخاطر أكبر من المتوقع و هو ما يعرف "بانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين".

أما فيما يتعلق بأزمات القطاع المصرفي فقد يشترك البنك مع باقي البنوك في القطاع المصرفي في أزمة ما نتيجة لنفس الصدمة وفي ذات الوقت (على سبيل المثال ما حدث في أزمة NORDIC والتي تضم السويد، النرويج، فنلندا، وذلك خلال التسعينات، نتيجة للتغيرات الحادة في السياسة الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار الأصول وحدوث خسارة في القروض، والتي انتشرت بسرعة في القطاع المصرفي مما دفع بالسلطات النقدية للتدخل ورسملة البنوك)، ونظرا لعدم تجانس البنوك في الدول المتقدمة يجعلها أقل تأثرا بالصدمات، وعليه فإن المخاطر النظامية تحتاج إلى بعض التصورات لتفسير العدوى أولتحول الأزمة المالية من بنك إلى آخر، ومما سبق فإن فشل البنك قد يكون نتيجة عمليات السحب غير الاعتيادية وفي نفس الوقت قد تؤدي تلك العمليات إلى إحداث انهيارات في العلاقات البينية في داخل القطاع المصرفي ويؤدي إلى انتشار ذعر البنوك.

وهناك آليتان تنتشر بهما المشكلات في القطاع المصرفي و تؤدي إلى حدوث الأزمات النظامية وهما:[2]

– الألية الأولى:تصريح المؤسسات المالية بالخسائر التي ترتبت على منح ائتمان غير رشيد مما أدى إلى امتناع بعض المقترضين عن السداد وذلك من خلال التقارير و المحتويات التي تقوم بنشرها تلك المؤسسات.

[1]Bens Bermak, nonmonetary effects of the financial crises in the propagation of the great depression, working paper, January 2003, p p 09-11, available at http://www.economics.yale.edu/sites/.../Workshops.../Economic.../hilt-101115.pdf visited 15/12/2015.

[2] Matt Pritsker, the channels for financial contagion, federal reserve board, August 2000, p 07, available athttp://siteresources.worldbank.org/INTMACRO/Resources/Pritsker.pdfvisited 15/12/2015.

– الآلية الثانية:الصدمات الناشئة في أسواق الأصول المالية نتيجة عدم رغبة المستثمرين في الاحتفاظ بالأصول مما قد يؤثر على سيولة الأسواق المالية، وهذا بدوره يؤثر على قرارات إدارة الأصول الرأسمالية طويلة الأجل، ففي رغبتها لتسييل أصول المحفظةفإن زيادة العرض في السوق المالية يدفع أسعار أصول المحفظة إلى الانخفاض، وبالتالي حدوث خسائر عند اتخاذ قرارات بالبيع في تلك الظروف.

وعادة ما تبدأ أزمات القطاع المصرفي بحدوث تقلبات سريعة في الأسعار، مما قد يؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمة الأصول على إثر تدهور الأسعار الحقيقية وهذا ما قد يزيد من حالات الإفلاس في القطاع الحقيقي و ينتج عنه ارتفاع في نسبة الديون غير القابلة للوفاء فضلا عن تدمير ميزانيات البنوك.[1]

3– الفرق بين الأزمات ذاتية المنشأ و الأزمات الأساسية:

هذا وتختلف أزمات من حيث المنشأ فمنها الأزمات ذاتية المنشأ(self-fulfilling) والأزمات جذرية أوالأساسية(fondamental)فالأولى تحدث عادة عندما ترتفع خصوم البنك بالنسبة إلى الاحتياطي (قريبة الشبه من ذعر البنوك الذي حدثت في الكساد الكبير)، وذلك في حالة إتباع سياسات التحرير المالي وارتفاع مستويات الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون وهو ما يتزامن أيضا مع انتعاش النشاط الإقراضي والتوسع في عمليات منح الائتمان ووجود فائض مالي لدى الحكومة وعدم حاجتها إلى الاقتراض، أما الأزمات الجذرية فترتبط بتخفيض قيمة العملة المحلي في ظل العلاقة العكسية بين السياسات التحرر المالي و مستويات التنمية الاقتصادية من جهة وكفاءة عمل المؤسسات العاملة بالاقتصاد من جهة أخرى.[2]

4– الفرقبين الأزمات النظامية و الأزمات غير النظامية:

لقد اتفق العديد من الاقتصاديين على تقسيم الأزمات المصرفية إلى نوعين هما:أزمات نظامية (systemic banking crises) وأزمات غير نظامية(non systemic banking crises).

ويقصد بالأزمات النظامية تلك الفترة التي يسود فيها فساد في القطاع المصرفي ويقترن بها عمليات سحب غير اعتيادية للودائع المصرفية، مما يؤدي إلى استنفاذ معظم أو كل رأس مال البنوك، ويترتب عليها الاتجاه إلى تجميد الودائع وتدهور أسعار الأصول في المؤسسات المالية وتدخل من السلطات النقدية، بينمايقصدبالأزماتغيرالنظاميةتلكالفترةالتييسودفيهافسادالبنوكولكنلاينتجعنهاأيمنأثارالأزمات النظامية.

[1]Graciel, Kaminsky and Reinhart, opcit, p p 473-500.

[2] Matias Fontenla, all banking crises are not created equal, the university of Taxes, USA, September, 2003, p 05, available at https://www.researchgate.net/publication/228583514_All_banking_crises_are_not_created, visited 15/11/2014.

وعليه و من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الأزمات المصرفية تختلف في مفهومها عن مفهوم الأزمات المالية، فالأزمة المصرفية قد تعتبر جزءا من الأزمة المالية، وهنالك العديد من التصنيفات للأزمات المصرفية يمكن إجمالها في تقسمين:

الأول من حيث المنشأ أزمات ذاتية وأزمات جذرية و الثاني من حيث الآثار أزمات نظامية و أزمات غير نظامية.

المطلب الثاني:خصائص الأزمة المصرفية

إن الأزمة المصرفية تتميز عن الأزمات الأخرى بشدتها و تأثيرها على النظام المالي ككل، بسبب الدور الذي تلعبه البنوك في التأثير على فعالية النظام الاقتصادي و المالي سلبا و إيجابا، والذي يتحقق من خلال عملية الوساطة المالية و النقدية التي تقوم بها، وهذا يعني أن تعرض القطاع المصرفي لاختلالات سيؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي ونظام المدفوعات وهذا بدوره سيؤدي إلى حصول أثار ضخمة على النظام ككل.[1]

للأزمة المصرفية سمات عديدة أهمها:[2]

-الانخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة الوطنية و فقدان الثقة نتيجة اشتداد المضاربة عليها.

-انهيار النظام المالي و المصرفي بسبب انهيار العملة

-عزوف جماعي عن الاستثمار بكل أنواعه.

-اضطراب في السياسات الحكومية و خاصة النقدية.

-قيام السلطات النقدية بإغلاق الكثير من المصارف التي أعلنت إفلاسها، ومن ثم قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها سواء من حيث دمج بعضها ببعض أو تمويلها أو إغلاقها بشكل نهائي.

يضاف إلى هذه الخصائص ما يلي:

-ارتفاع نسبة الأصول المعدومة إلى أكثر من 10 % من إجمالي أصول البنك.

-تكلفة إنقاذ المصارف تتعدى 2% من إجمالي الناتج المحلي.

-استنفاذ واسع لموارد المصارف و أخذ إجراءات استعجاليه (كتجميد الودائع و تمديد غلق المصارف).[1]

[1] قصي عبود الجابري، صباح حسن عيد، الآثار النقدية للأزمات المصرفية لدول جنوب شرق آسيا خلال تسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرة، العراق، 2009، ص 67.

[2] عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، مصر، 2003، ص 03.

-الاندفاع في سحب الودائع

-تزايد عمليات الاستحواذ و الاندماج بين المؤسسات المالية.[2]

-التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية للبنوك وفي أسعار الأسهم و العقارات في هذا الصدد نشير إلى أن عدد من الدراسات أكدت على أهمية مستوى القروض المعدومة في التعبير عن اللازمات المصرفية حيث أن جانب أصول البنك و تحديدا جودتها هي المؤشر الأساسي لحدوث مثل هذه الأزمات.

بالإضافة إلى أن هناك اتفاق في العديد من الدراسات اعتبرت أن النمو الزائد في حجم الائتمان والارتفاع الشديد في أسعار الأصول علامات تشير إلى قرب حدوث أزمة قد تؤدي إلى تعثر القطاع المصرفي، فنجد أنه خلال فترة الرواج الاقتصادي يعمل ارتفاع أسعار الأصول على تحفيز النشاط الاقتصادي وتزداد الحاجة الى تحويل القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى فإن ذلك الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع قيمة الضمانات وبالتالي تنخفض تكلفة الإقراض،وهكذا فإن الزيادة في الإقراض سوف تتخطى الزيادة التي حدثت في أسعار الأصول، بالإضافة إلى أن البنوك سوف تتجه الى تقدير مخاطر الائتمان بأقل من قيمتها وذلك في ظل ارتفاع الأسعار و الانتعاش الاقتصادي، وفي ظل المنافسة الشديدة تظهر مخاطر الائتمان، وعليه فإنه عندما تتراجع الأوضاع الاقتصادية يضطر المقترضون إلى بيع أصولهم و بالتالي تنخفض أسعار الأصول وتتناقص قيمة الضمانات مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الائتمان و بالتالي عدم القدرة على السداد.[3]

المطلب الثالث:التصنيفات الأساسية للأزمة المصرفية

هناك العديد من الدراسات و الأبحاث التي طرحت من طرف الباحثتين مند أواسط سنوات التسعينات من أجل تحديد أو قياس الأزمات المصرفية، انطلاقامن مجموعة من المعطيات الكمية والنوعية، وبالرجوع إلى الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هناك ثلاث تصنيفات للأزمات المصرفية.

[1] بلقاسم العباس، الأزمات المصرفية وخصائص ومؤشرات قياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص08، متاح على الموقع-http://www.arab api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-3.pdf تاريخ الاطلاع 2015/07/10.

[2] أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب والنتائج والعلاج، مصر، 2004، ص 12.

[3]Christian Weistroffer, monitoring banking sector risks, an applied approach, Deatche bank research, October 2008, p p 8-9.

أولا– التصنيف الأول: تعتبر كل الأعمال من (Capiro et Klingebiel) سنة 1997 وسنة 2003 على التوالي، وأعمال (Kunt et Detragiache) سنة 2005، المرجع الأساسي لهذا التصنيف، حيث ركزوا على تحديد طبيعة الأزمة نظامية أم لا، أسبابها و تكلفة علاج الأزمة.

وهذا التصنيف يعتمد على منهج واقعي علمي يقوم على تحليل الأحداث و الوقائع على آراء خبراء مهنة الصرفية.[1]

ثانيا – التصنيف الثاني: طرح هذا التصنيف من طرف (Kaminskay et Reinhart) سنة 1996 و 1999 على التوالي،و من طرف (Rogoff et Reinhant) سنة 2008، وعرفوا الأزمة المصرفية كوضعية تقود إلى إدماج المصارف أو إغلاقها أو تأميم جزء منها.

ثالثا – التصنيف الثالث: يعود هذا التصنيف إلى مساهمات كل من Laeven et valenceسنة 2008، واستندوا في هذا التصنيف إلى تعريف الأزمة المصرفية انطلاقا من معايير كمية، و مركزين على الودائع كأحد أهم المتغيرات الدالة على وجود أزمة، و أعطوا تمثيلا كميا متمثلا في انخفاض شهري للودائع البنكية بأكثر من 5 % خلال مدة سنة، فتصبح هذه السنة في نقطة انطلاق الأزمة.[2]

أما في حالة غياب معطيات كمية فإنه يتم اعتماد معيار تجميد الودائع كبداية إشارة لوجود أزمة مصرفية.

[1]Alain Etté Angora, système d'alerte avancée des crises bancaires, une approche fondée sur les modèles multinomiaux, thèse de doctorat, université de limoges, France, 2009, p 09.

[2]Ibid, p 30.

المبحث الثاني: محددات الأزمات المصرفية و تكلفتها.

يترتب على الأزمات المصرفية تكاليف مالية ضخمة، ولهذا يجب أن نحدد أسبابها أو العوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية من خلال المدارس المختلفة.

المطلب الأول: مداخل تفسير الأزمات المصرفية.

يمكن تفسير الأزمات المصرفية من خلال المداخل التالية:

أولا– المدخل التقليدي

يعبر هذا المدخل عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، حيث يجب أن يكون هناك اتساق بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي حالة غياب هذا الاتساق تحدث الأزمة المصرفية.

حيث إنالإفراط في منح الائتمان يؤدي إلى فقد الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل إتباع نظام ثابت لمعدل الصرف، وهذا الإفراط قد يكون راجعا إلى قيام الحكومة بتمويل عجز الموازنة العامة، وقد يترتب على هذا العجزإتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية تقوم على الإصدار النقدي لتمويل العجز، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الصرف الحقيقي وتزايد عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، وقد يترتب على كل هذا ضعف القطاع المالي الذي يظهر نتيجة التوسع الزائد في الائتمان في ظل ضعف الرقابة المصرفية، وهذه الآثار تنعكس على القروض ذات المخاطر العالية حيث ترتفع هذه الأخيرة مقارنة بإجمالي القروض ويؤدي ذلك في النهاية إلى حالة أزمةتوأم(Twin crisis)، حيث تعبر عن حدوث أزمة عملة وأزمة مصرفية معا في حالة إتباع نظام معدل الصرف الثابت و تحدث نفس الحالة في إتباع نظام معدل الصرف الزاحف. (يعبر سعر الصرف الزاحف عن سعر الصرف الثابت المسموح بتعديله في بعض الأحيان استجابة لتغير بعض المؤشرات المهمة مثل التضخم).

ثانيا– المداخل التطبيقية الحديثة

هناك أربعة مداخل للازمة المصرفية من الناحية التطبيقية وهي:[1]

– مدخل جانب الأصول: ويركز على نوعية الأصول وعلى القروض المتعثرة وغالبا مايستخدم هدا المدخل كمؤشر .

– مدخل جانب الخصوم: يركز على جانب الخصوم في ميزانية البنك فيركز على عدد مرات السحب من المصرف.

[1]Yeichiro Ishihara, opcit, p 03.

– مدخل حساب رأس المال: يركز على حساب رأس المال في ميزانية البنك.

– مساعدات الحكومة: يحدد هذا المدخل الأزمة المصرفية بواحد على الأقل من هذه السياسات (عمليات التأميم واسعة النطاق، إغلاق البنوك، تجميد الإيداع ، إعادة رسملة المصاريف).

المطلب الثاني:العوامل المسببة للازمات المصرفية

إن تحديد أسباب الأزمات المصرفية أصبحت مسالة مهمة بالنسبة للباحثين و الصيارفة، وعموما تقسم هذه العوامل إلى عوامل مرتبطة بالاقتصاد الكلي وأخرى مرتبطة بعوامل الاقتصاد الجزئي (الأداء المصرفي وما يصطلح عليه المحددات المالية والنقدية).

أولا– عوامل الاقتصاد الكلي

بعد الأزمة المكسيكية (1994) و الأزمة الأسيوية(1997)، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تحليل الأسباب التي تؤدي إلى تعرض المؤسسات المالية والبنوك للصدمات الخارجية وقد قسمت العوامل الاقتصادية الكلية حسب تأثيرها على سلامة النظام المصرفي إلى مجموعتين، الأولىمتغيرات مرتبطة بالإعسار المالي، أما الثانية فهي متغيرات مرتبطة بالسيولة.

1–عوامل الإعسار المالي

تعتبر دورة الأعمال، الصدمات الدولية، نظام الصرف، العوامل الرئيسية التي تؤثر على ملاءة البنوك و عليه هذا العنصر يضم:

–دورة الأعمال.

– الصدمات الدولية.

–نظام الصرف.

أ– دورة الأعمال

إن استقرار المالي للبنوك يرتبط أحيانا بظروف ومتغيرات الاقتصاد الكلي سواء داخليا أو خارجيا، فعلى المستوى الداخلي نجد دورة الأعمال، سياسة الأسعار(سعر الفائدة، معدل التضخم ...الخ)، السياسة المالية، تعتبر كلها عوامل مؤثرة في ملاءة البنوك، فقد بينت الدراسات بأن التغير في النشاط المصرفي مرتبط بالدورة الاقتصادية كما أن التغير في المسحوبات مرتبط بحالات الدعر البنكي.[1]

[1]Alain Etté Angora, opcit, p 44.

ونشر في هذه الصدد إلى دراسة (henry(2003، ودراسة (Gorton (1998، واللتان ربطتا الذعر البنكي بتراجع النشاط الاقتصادي، أيضا دراسته كل من (Capiro et Klungebil (1996، 2003و دراسة Kunt et Detragiache سنة 1998 وهذه الأخيرة توصلت إلى أن الركود الاقتصادي هو أصل ظهور الأزمات البنكية.

لقد بينت الدراسات المشار إليها إلى أن معظم الدول التي تعرضت لأزمات مصرفية تعرضت لتراجع في معدلات التبادل التجاري وصل إلى 10% قبل الأزمة متوسط 17%خاصة في الأسواق الناشئة، و يكون وضع الصدمة أكثر على الدول التي تعاني من تركز الصادرات و ليس لديها تنوع كافي لأسواق أخرى.[1]

أيضا معدلات التضخم هي إحدى الأسبابالديناميكية التي تقف خلف الأزمات المصرفية، كما أنها تؤدي في مرحلة معينة إلى فقدان الثقة في العملة المحلية وعدم مصداقية النظم النقدية وكذلك انفلات أدواتالسياسية النقدية التي تسيربها البنوك المركزية، ضف إلى ذلك التقلبات الشديدة في معدلات النمو الاقتصادي خاصة إذا كان هذا التقلب يميل إلى الانكماش والردود الاقتصادي الشديد،ولهذا فإن تقلب كلا من معدلات النمو الاقتصادي و التضخم هي السمة المشتركة و الواضحة للدول التي عانت من أزمات مصرفية.

ب- الصدمات الدولية و انتقال العدوى

للأسواق المالية دورا بارز في تخصيص المدخرات العالمية، وفي ظل العولمة المالية والترابط الكبير بين الأسواق المالية الدولية، تعتبر قناة مهمة في انتقال الصدمات المصرفية من الدولة إلى أخرى،[2] و تعتبر التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة الدولية الدافع الأساسي في الكثير من الحالات لتحركات رؤوس الأموال و انتقالها من منطقة إلى أخرى في العالم.

ج- أسعار الصرف

تلعب أسعار الصرفة المرنة والمقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب أن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما سعر الصرف المقيد فيزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية،كما أن تقلبات أسعار الصرف يؤدي إلى مشاكل مالية للبنوك لعدم التوافق بين أصول و خصوم البنك.

2- عوامل السيولة

[1] أشرف حسن على بحيرى، الأزمات المصرفية وأساليب معالجتها، مجلة المدير الناجح، جامعة قناة السويس، مصر، 2010، ص 59.

[2] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 288.

يضم مشاكل السيولة العناصر التالية :

- سوق الإقراض بين البنوك.

- السوق الدولي لرؤوس الأموال.

- سوق الصرف.

أ- سوق الاقراض مابين البنوك.

إن مشاكل السيولة في هذا السوق تتوقف على القدرة البنوك في الحصول على الأموال بسرعة من السوق أو الحصول على إعادة التمويل من البنك المركزي، ويعتبر الاختلاف في أسعار الفائدة من مؤشرات التوتر في السيولة بسوق الإقراض ما بين البنوك، الأمر الذي ينتج عنه ما يسمى برحلة المستثمرين نحو الجودة.[1]

ب- سوق الصرف

تعتبر العلاقة السببية بين أزمة العملة والأزمة المصرفية من أهم التساؤلات المطروحة حول أصل الأزمة التوأم (أزمة مصرفية و أزمة عملة)، والعلاقة بينهما تتجلى في ثلاث مستويات، أولها التفاعل الموجود بين سوق الصرف و السوق المصرفي، كما تؤثر أزمة العملة على احتياطات البنوك من العملة الصعبة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، كما تؤدي أزمة العملة إلى تراجع أسعار الأصول.

وعليه فإن تأثير سوق الصرف على سيولة النظام المصرفي يعود إلى هجمات المضاربين على العملة المحلية، وما ينجم عنه من تفضيل السيولة لدى المودعين و بذلك سحب ودائعهم من البنوك.[2]

ج- السوق الدولي الرؤوس الأموال

إن النظام المصرفي يتأثر بتدفقات رؤوس الأموال في الاتجاهيين، فخروج رؤوس الأموال من الاقتصاد الوطني يؤدي إلى هزات في سيولة النظام المصرفي قد تصل إلى الإفلاس، كما أن تدفق رؤوس الأموال بصورة كبيرة يؤدي إلى الإفراط في منح الائتمان.

في هذا الصدد لعبت الديون القصيرة الأجل دورا هاما في حدوث الأزمات المصرفية و تعتبر كل من منطقة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية منطقتين تعرضتا لهذه الظاهرة.[3]

---

[1] Alain Etté Angora, opcit, p 53.

[2] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[3] أشرف حسن على بحيرى، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ثانيا– عومل الاقتصاد الجزئي

تعتمد على مجموعة من المؤشرات و تعرف بإطار CAMELSوتتكون من:[1]

- كفاية رأس المال.
- نوعية الأصول.
- نوعية الإدارة.
- نوعية الربحية.
- نوعية السيولة.
- الحساسية المخاطر السوق.

أ– كفاية رأس المال :يعتمد تقسيم رأس المال على مدى صلابة النسب المتعلقة برأس المال مثل نسبة كفاية رأس المال، نسبة حقوق المساهمين/ الموجودات، عدم وجود نقص في المخصصات..الخ.

ب– نوعية الأصول: يعتمد تقسيم الموجودات على مدى خطورة الموجودات المصنفة و أهمية مبلغ و توزيع الديون، نسبة الديون المصنفة إلى إجمالي التسهيلات...الخ.

ج– الإدارة: إن جميع أعمال البنك هي نتاج عمل الإدارة، وبالتالي فإن تصنيف الإدارة يعتمد على جانب الكفاءة التقنية والقيادة، ومدى التقيد بالقوانين، التخطيط، فعالية أنظمة المعلومات الإدارية...الخ.

د– الربحيـة: تفسر مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر وتضم معدل العائد على الموجودات، مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها...الخ.

هـ–السيولة:إن سوء تسيير السيولة قد يؤدي إلى إفلاس البنوك، خاصة تلك التي تعاني من مشكل نقص الملاءة، وتضم نسبة الودائع إلى القروض نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول...الخ

[1] خالد أمين عبد الله، نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها، المحلية والأجنبية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، العدد الرابع، ديسمبر 2011، ص 43.

و- درجة الحساسية لمخاطر السوق:تتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستمرارية للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية الأسهم و السندات الحكومية والأجنبية، المشتقات المالية، وكل هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة.[1]

المطلب الثالث:تكلفة الأزمات المصرفية

إن حدوث الأزمات بوجه عام والأزمات المصرفية بوجه خاص يترتب عليه آثار وتكاليف مالية ضخمة وذلك لإعادة هيكلة القطاعات المالية في بعض الدول التي تعرضت للأزمة.

فقد تضمنت الأزمة المصرفية في جميع الحالات تقريبا إعادة توزيع الثروة على نطاق واسع، وأدت إلى تخفيض شامل في كل من الدخل والثروة، ويمكن قياس التكلفة الكلية من خلال فاقدالإنتاج والمخصصات المالية الإضافية والدين العام المتكبد، وقد تقع تكاليف إضافية على كاهل حملة أسهم البنك والمودعين والمقترضين، كما أن وقوع أزمة مصرفية فيبلد ما قد يؤدي أيضا إلى توليد تكاليف بما في ذلك عسر النظام المصرفي في بلدان أخرى مرتبطة به من خلال علاقات تجارية ومالية.[2]

إن تكاليف الأزمات المصرفية في بعض الحالات قد تصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي(الشيلي والأرجنتين في الثمانينات)، كما أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي حول تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبينت الدراسة أن تكاليف إعادة الهيكلة أو إصلاح هذه القطاعات بعد حدوث أزمات مصرفية كانت أعلى في دول الأسواق الناشئة من الدول الصناعية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2):

تكاليف إصلاح القطاعات المالية في بعض الدول الناشئة والصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	السنة	التكلفة %
الأرجنتين	1980-1982	55.3
الشيلي	1981-1983	41.2
تايلاندا	1988-1997	32
أوروغواي	1981-1984	31.2

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] أوجستين، سيبلا باسيوجلو، تفادي الأزمات المصرفية في أمريكا اللاتينية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004، ص 31.

إسرائيل	1977-1983	30
ساحل العاج	1988-1991	25
السنغال	1977-1985	17
إسبانيا	1997-1998	16.8
كوريا الجنوبية	1990	16
بلغاريا	1990	14
المكسيك	1995	13.5
هنغريا	1991-1995	10
فنلندا	1991-1993	8
السويد	1989-1993	6.4
ماليزيا	1995-1998	4.7
النرويج	1987-1988	4
الولايات المتحدة الأمريكية	1984-1991	3.2

Source : http://www.arab-api.org/course23/pdf/c23-3-2.pdf

من الجدول أعلاه والخاص بتكاليف إصلاح القطاعات المالية بعد الأزمات المصرفية، يتضح ضخامة المبالغ المالية المرصودة لعملية الإصلاح، حيث تلتهم جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي مما يعطل الجهود المبذولة في عملية التنمية الاقتصادية ويؤخرها.

الجدول رقم (3):

تكاليف الأزمات المصرفية على الميزانية العامة للدول

	عدد الأزمات المصرفية من 1993 إلى 2003	متوسط مدة الأزمة بالسنوات	التكاليف على الميزانية العامة لحل الأزمة المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-كل الدول	30	3.7	18
- دول الأسواق الصاعدة	23	3.3	30
- الدول النامية	07	4.6	12
- أزمات مصرفية فقط	11	3.3	05
- أزمات مصرفية وأزمات دول	19	4.1	25

المصدر: أوجستين، سيبلا باسيوجلو، تفادي الأزمات المصرفية في أمريكا اللاتينية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004، ص 31.

من خلال الجدول الخاص بتكاليف الأزمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واضح مدى ارتفاع هذه النسبة في الدول الناشئة مقارنة بالدول المتقدمة.

المبحث الثالث: تجارب الأزمات المالية والمصرفية العالمية

شهد العالم العديد من الأزمات المصرفية والمالية، وكانت ذات تأثيرات وانعكاسات سلبية على اقتصادات الدول خاصة الناشئة والدول النامية، حيث أثرت هذه الأزمات عموما على مسيرة التنمية وعطلت الجهود المبذولة في هذه الدول.

المطلب الأول: أزمة الكساد العظيم 1929

تعتبر أسوأ أزمة واجهت الاقتصاد العالمي، وتسمى أزمة الكساد الكبير، وهي لا تزال لحد الآن محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون قراءتها وتحليل أسبابها وكيفية خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها.

لقد حدثت بداية الأزمة في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة وول ستريت، وذلك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمشترين، فانتشر الذعر وتدافع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدني وهبوط وخسر مؤشر " داو جونز" 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد ألاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وانهارت البورصة خاسرة 30 مليار دولار، إلى أن فقد مؤشرا داو جونز 89% من قيمته عام 1932، وكان من آثار الأزمة إغلاق العديد من المصانع وتسريح أعداد هائلة من العمال،

وتوقف الإنتاج، ولقد انتشرت عدوى الأزمة وانتقلت إلى انكلترا، فرنسا، ألمانيا، كما أفلست مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

أولا– أسبابها

تعود أسباب الأزمة إلى:[2]

– انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929.

– تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور.

– إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America.

– تقليص الاحتياطي الفدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة.

– انتشار الإشاعات عن نية إدارة الرئيس " فرانكلين روزفلت " خفض سعر الدولار، مما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب.

ثانيا– خصائصها

تميزت أزمة 1929 عن باقي الأزمات السابقة بخصائص عكست درجة خصوصيتها وتمثلت في:[3]

– قوة الأزمة: بحيث ادت إلى زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي.

–صفة الدورية: والناتجة عن ارتباطها بالدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

– عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي: وهذا بناء على بعض المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت الودائع لدى البنك بنسبة 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين، وبلغ عدد البنوك التي أفلست خلال الفترة 1929–1932 أكثر من 10 آلاف بنك، أي ما يعادل 40% من إجمالي البنوك الأمريكية.

[1] راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وأثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات، التأثيرات وأفاق التغيير على الاقتصاد العالمي والجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة العالمية والحوكمة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 20–21 أكتوبر 2009، ص ص 7–8.

[2] عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة sub–perime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 137–138.

[3] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال– مشكلات البورصة وانعكاساتها على البلدان النامية– الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 100–104.

– الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة: حيث تراجعت أسعار الفائدة من 55% سنة 1929 لتصل إلى 3.1% سنة 1933، وقد كان هذا الانخفاض في البداية ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات، وزيادة عرض رؤوس الأموال.

– ترافقت الأزمة مع التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات: وهذا ما أدى إلى انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتزامن ذلك مع تدهور القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطيات الذهبية الرسمية.

المطلب الثاني: الأزمة المالية الأسيوية

سميت دول شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ) بالنمور الأسيوية، كصفة واضحة لاقتصاداتها التي كانت تتميز بمعدلات نمو حقيقية تجاوزت في المتوسط 8%، ونمو كبير غير عادي في متوسط دخل الفرد، وكذلك بمعدلات مرتفعة من الادخار المحلي، بالإضافة إلى مستويات منخفضة في عجز الموازنة العامة وفي انخفاض مستويات التضخم السائدة.[1]

وبالرغم من كل الإيجابيات التي تمتعت بها هذه الاقتصاديات، إلا أنها تعرضت للأزمات، فقد تحولت تلك الميزات إلى مشاكل ألحقت بهذه الدول خسائر واختلالات كانت من الصعب عليها تخطيها في فترة زمنية قصيرة.

لقد أشار صندوق النقد الدولي في تحليله لهذه الأزمة إلى أن تلك الميزات التي كانت تتمتع بها دول شرق آسيا كانت سببا في جعل المستثمرين المحليين والأجانب غير قادرين على تقدير مدى الوهن الحقيقي الذي تعاني منه هذه الدول، مما حفز على التدفق الكبير لرؤوس الأموال الداخلة لهذه الدول، والتي اثقلت فيما بعد بشكل كبير كاهل مختلف المؤسسات.[2]

في تلك الأثناء تجاهل المستثمرون والمصرفيون المخاطر في سبيل بحثهم عن معدلات عوائد مرتفعة خارج الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، والتي كانت تعاني من تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض في أسعار الفائدة السائدة فيها، وقد تمثلت المشكلة الحقيقية في هذا الموضوع في بأن هذه التدفقات والقروض وعلى كبر حجمها قد اتجهت إلى مشاريع إنشائية توسعات

[1]George Kopits, How can fiscal policy help avert currency crises, IMF working paper, November 2000, p 08, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp00185.pdf visited 15/11/2015.
[2] Andrew Berg, Catherine Pattillo, the challenges of predicting economic crises, IMF, July 2000, p 07.

مؤسسية غير منتجة، وهكذا ونظرا لطبيعة الهيكل الرأسمالي الذي ساد في هذه الدول وتأثره الكبير بعمليات المضاربة، بدأت الأزمة في تايلاند ثم أخذت تنتشر بعد ذلك إلى باقي دول شرق آسيا.

أولا– أسباب الأزمة وأبعادها

هناك تفسيرات متعددة للأزمة الأسيوية اقتصادية وسياسية وملخصها:

1– نظام سعر الصرف الثابت

ترتكز سياسة المبادلات في اقتصادات النمور الأسيوية على أساس تثبيت أسعار العملات الأسيوية مقابل الدولار الأمريكي، وفي هذا المجال تستخدم هونغ كونغ نظام سعر الصرف الثابت عن طريق تثبيت عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، فيما تقوم الاقتصادات الأسيوية الأخرى على تثبيت سعر صرف عملتها سلة من العملات، غير أن الوزن النسبي للدولار ضمن هذه السلة مرتفع جدا بحيث تستطيع القول أن هذه العملات مرتبطة ضمنيا بالدور الأمريكي.[1]

وعلى الرغم من أن سياسة تثبيت أسعار الصرف في الاقتصادات الأسيوية قد أدت إلى ضمان استقرار أسعار صرف عملاتها مع الدولار، إلا أنها عانت أيضا من تغير سعر صرف الدولار مع الين والعملات الأوروبية، وقد أدى هذا بالنتيجة إلى التأثير في قيمة العملات الأسيوية المرتبطة بالدولار، لاسيما أن قيمة الدولار قد تعرضت إلى الارتفاع مقارنة مع الين الياباني والعملات الأوروبية بعد منتصف عام 1995، إذ ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين من 80 ين عام 1990 إلى 125 ين عام 1997، وبلغت نسبة الارتفاع نحو 56% .[2]

ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة العملات الأسيوية المرتبطة بالدولار، إذ ارتفع سعر صرف العملة الماليزية (الرنكت) في منتصف 1997 بنسبة 19%، والعملة التايلاندية (البات) بنسبة 12%، والعملة الإندونيسية(الربية) بنسبة 8%، والدولار السنغافوري بنسبة 18%ن ودولار هونغ كونغ ب 10%، والدولار التايواني الجديد بنسبة 10%، واليوان الكوري بنسبة 14%.

إن الملاحظ هنا هو ارتفاع سعر صرف هذه العملات الناجم عن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية واليابانية، مما أدى إلى خسارة المزيد من القوة والتنافسية لصادرات النمور الأسيوية مقارنة باليابان وأوروبا، مما انعكس على الميزان التجاري في شكل عجز، كما أن هذه الدول عجزت عن المحافظة على استقرار سعر صرف عملاتها وذلك بسبب درجة الانفتاح الكبيرة أمام رأس

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2014، ص 138.

[2] نفس المرجع، ص 139.

المال الأجنبي، فلم تستطيع الدفاع عن نظام الصرف الثابت لعملاتها بسبب ضعف نظمها المالية والمضاربة مما أدى إلى تخفيض قيمة عملاتها بعد أن فشلت تماما في الدفاع عنها بالسحب نت الاحتياطيات ورفع أسعار الفائدة، حيث انخفضت قيمة العملات الأسيوية قياسا إلى الدولار الأمريكي بنسبة 40% في الربع الأخير من 1997، وأدى ذلك إلى الانكماش الاقتصادي وانخفاض أرباح العديد من الشركات مما أثر في سوق الأسهم التي انخفضت مقدرة بالدولار في بورصات إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، بنسب قدرها 75%، 70%، 41%، 75%، على التوالي في نهاية عام 1997.

2- التدفقات الرأسمالية

لقد ترتب على التدفقات الرأسمالية الكبيرة في تسارع الأحداث، حيث بلغت صافي التدفقات الخاصة 77.4 بليون دولار عام 1995، وارتفعت غلى 93 بليون دولار عام 1996، أي بنسبة زيادة 20.1% خلال سنة واحدة[1].

وعليه إذا قمنا بتحليل أثر تدفقات رؤوس الأموال الداخلة على تداعي الأمور في دول جنوب شرق آسيا، نجد أن الزيادة الكبيرة في تدفق رؤوس الأموال قد مرت بأنظمة مصرفية محلية كانت تفتقر إلى الكفاءة والتطور، حيث ارتفع حجم السيولة في القطاع المصرفي وظهر إفراط في الائتمان، مما أدى إلى تدفق الأموال على الأنشطة غير المربحة والتي تنطوي على المضاربة، فقد أدت هذه الحركة الواسعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصادات الأسيوية، ذلك أن النظام المصرفي في هذه الدول لم يكن مستعدا بشكل كاف واتسم الإشراف المصرفي والممارسات المصرفية بالتخلف مقارنة بالممارسات العالمية.[2]

3- العجز المتزايد في موازين الحسابات الجارية[3]

تنشأ الأزمات المالية من العجز المستديم والكبير لميزان الحساب الجاري، الذي يؤثر بدوره في القيمة التعادلية للعملة في نظام الصرف الثابت، ويعد الدفاع عن هذه القيمة الوظيفة الأساسية للبنك المركزي الذي يبيع في هذه الحالة النقد الأجنبي للبنوك التجارية بالسعر المعلن، وعندما تتكرر عمليات البيع هذه تنخفض ثم تنفذ الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، وهذا يفضي إلى الضغط المتزايد

[1] أمير ألفونس عريان حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الأسيوية والروسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 46.

[2] نفس المرجع، ص 49.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، ص 141.

على القيمة التعادلية للعملة الوطنية ومن ثمة انهيارها، فيحصل التدفق العكسي لرؤوس الأموال باتجاه الخارج فتفلس البنوك، وقد يترتب على ذلك التخلي عن التثبيت واللجوء إلى تعويم العملة، وهذا ما حصل في أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 في تايلاند ثم شملت باقي الدول، إذ أن الاقتصاديات كانت تعاني من العجز في حساباتها الجارية خلال المدة من (1990 -1996)، إذ بلغ العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996، في كوريا الجنوبية 4.9%، تايلاند 9.2%، ماليزيا 6%، إندونيسيا 3.4%.

4- مشكلة الديون الخارجية

لم تعاني الاقتصادات الأسيوية من مشكلة الديون الخارجية إلا في السنتين الأخيرتين السابقتين لاندلاع الأزمة المالية (1995 و 1996)، حيث زادت ديونها الخارجية بشكل كبير جدا، ولاسيما في القروض قصيرة الأجل التي تتسم بأن مدتها تقل عن سنة وترتفع فيها أسعار الفائدة ولا توجد فيها فترة سماح، وفي هذا السياق قدرت الديون الخارجية الخاصة بتايلاند بنحو 70 مليار دولار، وإندونيسيا بنحو 55 مليار دولار.[1]

5- ضعف القطاع المالي وهشاشته

تعني الاقتصادات الأسيوية من ضعف واضح في القطاع المالي ولاسيما القطاع المصرفي، وتمثل ذلك الضعف في الإسراف في معدلات الائتمان مع ضمانات هشة وعدم وجود معايير مناسبة في الأشراف والرقابة، ولم ترتق المؤسسات المالية بما يتناسب وتعقيدات حركة رؤوس الأموال، كما لم يكن تقييم المخاطر يخضع إلى معايير صارمة سواء تعلق الأمر بمنح الائتمان أو بالاقتراض من الخارج، حيث كانت تعمل البنوك في ظروف ساعدت على تبلور الأزمة ومن بينها:[2]

- ضعف التركيبة المالية لكثير من البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد المفرط على الاستدانة بالعملة الأجنبية.

- ضعف الرقابة المصرفية، مما أدى إلى استخدام رؤوس الأموال في مشروعات غير مدروسة.

- انعدام الإفصاح ونقص الشفافية حول أداء الشركات والمؤسسات العامة.

- استخدام قروض قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل، ومنح تسهيلات ائتمانية لقطاعات غير منتجة.

[1] محمد علي سيد إمبابي، الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا وآثارها على مصر، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 1998، ص 17.

[2] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

6- السلوك المضاربي

يعمل المضاربون على تحقيق أرباح طائلة من اعمال غير منتجة، عن طريق تحريك أسعار العملات بقوة في اتجاهات يراهن عليها المضارب، باستعمال الإشاعات وإثارة موجات منظمة من البيع والشراء، وهو ما حدث لسوق الصرف في دول النمور الأسيوية خاصة تايلاند، حيث دار صراع كبير بين كبار المضاربين الدوليين في اقتصادات شمال شرق آسيا، وفي أسوأ المجالات غير المنتجة وغير الأخلاقية، بحيث تم توظيف رؤوس الأموال المتاحة لاقتصاديات رأسمالية صاعدة في تجارة العملات بدلا من استخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة وحركة التجارة الفعلية، فانتشرت حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، وانتقلت مليارات من الدولارات من رصيد اقتصادات هذه الدول إلى ثروة المضاربين.[1]

7- العوامل السياسية

إن عدم الفصل بين المصالح السياسية وبين المصالح الاقتصادية للبلاد، وانعدام الشفافية حول الروابطبين الحكومة ورجال الأعمال والبنوك، أدى إلى تشابك مصالح رجال الأعمال مع السلطة السياسية وفساد إداري وشيوع الكسب غير المشروع، فقد تدخلت الدولة في آلية تقديم القروض من قبل البنوك إلى الحكومات بضمانات مشروعات غير مجدية اقتصاديا، فضلا على أن الطاقم الإداري للمؤسسات المالية للدولة كان غير مؤهل عمليا.[2]

ثانيا- آثار الأزمة وانعكاساتها

ترتب على الأزمة المالية الأسيوية مجموعة من الانعكاسات والنتائج أثرت بشكل كبير على بلدان الأزمة في شكل تدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ضف إلى ذلك انعكاسات الأزمة على المستويين الإقليمي والدولي.

1- الآثار الاقتصادية

أدت الأزمة إلى اختلالات عميقة في كل المتغيرات الاقتصادية وتمثلت في:

[1] شذا جمال الخطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 51، 2001، ص ص 39-40.

[2] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

– دخول المنطقة في حالة ركود اقتصادي، وعرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا كبيرا، نتيجة إفلاس الكثير من الشركات وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بحيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية ب 6.5%، إندونيسيا 16.5%، ماليزيا 6.75%، تايلاند 1.25%.

– تدهور معدلات نمو الاستثمار والاستهلاك على حد سواء، وتراجع الدافع للاستثمار بكل أشكاله داخل هذه البلدان، سواء من قبل الشركات الأجنبية او المحلية، نتيجة لتناقص معدلات العائد المتوقع من الاستثمار، فقد تراجع معدل الاستثمار الثابت الاجمالي ب (20%، 25.4%، 63%، 14.4%)، في كل من كوريا الجنوبية، تايلاند، إندونيسيا والفلبين سنة 1998 مقارنة بسنة 1996.[1]

– الانخفاضات الكبيرة في أسعار صرف العملات المحلية للبلدان المعنية خلال فترة الأزمة، ويعود ذلك إلى اعتماد هذه البلدان النظام الثابت لأسعار الصرف، والذي يتصف بعدم المرونة اتجاه الأزمات، بحيث انخفضت قيمة عملات كل من إندونيسيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، والفلبين مقابل الدولار الأمريكي خلال سنتي الأزمة ب (93.1%، 87.09%، 83.04%، 55.43%، 51.37%) على التوالي.

– ارتفاع معدلات التضخم لاقتصاديات الأزمة، وذلك للانخفاضات الكبيرة في أسعار الصرف والزيادات في التعريفات الجمركية العامة والضرائب غير المباشرة والتي هي نتاج للأزمة المصرفية.[2]

– ارتفاع معدلات الفائدة القصيرة الأجل وعلى القروض والودائع، لجميع البلدان المعنية خلال فترة الأزمة، وهذا ما زاد من الأثر الركودي للأزمة وتفاقمها، نتيجة تأثر معدلات نمو الاستثمار بأسعار الفائدة على الاقراض وكذلك التوقعات المتشائمة لعوائد الاستثمار.

– انخفاض القيمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق المالية للدول التي تعرضت للأزمة وانهيار مؤشرات البورصة وأسعار الأوراق المالية المتداولة فيها، بحيث انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في كل من السوق المالي في كوريا الجنوبية، إندونيسيا، تايلاند، الفلبين، ماليزيا ب (72%، 67%، 46%، 51%، 65%) على التوالي بداية من سنة 1997 ونهايتها.

[1] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] نفس المرجع، ص 223.

– انخفاض أسعار الصادرات في معظم بلدان الأزمة، كنتيجة انخفاض قيمة العملات المحلية أمام الدولار الأمريكي في سوق الصرف، فضلا عن انخفاض الطلب العالمي على معظم السلع والخدمات الأسيوية بسبب تأثره بانعكاسات الأزمة.

– ارتفاع عجز الموازين العامة وموازين المدفوعات لبلدان الأزمة، بفعل انعكاس التدفقات الرأسمالية عن اقتصادات هذه البلدان، وزيادة العجز في موازينها التجارية والناجمة عن انخفاض إيرادات الصادرات من العملات الصعبة.

– دخول بلدان الأزمة فخ المديونية ووقوعها اسيرة لبرامج صندوق النقد الدولي الانكماشية.

2– الأثار الاجتماعية

كان للأزمة الأسيوية تأثيرات اجتماعية عنيفة، تمثلت في ارتفاع نسبة الفقر وتراجع الانفاق على الغذاء والصحة والتعليم، وانعكس تدني الناتج الإجمالي سلبا على متوسط دخل الفرد، حيث انخفض في كوريا الجنوبية من 10680 دولار إلى 9677 دولار، وفي تايلاند من 3066 إلى 2576 دولار، وفي إندونيسيا من 1135 دولار إلى 1055 دولار.[1]

من بين التأثيرات الاجتماعية للأزمة الأسيوية نجد ارتفاع معدلات البطالة على النحو الآتي: في هونغ كونغ من 2.2% سنة 1996 إلى 4.7% سنة 1998، كوريا الجنوبية من 2% إلى 6.8%، تايلاند من 1.1% إلى 3.4%، إندونيسيا من 4% إلى 5.5%، ووصلت في الفلبين إلى 13.8%.

3– الانعكاسات الخارجية للأزمة الأسيوية

امتدت تأثيرات الأزمة إلى دول خارج جنوب شرق آسيا بسبب الترابطات الاقتصادية بين الدول، ومن مظاهر هذه الآثار:

– شهد العالم سنة 1998 تباطؤ في معدلات نمو التجارة الدولية بسبب الأزمة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي مقارنة ب سنة 1997، وقد انخفض هذا المعدل من 4% سنة 1997 إلى 3.5% سنة 1998.[2]

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[2] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

– تعد اليابان أكثر الدول تأثرا بالأزمة الأسيوية ليس من خلال صادراتها وحسب وإنما من خلال نظامها المصرفي، حيث تبلغ صادرات اليابان إلى الدول الأربعة (إندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلاند) نسبة 34% من إجمالي الصادرات، هذا وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في اليابان ليسجل 1% سنة 1999.[1]

– انخفاض الصادرات الأمريكية إلى دول جنوب شرق آسيا، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي تجاه العالم، والذي بلغ سنة 1996 نحو 111 مليار دولار، و 146 مليار دولار عام 1997، وقد ارتفع هذا العجز سنة 1998 ليصل 176 مليار دولار، ويعود سبب ذلك إلى انتشار الكساد في دول جنوب شرق آسيا، الذي حال دون استيراد السلع والمواد الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من 3.7% سنة 1997 إلى 2.5 % سنة 1998.

– إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي في دول الأزمة أدى إلى انخفاض الطلب الإجمالي على النفط في آسيا من 13.1 مليون برميل يوميا إلى 12.9 مليون برميل يوميا، وهذا كان له تأثيرا سلبيا على الدول النفطية.[2]

المطلب الثالث: الأزمات المالية لدول الاقتصادات الناشئة

لقد تعرضت اقتصاديات الدول الناشئة إلى أزمات مالية حادة، وذلك نتيجة لعدوى العولمة المالية لتشمل: المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، روسيا، تركيا.

أولا– الأزمة المكسيكية 1994 – 1995

في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي وصفت المكسيك بالاقتصاد النموذجي، فقد تمت عدة إصلاحات اقتصادية حيث حلت سياسة التحرير والخوصصة.[3]

ذلك أن البيزو كتن مرتبطا بالدولار الأمريكي، وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا، وبدا أن مستوى التطور المنشود هو على الطريق

[1] يوسف محمود، الأزمة المالية في آسيا ومنعكساتها، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة تشرين، العراق، 2001، ص 67.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3] نسغ كتالجيت، عولمة المال، دار الفارابي، لبنان، 2001، ص 77.

الصحيح، بحيث تنظم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا من حيث قدرتها في التغلب على أزمة المديونية بنجاح.[1]

إذ أعتبر الاقتصاد المكسيكي اقتصادا حرا يعمل وفقا لألية السوق، وتسوده ملكية حكومية لبعض القطاعات الرئيسية لاسيما الطاقة والصناعات الثقيلة، وقد شهد هذا الاقتصاد مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تطورات ملموسة تمثلت في انخفاض معدلات التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض واضح في عجز الموازنة العامة، وكل ذلك رغم تأثره بأزمة المديونية الخانقة التي عصفت بأمريكا اللاتينية في الثمانينات.[2]

1- الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة المكسيكية

تتمثل الأسباب الداخلية في:[3]

- الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المكسيكي: إذ شهد هذا الاقتصاد استمرار التناقضات الداخلية والخارجية، بحيث تميز عقد السبعينات بعدم استقرار مالي وبأزمات ميزان مدفوعات متكررة، وبتصاعد مستويات التضخم في الاقتصاد المكسيكي مقابل معدل نمو متذبذب، وأدى استمرار عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية عام 1976 وهروب كبير لرؤوس الأموال، ومنذ عام 1978 أصبحت الزيادة في العوائد النفطية مصدر تمويل النمو الاقتصادي المرتفع الذي ترافق بزيادة كبيرة في الإنفاق العام.

- اعتماد المكسيك على توسيع مشاركة الدولة في الأنشطة الاقتصادية معتمدة في ذلك على رأس المال الخارجي الذي كان معظمه قادم من أمريكا الشمالية.

أما العوامل الخارجية فتمثلت في:

- انخفاض الطلب العالمي على صادرات أمريكا اللاتينية من المواد الأولية والتي تدنت أسعارها وحصيلتها، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار وارداتها نتيجة التضخم العالمي.

[1] جيرالد بوكسبرغر، هارالد كليمنتا، الكذبات العشر للعولمة، دار الرضا، دمشق، سوريا، 1999، ص 51.

[2] Andrew Berg, Catherine Pattillo, opcit, p 08.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 117.

– شكلت أقساط الديون استنزافا هائلا لعائدات التصدير والمدخرات المحلية.

– تدفق رؤوس الأموال الأمريكية بكثرة إلى المكسيك على أساس ضمان موارد النفط لسداد هذه القروض، وخاصة بعد الطفرة الكبيرة في أسعار النفط.

وتشير البيانات إلى أن الدين الخارجي للمكسيك ارتفع من حوالي 34 مليار دولار عام 1978 إلى 82 مليار دولار عام 1983، في حين أن معدل الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.1% سنة 1978 ووصل إلى (– 9.1%) سنة 1983، وارتفع معدل التضخم من 16.2% سنة 1978 إلى 98.8% عام 1982، مما يشير إلى الآثار السلبية الكبيرة لإعلان المكسيك عدم قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية.

– ضعف الرقابة والشفافية في القطاع المالي والمصرفي وهو أمر ضروري من أجل بناء الثقة لدى المستثمرين.

– تخفيض العملة المكسيكية البيزو بنسبة 12.7% سنة 1994 في محاولة منها لحفز الصادرات المكسيكية، وبعد ذلك بيومين فقط اضطرت الحكومة إلى تعويم البيزو والذي أدى إلى انخفاض سريع للعملة بنسبة 15% وفي سنة 1995 تدهور البيزو بنسبة 25% ايضا، ليصبح مجمل الانخفاض حوالي 50% .

– وقد أدت تلك التفاعلات إلى تراجع مستويات الطلب على السندات الحكومية بشكل كبير كرد فعل عكسي لهذا التخفيض، الأمر الذي دفع الحكومة المكسيكية إلى ارتكاب خطأ كبير في أن البنك المركزي لم يسمح بتخفيض عرض النقد، وكذلك بسبب إستبدالها للديون الحكومية المقومة بالبيزو بسندات أخرى قصيرة الأجل سميت (tesobonos) والتي كانت مربوطة بسعر صرف البيزو مقابل الدولار الأمريكي، نشير إلى أن البنك المركزي خسر نصف احتياطاته من الدولار في يوم واحد، ولم يتوقف التدهور الدائر بالمكسيك إلا بعد خطة انقاذ أمريكية.[1]

ثانيا– أزمة البرازيل 1999

[1] راضي الفيوم، حازم رحاحله، التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، حالة الأردن، أكتوبر 2002، ص 11، متاح على الموقع?http://www.minshawi.com/glossary_authers/

إن أزمة البرازيل عام 1999 ليست أزمة مالية، بل أزمة ميزان مدفوعات على النمط الذي وصفه بول كروغمان سنة 1997، والتي جاءت نتيجة ساسة مالية غير مستديمة قادت إلى أزمة نقدية.

فقد كانت أنظمة البنوك البرازيلية صحية قبل الأزمة بسبب تحملها واجتيازها إصلاحات أساسية بعد الأزمة البنكية عام 1994 وحتى 1996، وفضلا عن ذلك فالبنوك البرازيلية تحوطت بشكل مناسب ضد مخاطر سعر الصرف قبل تخفيض العملة سنة 1999، ورغم ذلك فإن التخفيض لم يوقف الأزمة.[1]

كما أن البرازيل كان يعاني من مشكلة هيكلية المالية والاختلال المزمن في التجارة الخارجية، وعلاوة على ذلك فالبلد كان له احتياجات تمويلية ضخمة، منها ما هو موجه لتمويل الديون الخارجية، وكان الإعلان عن تأجيل دفع الديون لولاية من أصل 27 ولاية ذات العجز المرتفع دور المفجر، فعملت السلطات على تخفيض قيمة الريال ب 8% الأمر الذي ترتب عليه مغادرة رؤوس الأموال بمعدل مليار دولار يوميا، وهذا ما ادى إلى اعتماد سعر الصرف العائم، وفقد الريال أكثر من 37% من قيمته خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي وأكتوبر 1999.[2]

إن آثار الأزمة ظهرت في سنة 2001، فالسنوات الثلاثة من ركود الاقتصاد الأرجنتيني الذي يمتص حوالي 12% من الصادرات البرازيلية، وارتفاع أسعار النفط في خريف 2000 كبح النمو، وتحت ضغط أسواق رأس المال الدولية منح صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 15.2 مليار دولار لمواجهة الوضع[3]، إلا أن الاقتصاد البرازيلي أصبح هشا مع وجود عجز في الحساب الجاري تجاوز 4.5% في سنة 2002، وعجز في رصيد الميزانية وصل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، فالدين الخارجي العمومي كان يقدر ب 102 مليار دولار سنة 2002 من إجمالي المديونية الخارجية المقدرة ب 250 مليار دولار والتي تمثل 42% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 100 دولار للقطاع الخاص غير المالي و40 مليار دولار للبنوك التجارية، كما أن 120 مليار دولار كانت تمثل ديون قصيرة الأجل.

[1] Fredrick Mishkim, financial policies and the retention of financial crises in Emerging ,market countries, Columbia university, September 2000, p 05.

[2] ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 120.

[3] نفس المرجع، ص 120.

إن خوف صندوق النقد الدولي من حدوث أزمة نظامية في أمريكا اللاتينية دفعه إلى تقديم قرض بقيمة 30 مليار دولار للبرازيل، وبمجرد الإعلان عن هذه المساعدة انخفضت قيمة الريال من 3.61 للدولار مقارنة ب 2.29 للدولار الواحد، ونتيجة كل هذا فقد الريال ما قيمته 60% مقابل الدولار بين أفريل وسبيتمبر 2002، مما دفع بالبنك المركزي إلى زيادة معدل الفائدة من 18% إلى 21% في أكتوبر 2002، ثم إلى 22% في نوفمبر، ووصل إلى 25% في شهر ديسمبر، وفي إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي قام البنك المركزي البرازيلي بتخفيض احتياطات النقد الأجنبي من 20 إلى 10 مليار دولار.[1]

وقد اتبعت البرازيل سياسة مالية تمثلت في إصدار قانون المسؤولية الجبائية سنة 2000، هذا القانون يحدد المسؤولية المالية ويفعلها من خلال إجبار الحكومة الفيديرالية و كل حكومة ملاية وكل بلدية بما يلي:[2]

- تحقيق توازن جار للموازنات.

- تحديد نفقات شؤون الموظفين بما فيها التقاعد 60% من الإيراد الجاري الصافي.

- تحديد نسبة ديونها إلى صافي الإيراد الجاري ضمن الحدود الموضوعة لكل سنة من قبل الرئيس، وقد حدد القانون قواعد تفصيلية لأي زيادة غير متوقعة في الانفاق.

ثالثا– أزمة الأرجنتين 2001، 2003

عصفت بالأرجنتين أزمة مالية حادة تشبه إلى حد ما الأزمة المكسيكية، فالأرجنتين ثالث اقتصاد في أمريكا اللاتينية، في سنة 2001 وصل الناتج المحلي الجمالي إلى حوالي 284 مليار دولار، أي أن متوسط دخل الفرد وصل حوالي 7500 دولار، غير أن المؤشر السلبي الذي كان يميز الاقتصاد الأرجنتيني هو الدين الخارجي الذي بلغ حوالي 137 مليار دولار، حيث ضغطت عوائد خدمة الدين بشكل كبير على الاقتصاد الأرجنتيني حتى وثل غلى حالة الإفلاس.

[1]Jean- Marie le Page, crise financiers internationales et risque systémique, de Boeck, Paris, 2003, p p 57-58.
[2]George Kopits, opcit, p 07.

1- أسباب الأزمة

هناك سببان للأزمة الأرجنتينية: فحسب بعض المحللين فإن تثبيت سهر صرف البيزو مقابل الدولار أحد أسبابها، ذلك أن تثبيت سعر الصرف يستطيع النجاح فقط إذا كان البيزو الأرجنتيني يستطيع أن يكون تنافسيا كفاية لكي ترتفع الصادرات بشكل أكبر من الواردات، وبذلك فإن أرباح التجارة الخارجية يمكن استخدامها من أجل تسديد فوائد الديون الخارجية[1]، وبالرغم من أن سعر الصرف واحد مقابل واحد خفض القدرة التنافسية للصادرات الأرجنتينية، إلا أن ذلك يمكن معالجته إذا ارتفعت الإنتاجية بشكل أكبر من الارتفاع في الأجور، مما يؤدي إلى خفض التكلفة وبالتالي انخفاض أسعار السلع الأرجنتينية مقابل السلع الخارجية، إلا أن ذلك لم يحدث، بحيث انخفضت الصادرات الأرجنتينية مقابل ارتفاع الواردات وبالتالي انخفضت عوائد النقد الأجنبي، مما صعب عليها تسديد فوائد الدين الخارجي وبدأت بوادر الأزمة ووصل حجم الصادرات إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة جدا، أثارت مخاوف المستثمرين الأجانب من حيث قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية، ولكي تعيد الحكومة الثقة للمتعاملين الأجانب ارتكبت خطأ آخر أسهم في الوصول إلى الأزمة وهو رفع سعر الفائدة بشكل كبير وهو ما أدى إلى ارتفاع أعباء الدين العام التي تضاعفت من 4.6 مليار دولار إلى 9.7 مليار دولار خلال الفترة من 1996 إلى 2000.

أما السبب الثاني حسب بعض المحللين هو الدين الخارجي الذي وصل إلى 146.2 مليار دولار سنة 2000 والذي يمثل ما نسبته 56% من الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين في العام نفسه، وتستهلك خدمة هذا الدين ما نسبته 75.5% من إجمالي حصيلة الصادرات، وهذا المر قاد الأرجنتين إلى الاستدانة من جديد لتمويل وارداتها من السلع والخدمات، مما أدخل الأرجنتين في أزمة مديونية ثقيلة عجزت عن سدادها، وأسهم ضعف الادخار المحلي الذي وصل 15% عام 2000 والذي كان من أدنى معدلات الادخار في العالم (بلغ متوسط معدل الادخار العالمي في سنة 2000 نسبة 23%)، في تعميق المديونية الخارجية.[2]

هذا بالإضافة إلى الاختلال الكلي الذي أدى إلى تضرر القطاع المصرفي مما جعل هذا الأخير غير قادر على مواجهة مخاطر العملة وإخفاق الحكومة في تسديد ديونها، ومن مظاهر الاختلال نجد الركود العميق التي عانت منه الأرجنتين خلال السنوات الثلاثة السابقة للأزمة، إذ

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] نفس المرجع، ص 192.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني نحو (-3.4%، -0.8%، -4.4%، -1.6%) في سنوات 1999، 2000، 2001، 2002 على التوالي، فضلا عن تفاقم معدل البطالة الذي بلغ 18.3% من قوة العمل الأرجنتينية سنة 2001.

2- علاج الأزمة

بدأت الأرجنتين بالتحرك سريعا لعلاج هذه الأزمة على الصعيدين المحلي والدولي:

أ- على الصعيد المحلي:

نجد ما يلي:[1]

- إلغاء أكبر عدد من الوظائف الحكومية.

- تقليص الأجور والمعاشات بنحو 30%.

- اتخاذ الحكومة الأرجنتينية خطة للتقشف.

ب- على الصعيد الدولي:

نجد ما يلي:[2]

- دخول الأرجنتين في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها والحصول على قروض جديدة، ووافق الصندوق على منحها 13.4 مليار دولار سنة 2000، ثم على 8 مليار دولار إضافية سنة 2001.

- قرر البنك الدولي في ديسمبر 2000 منح الأرجنتين قرضا قدره 3 مليار دولار خلال الفترة من () وذلك لمكافحة الفقر ودعم الحكومة لإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 124.

[2] نفس المرجع، ص 125.

وهكذا بدأت حركة الانتعاش تعود إلى الاقتصاد الأرجنتيني، وعاد سعر صرف البيزو الذي وصل إلى 4 بيزو لكل دولار في منتصف 2002 إلى الارتفاع ليصل إلى 2.9 بيزو / للدولار في بداية جوان 2003، وانخفض التضخم ليصل إلى أقل من 10% سنة 2003 بعدما كان 125.2% في نهاية سنة 2002.[1]

رابعا– الأزمة الروسية 1998

كان للأزمة الاقتصادية الروسية أصداء عالمية واسعة النطاق، هددت استقرار العالمي، وذلك إثر إعلان روسيا المؤقت عن سداد ديونها قصيرة الأجل لمدة ثلاث شهور، والبالغة نحو 200 مليار دولار، وقد اندلعت الأزمة كنتاج لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدخلت روسيا في حلقة مفرغة من المشكلات الاقتصادية.[2]

1– أسباب الأزمة

يرجع بعض المحللين الأزمة الروسية إلى تداعيات الأزمة الأسيوية من خلال:[3]

– انعكس تراجع النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على معظم بلدان العالم، ومنها روسيا وذلك من خلال تأثرها بانخفاض أسعار النفط.

– أدى انهيار الأسواق المالية في آسيا إلى هروب رؤوس الأموال بحثا عن ملاذ آمن وتدفق جزء منها إلى السوق الروسية، وقد عملت نسبة كبيرة من رؤوس الأموال هذه في مجالات المضاربات.

في حين يرى بعض المحللين أن الأزمة الروسية هي نتاج عملية الإصلاح والتحول الاقتصادي من خلال:

– انتشار الفساد الإداري والمالي بصورة كبيرة جدا، فضلا عن اقتران الفساد بالجريمة المنظمة مما أدى إلى تخريب واسع للاقتصاد الروسي.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 167.

– تجسدت الأزمة بشكل كبير في انهيار العملة الروسية الروبل عام 1998 أمام الدولار والعملات الصعبة الأخرى نتيجة المضاربة الشديدة على تلك العملة، والتي انفجرت نتيجة لرفض روسيا لطلب صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الروبل، مما أسهم بدفعه للتدهور السريع نتيجة عدم الثقة في أداء الاقتصاد الروسي وبسبب عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

2– نتائج الأزمة

ترتب على الأزمة الروسية نتائج عديدة أهمها:[1]

– نتيجة إعادة هيكلة الديون الروسية من جانب واحد، ونتيجة لتخفيض قيمة العملة، فقد حدثت موجة من الصدمات في روابط أسواق رأس المال، كما تكبد كثير من المستثمرين خسائر كبيرة.

– انهيار أحد أكبر صناديق التحوط في العالمية في شهر سبتمبر 1998، وهو عبارة عن صندوق خاص بإدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

– خسرت روسيا احتياطات كبيرة نتيجة دفاع البنك المركزي عن سعر الصرف في وقت لا يمكن الدفاع عنه، ونتيجة قيام البنوك التجارية الروسية بتحويل ما لديها من العملة إلى صرف أجنبي للاحتفاظ به في الخارج، وفي هذا الإطار تسببت الحكومة في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج حين خفضت نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك، كما سمحت لهم بشراء صرف أجنبي لحسابهم الخاص.

– في نهاية الربع الأول من سنة 1999 فقد الروبل ثلاثة أرباع قيمته الاسمية مقابل الدولار مقارنة عما كان عليه في بداية الأزمة.

خامسا– الأزمة التركية 2000–2001

تميز عقد التسعينات في تركيا بعدم استقرار الدين العام وارتفاعه بشكل كبير، فضلا عن معدلات تضخم مرتفعة وعدم استقرار معدل النمو الاقتصادي نتيجة لمشكلات هيكلية لم يكن من السهولة حلها.

1– أسباب الأزمة

[1] نفس المرجع، ص ص 168–169.

هناك مجموعة من الأسباب نلخصها فيما يلي:[1]

– تفاقم الديون: وقعت تركيا في مصيدة الديون الخارجية والداخلية، وتضخمت هذه الديون مع فوائدها حتى أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، وفي عام 1999 تجاوزت قمة هذه الديون 100 مليار دولار وبفائدة سنوية تزيد عن 5 مليار دولار.

– دخول الاتحاد الجمركي: أدى دخول تركيا للاتحاد الجمركي رفعها لجميع القيود والرسوم الجمركية.

– الإسراف والتبذير الحكومي.

– الإنفاق السكري التركي الكبير.

إن مساعدة صندوق النقد الدولي كانت ضرورية بالنسبة للاقتصاد التركي، فقد تم التوصل إلى صفقة تمويل إجمالية تقدر ب 16 مليار دولار في فيفري 2002، ولكن المخاوف من نشوء حرب في العراق وتأثيرها من حيث تراجع انتعاش الاقتصاد التركي في ربيع سنة 2003، ومن معدلات الفائدة على الديون الخارجية التي وصلت 74% دفعت بمجلس الشيوخ الأمريكي لتجنب أزمة جديدة، منح مساعدات بقيمة مليار دولار وضمانات قروض تصل إلى 8.5 مليار دولار لتركيا.[2]

2– علاج الأزمة

من أجل معالجة هذه الأزمة وقعت الحكومة التركية في ماي 2001 اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وهي اتفاقية مساندة ممتدة مابين 2002 و 2004، ونتيجة لذلك تم تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة تهدف إلى وضع سياسة اقتصادية قوية، ومع انتخاب حزب العدالة والتنمية قام هذا الأخير بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حيث ركز على تنفيذ إصلاحات مصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة، استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، استقرار سياسي).

[1] نفس المرجع، ص ص 199–200.

[2]Jean- Marie le Page, opcit, p p 67-69

بعد تنفيذ هذه الإصلاحات حدثت طفرة كبيرة بين (2002-2005) يصطلح عليها خمسة أرقام ذهبية وهذه المؤشرات هي[1]:

- انخفاض معدل التضخم من 70% إلى 7.63%.

- ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2500 دولار إلى 5000 دولار.

- ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار دولار عام 2002 إلى 73 مليار دولار.

- زيادة معدل النمو الاقتصادي من 5.8% وهي النسبة التي كانت متوقعة إلى 7.6% وهي النسبة التي تحققت فعلا.

- تسديد 11 مليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي.

المطلب الرابع: الأزمة العالمية 2008

واجه الاقتصاد العالمي أزمة حقيقية عصفت بالأسواق المالية الدولية والمحلية، وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة، وشملت تداعياتها الاقتصاد العالمي في مجمله.

أولا– تشخيص الأزمة

يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيسي والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر.[2]

فالمؤسسات المالية الأمريكية توسعت في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر ذلك بالسلب على قدرتها المالية رغم محاولاتها الإقراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية، فتدخل البنك الفيدرالي من خلال تقديم مليارات الدولارات كقروض لهذه البنوك، إلا أن اتساع رقعة البنوك التي

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2] جميلة الجوزي، أسباب الأزمة المالية وجدورها، ملتقى دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور العربي والاسلامي، جامعة الجنان، الأردن، 13 و 14 مارس 2009، ص 09.

تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس وهكذا بدأت الأزمة في أوت 2007، بعد ارتفاع حالات عدم القدرة على السداد، ومما أدى إلى تفاقم الأزمة:

- اتجاه البنوك المانحة لهذه القروض إلى بيع ديونها إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بالتسنيد أو التوريق، وتوالي عمليات التوريق هذه أدى إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، بمعنى أن البنوك باعت جزء من ديونها على شكل سندات إلى مؤسسات استثمارية و مستثمرين، مما ساهم في زيادة عدد المتضررين من هذه الأزمة، سواء على مستوى الشركات أو الأفراد.[1]

- إصدار أدوات مالية جديدة تسمى المشتقات المالية للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وطرحها في الأسواق وبصورة منفصلة عن السندات وكنتيجة لتلك الفروقات السعرية التي أرهقت أصحاب العقارات قامت البنوك ببيع العقارات محل النزاع هذا الأمر أدى إلى انخفاض قيمة تلك العقارات وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها، ونتيجة لعدم السداد تضررت المصارف وهبطت قيمة أسهمها في البورصة.

- نقص الرقابة والإشرافالبنوك التجارية تخضع في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية[2]، وعليه فإن أسباب الأزمة تمكن في:

- أزمة الرهن العقاري.
- التوريق (التسنيد).
- المشتقات المالية.

[1] فتيحة حبشي، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009، ص 04.

[2] هارون الطاهر ونادية العقون، الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عيد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 5-6 ماي 2009، ص ص 13-14.

- نمو نشاط المضاربات.
- بعض الأسباب الأخلاقية والسلوكية.

ثانيا – مراحل الأزمة

حتى يتسنى لنا الإحاطة بمختلف جوانب الأزمة والمظاهر المصاحبة لها لابد من إبراز التسلسل التاريخي لها، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4):

مراحل الأزمة العالمية وتسلسلها الزمني

التاريخ	تسلسل الأحداث
2001	-انفجار فقاعة "التكنولوجيا الحديثة"
2006-2001	-تضخم الفقاعة العقارية فرؤوس الأموال تركت قطاعات التكنولوجيا الحديثة باحثة عن منافذ جديدة والتي تحقق نفس العائد وهو ما سرع أيضا من الفقاعة العقارية في ظل النمو المتزايد لأسعار العقارات، والقروض الممنوحة للأجراء الأمريكيين الفقراء (قروض subprime أي القروض الأقل جودة). كما أن مؤسسات الإقراض لم تحتفظ بالاعتمادات المرتبطة بهذه الديون في ميزانيتها، بل قامت بتوريق هذه الديون في شكل أدوات مالية مختلفة ثم قامت بطرحها في الأسواق المالية.
2006	-المعدل الأساسي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي بلغ 5.75% وبالتالي زاد عدد المقترضين العاجزين عن التسديد عند آجال الاستحقاق.
2007- 2004	1.2مليون أمريكي طردوا من منازلهم.
فيفري2007	-أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة كإعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929.
جوان2007	-إعلان مصرف الاستثمار الأمريكي "BearStearns"،عن خسائر قروض الرهن العقاري. وأصبحت البنوك حذرة من بعضها البعض، ولا تقدم قروض إلا مع تحفظ كبير وبمعدلات جد مرتفعة -البنوك المركزية(البنك الفدرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي، بنك اليابان، البنك الإنجليزي) تدخلت بقوة ومنحت للمؤسسات المصرفية (في شكل قروض) حوالي 400 مليار أورو في شكل سيولة(دولار، أورو، ين، ليرة).
أوت2007	-البنك المركزي الأوروبي يضخ94 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.
سبتمبر 2007	بنك إنجلترا يمنح قرضا استعجاليالمصرف "Nothern Rock" لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

أكتوبر 2007	مصرف "يو بي إس" السويسري يُعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
جانفي2008	الخزينة الفدرالية الأمريكية تُخفض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3% وهو إجراءذوحجماستثنائي،ثمتخفيضهاتدريجيإلى2%بينجانفي و أفريل.
مارس 2008	العملاق المصرفي الأمريكي"JP MorganChase"يعلن شراءه لمصرف "Bear Stearns"، الذي يعاني من صعوبات.
يوليو 2008	الضغط يشتدّ على مؤسستي"Freddie Mac" و"Fannie Mae" والخزينة الأمريكية تُعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.
سبتمبر 2008	-دفعت الأزمة الدولة إلى شراء العديد من البنوك وبعد تأميم" La Northern Rock " من طرف الحكومة البريطانية، قامت الحكومة الفدرالية الأمريكية بتأميم مؤسستين ماليتين ضخمتين كما أن البونيليكس أممت جزئيا فورتيس. - إفلاسبنكالأعمال "ليمانبراذرز"،وإعلانأحد أبرزالمصارفالأميركيةوهو بنك"أوفأميركا" شراءبنكآخرللأعمالفي وولستريتهو"ميريللينش". -الاحتياطيالاتحاديوالحكومةالأميركيةتؤمان- بفعلالأمرالواقعأكبرمجموعةتأمينفيالعالم "أيآيجي"المهددةبالإفلاس عبرمنحهامساعدةبقيمة 85ملياردولارمقابلامتلاك79.9 %منرأسمالها. - البنكالبريطاني"لويدتيأسب ي" يشتريمنافسه" أتشبيأوأس"المهددبالإفلاس. -السلطاتالأميركيةتعلنأنهاتعدخطةبقيمة 700 مليارددولارلتخليص المصارفمنأصولهاغيرالقابلةللبيع. -الرئيسالأميركيجورجبوشيوجهنداءإلى التحركفورابشأنخطةإنقاذالمصارفلتفاديتفاقمالأزمةفيالولاياتالمتحدة الأمريكية. - انهيارسعرسهمامجموعةالمصرفيةوالتأمين البلجيكيةالهولندية"فورتيس" فيالبورصةبسببشكوكبقدرتهاعلىالوفاءبالتزاماتهوفيالولاياتالمتحدةيشتريبنك "جيبيمورغان"منافسه "واشنطنميوتشوال"بمساعدةالسلطاتالفدرالية. - مجلسالنوابالأميركييرفضخطةالإنقاذذ وانهيار"وولستريت"بعدساعاتقليلةمنتراجعالبورصاتالأوروبيةبشدة،في حينواصلتمعدلاتالفوائدبينالمصارفارتفاعهامانعةالمصارفمنإعادة تمويلذاتها. - إعلانبنك "سيتيغروب"الأميركيشراءمنافسه واكوفيابمساعدةالسلطات الفدرالية.

المصدر: هارون الطاهر ونادية العقون، الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عيد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 5-6 ماي 2009، ص ص 13-14.

المطلب الخامس: أزمة الديون السادية وأبعادها

تعتبر أزمة الديون الأوروبية (أزمة منطقة اليورو) امتدادا وانعكاسا للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتمثلت في بدايتها في ثقل ديون الحكومة اليونانية ثم تلتها إيرلندا، إسبانيا واقتربت من فرنسا.

أولا– أسباب أزمة الديون في منطقة الأورو

يمكن حصر الأسباب الرئيسية لظهور أزمة منطقة الأورو في العناصر التالية:

1– العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية:

ذلك أنه بسبب الأزمة العالمية، بلغت نسبة العجز في الميزانية 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في الفترة التي تلت الأزمة أي من 2007 إلى 2010 لدول منطقة الأورو مجتمعة، بينما كانت هذه النسبة 2.6% من الناتج المحلي الاجمالي قبل الأزمة.[1]

والجدول التالي يوضح العجز المسجل لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (5):

نسبة العجز في الميزانيات العمومية إلى الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2010

الدول	نسبة العجز إلى PIB	الدول	نسبة العجز إلى PIB	الدول	نسبة العجز إلى PIB
النمسا	4.4	تياني	7	رومانيا	7.7
بلغاريا	3.5	اللوكسومبورغ	1.1	سلوفاكيا	7.7
قبرص	5.3	إيطاليا	4.6	سلوفينيا	5.8
الدانمارك	2.6	بلجيكا	4.1	ألمانيا	4.3
إستونيا	0.2	إسبانيا	9.3	السويد	0.2
هنغاريا	4.2	مالطا	3.6	فنلندا	2.5
لتوانيا	8.3	هولندا	5.1	فرنسا	7.1
بولونيا	7.8	جمهورية تشيك	4.8	البرتغال	9.8
اليونان	10.6	إيرلندا	31.3		

Source: revue les Echos, série n 8, janvier 2012, pp 22-23.

من الجول يتضح ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي خاصة في كل من إيرلندا واليونان والبرتغال وإسبانيا، والمقدرة ب 31.3%،10.6%، 9.8%، 9.3% على التوالي، وهذه الدول المشار إليها تعاني من مشاكل عديدة كارتفاع الديون

[1] نسيمة أوكيل، الأزمة المالية في منطقة الأورو، أسباب نشوئها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالة التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61 و 62، 2013، ص 13.

العمومية (الأقساط وخدمة الدين)، وهذا يزيد ويعمق العجز في الميزانية العمومية، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد وتأثر هذه الدول بأزمة الرهن العقاري.

2- ديون عمومية مفرطة وارتفاع معدلات الفائدة:

تعرف الديون العمومية بأنها مجموع التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية أو أذونات الخزينة المصدرة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والمؤسسات التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة للتداول في السوق المالية.[1]

وتتشكل الديون العمومية في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدول والهيئات الإدارية التابعة لها إلى الاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت معاهدة مايستريخت على أن لا تتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 60% لكل دولة من دول أعضاء منطقة اليورو، غير أن أغلب الدول الموقعة على المعاهدة لم تحترم هذه النسبة كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (6):

الديون العمومية مقارنة بالناتج المحلي الداخلي الخام لسنة 2010

الدول	PIB مليار أورو	الديون العمومية كنسبة من PIB	الديون العمومية مليار أورو
فرنسا	1931	28.3	1591
ألمانيا	2477	83.2	2079
النمسا	226	71.8	205
بلجيكا	345	96.2	341
قبرص	17	61.5	11
اسبانيا	1051	61	641
استوانيا	14	6.7	1
فنلندا	180	48.3	87
اليونان	227	144.9	329
إيرلندا	156	94.9	148
إيطاليا	1556	118.4	1843

[1] نفس المرجع، ص14.

هولندا	588	62.9	370
البرتغال	173	93.3	161
سلوفاكيا	66	41	27
سلوفينيا	36	38.8	16
بلغاريا	35	16.3	6
الدنمارك	236	43.7	103
بولونيا	345	54.9	194

Source: Damien Millet et Eric Toussant, crise de la dette, la seule façon d'en sortir, revue les Echos, série n 8,Paris, janvier 2012, p 16.

3- دور وكالات التصنيف الائتمانية:

لعبت وكالت التصنيف الائتمانية دورا كبيرا في أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، فقبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات الدولية والدائنون في الأسواق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها بناء على وضع موازناتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات وحجم العجز مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.[1]

ويبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومة هو المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة بفقدانها المصداقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على القروض، وهي مرتبطة بالأساس بتنقيط دائنية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدني إلى احتمال عجز الحكومة المعنية عن الاستدانة مستقبلا مما يرفع من سعر الفائدة على القرض.

وتستحوذ كل من " ستاندرد آند بورز " و " موديز " على تصنيف أكثر من 80% من إصدارات الدين حول العالم، فيما تعد " فيتش " أقل سمعة منهما نسبيا، والثلاثة تسيطر على ما يراوح بين 90% و 95% من سوق إصدار الديون في العالم، وهي تستعمل رموزا لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من AAA كأعلى تصنيف ائتماني نزولا للتصنيفات الأقل جدارة AA و A و BBB ومخاطر عالية CCC وهكذا.

[1] أحسن ركي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية، 2015، ص 32.

وتختلف أنواع التصنيفات الائتمانية بحسب الفترة الزمنية ومعيار الإدارة المصنفة ومعيار الجهة المصنفة ومعيار طالب التصنيف، إلا أنه يعتمد على نوعين من التصنيف هما التصنيف الائتماني السيادي الذي تقوم به وكالة التصنيف الائتماني في إظهار قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين عند انتهاء أجل الاستحقاق، فكلما كان تصنيفها السيادي مرتفع كلما انخفضت أسعار الفائدة، وعادة يتم مراعاة أثر القدرة الضريبية على قدرة السداد والمستوى الأعلى المقبول للاستدانة، أما التصنيف الثاني فهو للمصارف بحيث يبرز رأي الوكالة حول قدرة المصرف تجنب الصعوبات المالية وذلك عن طريق تحليل البيئة الاقتصادية التشغيلية له.[1]

ثانيا– مظاهر الأزمة

كان من أهم مظاهر الأزمة ما يلي:[2]

– التسارع إلى سحب الإيداعات من البنوك.

– قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استردادها.

– الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي نتيجة لنقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وضمانات صعبة، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد ديونهم .

– تراجع المبيعات خاصة في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة .

– ازدياد معدل البطالة، بحيث تجاوزت نسبة البطالة لدى الشباب 25% فضلا عن الظروف السيئة في بعض الدول كاليونان.

– ازدياد معدل الطلب على الاعانات الاجتماعية من الحكومات.

– وضع مؤسسة فيتش التصنيفات الائتمانية لكل من بلجيكا، اسبانيا، سلوفينيا، ايطاليا، ايرلندا، قبرص، قيد مراجعة ائتمانية سلبية ، وهذا ما يعني خفضا محتملا للتصنيف.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا تحديد مفهوم واضح للأزمة المصرفية اعتمادا على الأدبيات والدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة،

[1] نفس المرجع، ص 33.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 293.

فالمنظور الأول ينظر للأزمة من جانب الأصول وهو يركز على نوعية الأصول والديون غير القابة للإيفاء، أما المنظور الثاني فينظر للأزمة من جانب الخصوم وهو يركز على جانب الخصوم في ميزانية البنك، فينظر عدد مرات السحب من المصرف، في حين يركز المنظور الثالث على حساب رأس المال بميزانية البنك، ومدى استنفاذ كل أو معظم رأس مال البنك، يبقى المنظور الرابع الذي ينصب تركيزه على مساعدات الحكومة، حيث تعد تلك المساعدات صفة مميزة لحدوث الأزمة، علاوة على اتخاذ السلطات النقدية بعض الإجراءات مثل عمليات التأميم واسعة النطاق في الجهاز المصرفي، تجميد الودائع، إغلاق المصارف وإعادة رسملتها، كما تبين أن هناك تصنيفات مختلفة للأزمات المصرفية فنجد أزمات نظامية وغير نظامية، أزمات ذاتية المنشأ وأزمات جذرية، أزمات البنك وأزمات القطاع.

أما فيما يخص محددات الأزمات المصرفية فهي مرتبطة بعوامل اقتصادية كلية داخلية وخارجية وبعوامل اقتصادية جزئية هذه الأخيرة تعكس الأداء المصرفي.

إن التجارب الدولية التي أشرنا إليها توضح مدى تأثير الأزمة المصرفية على اقتصاديات الدول، والتي من بينها إعادة الهيكلة المالية وما يترتب على ذلك، ضف إلى ذلك التكاليف المالية الضخمة لهذه العملية، والتي تختلف من بلد لآخر طبقا لشدة الأزمة، وتبعا لحالة البلد من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية قبل وقوع الأزمة، والفترة التي تأخذها هذه الدول للتعافي من آثار الأزمة، ونشير في هذا الصدد إلى أن تكاليف الأزمة وصلت في بعض الدول إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع

نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية

الفصل الرابع

نظام الانذار المبكر للأزمات المصرفية

تمهيد

في ظل الأزمات المصرفية المتعاقبة التي شهدتها مختلف الدول، بدأالمجتمع الدولي يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة إيجاد حلول وإمكانية التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، من هذا المنطلق بدأ الاهتمام بمحاولة إيجاد وتطوير مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات حتى يتسنى التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرض الجهاز المصرفي لها ومن ثمة اتخاذ التدابير الملائمة، ووضع سياسات الاستجابة السريعة، وبالتالي الحد من الأثار الضخمة للأزمات، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظام الإنذار المبكر وأهميته.

- المبحث الثاني: آليات عمل نظام الإنذار المبكر ومدى فعاليته.

- المبحث الثالث: مؤشرات نظام الانذار المبكر للأزمات المصرفية.

المبحث الأول: نظام الانذار المبكر وأهميته

حفزت الأزمات المالية والمصرفية التي مست مختلف الاقتصادات، الباحثين على العمل من أجل محاولة بناء وتطوير أنظمة إنذار مبكر، يمكن بواسطتها تتبع تغير سلوكيات عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي ترسل إشارات باحتمال حدوث أزمة.

المطلب الأول: تعريف نظام الإنذار المبكر

يمكن تعريف نظام الانذار المبكر بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيره لبلد ما، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الاجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات.[1]

كما يعرف أيضا بأنه " آلية الغرض منها اكتشاف إشارات الانذار تجاه ظاهرة ما، وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الاشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة، إلا أنه يجب التفرقة بين الاشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة وبعض الضوضاء الناتجة عن المشكلات اليومية بقطاع الأعمال ".[2]

أيضا يعرف نظام الإنذار المبكر بأنه " عبارة عن تصاميم وأدوات وأساليب تعطي إشارات باحتمال حدوث خلل ما ويمكن من خلالها التعرف على أبعاد الموقف قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدرا للخطر على البورصة.

أما صندوق النقد الدولي فيعرف نظم الانذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات.[3]

[1] علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، الجامعة الأردنية، 2004، ص 24.

[2] محمد رشاد الحملاوي، محمود سماحة، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2002، ص 131.

[3] كريستانميلدر، عين العاصفة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002، ص 24.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات) بينما ترتكز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة.[1]

ويرى بيكمان (Beckman 2006) أن " علم نظم الانذار له خمسة أبعاد وهي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي ".[2]

كما يعرف ايضا بأنه " عبارة عن نماذج تستطيع ا، تميز غذا كان هناك ضعف وتحدد نقاط الضعف التي تظهر في النظام المالي، وذلك من خلال إرسالها لإشارات مناسبة وصحيحة تعد إنذار لبداية لأزمة مالية ".[3]

يعرف أيضا بأنه :" القدرة على استيعاب الاشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الاشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة "[4]، وينبغي أن تتمتع الإدارة التنفيذية العليا في المؤسسة المالية بالقدرة على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وبشكل دقيق، ويقتضي ذلك تقييم المؤسسات لقدرتها على اكتشاف اشارات الانذار المبكر واستكمال الأنظمة المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى امتلاك أدوات التحليل والتنبؤ بالأزمات من أجل تجنب وقوعها أو التخفيف من آثارها.[5]

من خلال التعريفات السابقة لنظم الانذار المبكر، يتبين أنها متباينة من طبيعتها (آلية، أساليب، تصاميم، أدوات أو نماذج)، كما اتفقت كلها على أن الغرض من نظم الانذار المبكر هو رصد عدد من الاشارات تنبئ بحدوث خلل ما.

---

[1] علاء الدين الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]Mahfoud Djebbar, predicting Financial crises, colloque international sur : la crise financier et économique et gouvernance mondial, sitif 20-21 octobre, 2009, p 14.

[3]AlessioCiarlone and Giorgio Trebeschi, early warning system for debt crises, emerging markets review, n 06, 2005, p 376 available at www.sciencadirect.comvisited 22/01/2016

[4] فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص 496.

[5] نفس المرجع، ص 496.

وعليه فإن نظام الانذار المبكر هو عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغير مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الانذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك المؤشرات، وأن نتائج نظم الانذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي كالآتي:

– التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الانذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.

– الفشل: حيث لا يتم رصد إشارات الانذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.

– الانذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الانذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما لا تقع الأزمة أصلا.

– الرفض الصريح: حيث لا يتم اكتشاف اشارات بوقوع أزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح مصفوفة إشارات الانذار المبكر

الجدول رقم (7): رسم توضيحي لمصفوفة إشارات الانذار المبكر

لا يتم حدوث أزمة خلال الفترة القادمة	حدوث أزمة خلال الفترة القادمة	
الانذار الكاذب	التوفيق	توجد اشارات الانذار
الرفض الصريح	الفشل	لا توجد اشارات الانذار

Source :MatthieuBussiere ad Marcel Fratzsher, to words a new early warning system of financial crises, European central bank, working paper n 145, Frankfurt, may 2002, p 14, available at http:// www.ecb.it./pub/pdf/ visited 18/02/2015

المطلب الثاني: أهمية نظام الانذار المبكر

يرتكز تعريف نظام الانذار المبكر على تعريف واضح للأزمة ومصدرها، فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها القطاع البنكي، وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرفأو أي مزيج بينهم وعليه يعرف النظام.[1]

[1] علاء الدين عوض الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

عمليا فإن تاريخ الأزمات والتركيبة الهيكلية لبلد ما دورا رئيسيا في نوع وتعريف النظام المراد بناؤه، وتجدر الاشارة هنا إلى أن خبرة الدول في الأزمات الاقتصادية، تشير إلى أن أغلبها مصدره القطاع المالي (البنوك، سعر الصرف أو المديونية)، تليها الأزمات الناتجة من قطاع التجارة الخارجية والأخرى من ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد.

إن الهدف من إيجاد نظام إنذار مبكر هو تدارك أو تجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن وجهة نظر متخذي السياسات فإن نظام الانذار المبكر وسيلة معالجة للأحداث الطارئة قبل وقوع السيناريو السيئ، وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تنجم عن الأزمات، وهنا يظهر النظام على أنه أداة مفيدة لساسة الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة البلدان تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها.

إن الاهتمام بموضوع نظام الانذار المبكر ظهر بعد الازمة المكسيكية سنة 1994، وازداد بعد الأزمة الآسيوية (1997-1998)، ويأتي هذا الاهتمام بسبب عاملين:

أ- العامل الأول: نتيجة الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية والاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لتلك الأزمات، بالإضافة إلى أن الأزمات غالبا ما تزيد من تعرض دول أخرى للأزمة، فخلال الفترة (1980- 1995)عندما استنفذ معظم رأس المال النظام المصرفي في أكثر من 65 دولة نامية، تحمل القطاع العام في تلك الدول تكاليف حل مشاكل الأزمات المصرفية والتي قدرت بحوالي 250 مليون دولار، وفي أكثر من 12 أزمة مصرفية قدرت التكلفة التي تحملها القطاع العام لحل تلك المشاكل ب 10% أو أكثر من الناتج المحلي الاجمالي.[1]

بالإضافة إلى التكاليف المادية التي تخلفها الأزمة المصرفية، فإنها تؤدي أيضا إلى خفض النشاط الاقتصادي ومنع انتقال الادخارات القومية إلى استخداماتها الانتاجية، وتحديد المساحة التي تلعبها السياسة النقدية وكذلك زيادة فرص حدوث أزمة سعر صرف.[2]

[1]GoldsTein and Carman Reinhart, assessing financial vulnerability in emerging economies, a summary of empirical results, Korea, 2000, p 25.

[2]علاء الدين عوض الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

بينما تظهر تكاليف أزمة سعر الصرف على شكل انخفاض الناتج وخسارة في الاحتياطات، وقد قدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات الناشئة عانت من 8% خسارة متزايدة في المتوسط في الناتج الحقيقي نتيجة أزمة سعر الصرف.

ب– العامل الثاني:يركز هذا العامل على ان هناك اهتماما متزايدا بوضع نظام متكامل للإنذار المبكر بعد ان أثبتا مؤشرا السوق (هوامش سعر الفائدة، التغير في نسب الائتمان..) عدم تقديمهما إشارات منذرة بقرب حدوث أزمة مصرفية أو أزمة سعر الصرف، بعد أن كان يعول عليهما في المراقبة الدقيقة للسوق، فقد كان أداؤهما مخيب في توقع الأزمة المالية الأسيوية، حيث أن هناك العديد من الاسباب التي تبين أن هوامش أسعار الفائدة والتغير في نسب الائتمان قد لا تتوقع الأزمات المالية جيدا، منها أت العملاء في السوق قد لا يملكون في الوقت الدقيق المعلومات الكاملة عن سياسة الدائنين الائتمانية، كذلك وجود التوقعات القوية بإنهاء كفالة الدائن الذي يعاني من مشاكل من قبل الجهات الرسمية.[1]

كما تساعد نظم الانذار المبكر على ما يلي:[2]

– التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

– التعرف المستمر على نظم المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشكل.

– المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص .

– توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

[1] نفس المرجع، ص 16.

[2] عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة اسيوط، القاهرة، 2009، ص 06.

المبحث الثاني: آليات عمل نظام الإنذار المبكر ومدى فعاليته

يحتاج تصميم نظام الانذار المبكر إلى تحديد المجالات التي سيغطيها النظام والتي تأخذ أولوية مرتفعة في تركيبة ملف المخاطر بمعنى أن النظام يجب أن يتعامل مع المجالات مرتفعة المخاطر والتي قد تكون مصدرا محتملا للأزمات.

المطلب الأول: خطوات تصميم نظام للإنذار المبكر

هناك ثلاث خطوات رئيسية:

أولا– الخطوة الأولى:

في هذه المرحلة يجب تحديد أي الأحداث ينبغي الانذار منها، فتصميم النظام يحتاج إلى تحديد المجالات التي سيغطيها، والتي تأخذ أولوية كما أشرنا سابقا، وعليه فإن تحديد الاطار العام للنظام هو الخطوة الأولى، ونعني بالإطار العام اختيار المؤشرات القائدة والتي تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، بحيث تعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة.[1]

ويمكن تصنيف المؤشرات التي يجب تحديدها إلى ثلاثة أصناف فنجد المؤشرات الهيكلية، المؤشرات المسرعة (تعمل على تسريع تطور الخطر) وهي متغيرات كامنة تتطور بمجرد وجود حدث جديد فتطوره إلى أزمة، والمؤشرات المثيرة (مثيرات خارج النظام تشعل أزمة داخل مجالات النظام).[2]

تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من أهم خطوات بناء نظام الانذار، ولها دور كبير في فعاليته وقدرته على إظهار الاشارات وتوقع الخطر.

ثانيا– الخطوة الثانية:

بعد تحديد الأزمة ونوع المؤشرات القائدة الملائمة، تكون الخطوة الموالية هي استحداث مجموعة من الأدوات التحليلية الملائمة، وينبغي أن تجمع هذه الأدوات بين التحليل الكمي والأساليب الأكثر اعتمادا على التجريب، مثل المشاورات الموسعة والأحكام الانسيابية.

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] علاء الدين عوض الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ويتمثل دور الأدوات الكمية في: [1]

- توفر وسيلة للبحث بصورة نظامية عن أوجه التعرض للخطر.

- تتقصى الارتباطات التي يمكن أن تسمح للأزمة بأن تتحول وتنتشر عبر القطاعات، الأسواق والبلدان.

- تحدد كلا من احتمال وانعكاسات تجسد الزمة.

- تضبط وتوجه استخدام الأحكام.

ثالثا– الخطوة الثالثة:

وهي تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.

المطلب الثاني: فعالية نظام الانذار المبكر

في الوضع المثالي، يتعين أن يكشف نظام الانذار المبكر عن أوجه الضعف في أي نظام مقدم وعلى نحو كاف، بحيث يمكن اتخاذ تدابير التصحيح للوقاية من خطر تطور الأزمة، فاكتشاف فقاعات أسعار الأصول الأولية، والحد من التعرض لمخاطر العملة الأجنبية غير المغطاة من قبل البنوك والمقترضين، والحد من الاستدانة لتحقيق الفعالية المالية، والمطالبة بنسب أعلى لرأس المال كلها أمثلة لطرق تقليل تراكم أوجه التعرض للمعاناة.[2]

[1] آتيش جوش وآخرون، التنبؤ بالأزمة القادمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 3، سبيتمبر 20009، ص 36.

[2] نفس المرجع، ص 36.

إن وضع نظام الانذار المبكر ليس الهدف منه معالجة الأزمات وآثارها، بل توقع هذه الأزمات قبل وقوعها لتفادي آثارها السلبية، وتفادي دخول اقتصاد البلد في حالة اللاستقرار، فمن خلال الاشارات التي يرسلها هذا النظام يتم تصحيح الاختلالات قبل تفاقمها، وبذلك فإن النظام الفعال سيرسل كل الاشارات عن أي اختلال يمكن أن يتعرض له الاقتصاد وفي الوقت الحقيقي.[1]

فقد وضع العديد من المفكرين الاقتصاديين معايير مختلفة، من أجل مساعدة المسؤولين عن السياسات الاقتصادية في بناء نماذج للتنبؤ بالأزمات في المستقبل، ولكن فعالية هذه النماذج تختلف من نظام لآخر وفقا لعدة متغيرات، ومن أهم هذه النماذج:[2]

– على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (وهو ما يسمى بالأداء داخل العينة).

– على أساس البيانات أو الفترة الزمنية التي لم تصمم من أجلها (وهو ما يسمى بالأداء خارج العينة).

ويعتبر النموذج الذي يقدم إشارات خارج العينة، أي خارج الفترة الزمنية التي تم تحديدها هو النموذج الأكثر كفاءة في التنبؤ بالأزمات، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على نماذج تجريبيةأن أفضل النماذج هي التي تمكن من التنبؤ بنصف الأزمات (داخل العينة) وثلثها (خارج العينة)، وكانت الانذارات الكاذبة أمرا شائعا، ففي أكثر من نصف المرات التي تنبأت فيها جميع النماذج بقرب وقوع أزمة لم تقع أي أزمة.[3]

إن نظم الانذار الفعالة هي التي تكون قادرة على تحديد البلدان التي تكون عرضة للأزمات المالية في المستقبل، وهي قادرة على جذب انتباه السلطات السياسية والاقتصادية للاختلالات قبل حدوث الأزمة، والتي تتطلب إدخال التعديلات والاصلاحات على مواطن الخلل.[4]

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 212.

آندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 18، 2000، ص ص 06-07.

[3] أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزيئة، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005، ص 27.

[4] Andrew Berg, l'art difficile de prévoir les crises économiques, FMI, 2000, p 08.

المطلب الثالث: استخدام نظام الانذار المبكر

بعد تحديد الخطوات الواجب اتباعها من أجل وضع وبناء نظام إنذار مبكر، تأتي مرحلة اخرى وعي تفعيل هذا النظام من خلال وجود فريق عمل كفء، وتزويد النظام بالمعلومات، لتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تلقي النتائج وتحليلها.

أولا– فريق العمل

إن تجربة مستخدمي نظم الانذار المبكر، تدل على أن أغلبية إشارات الانذار تتمحور حول مؤشر ما مرة غلى مرتين في السنة، وعليه يتم رصد الاشارات التي تتكرر بانتظام، ولهذا تتطلب عملية الرصد والتحليل مجموعة من الخبراء للقيام بهذا، وهي تختلف حسب نوع النظام المستعمل.[1]

إذا كان نموذج نظام الانذار مبني على نموذج واحد ويتكون من القضايا الرئيسية، فيمكن استخدام خبراء خارجيين أو موظفين في الميدان للقيام بالمهمة بعد تدريبهم على ذلك، فالأفراد الذين يشكلون فريق العمل وبشكل جماعي يقومون بجمع الاشارات، مقارنتها وتحليلها، فإذا كان هناك اختلافا جوهريا في النتائج الحالية والسابقة يجب البحث عن نوع الاختلافات وأسبابها، وآليات الحد من التناقضات الموجودة بينها.[2]

من خلال النتائج المتوصل إليها عند تحليل الاشارات يقوم فريق العمل بوضع كل بلد في الفئة المناسبة له، ثم يقوم بعد ذلك باختبار النتائج المتوصل إليها في كل بلد على حدا، وذلك على أساس خطر عدم الاستقرار، وبغض النظر عن فريق العمل المختار فإنه من الضروري أن يكون فريق العمل من الفئات ذوي الاختصاصات والتوجهات المختلفة، لتقديم تحليلات على أسس منهجية وبكل موضوعية، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية والمشاورات التي يقومون بها، بالإضافة إلى ضرورة استعمال الطرق القياسية في تحليل الاشارات للحد أو التقليل من الانحرافات التي قد تنتج.

ثانيا– المعلومة

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] HélénLavoix, construire un system d'alerte précoce des crises, France, disponible sur : www.ifri.org. Visite le 14/12/2015, p p 2-4.

المعلومة قد تأتي من مصادر مفتوحة أو مغلقة، ولكن ليس مصدر المعلومة هو أساس المشكلة، فالمعلومة في أغلب الحالات تكون متوفرة لوجود هيئات عدة متخصصة في جمع المعلومات، إنما ما يهم هو اختيار المهم من بين هذه المعلومات، وكيفية الاستفادة منها للاستجابة للإشارة التي ترسلها نظم الانذار المبكر، كما أن اختيار المعلومات ذات الصلة مرتبط أساسا بنموذج نظام الانذار الذي تم تصميمه.

ثالثا– النتائج[1]

إن النتائج النهائية تظهر توزيع الوحدات المقدمة لنظام الانذار، وعادة ما تصنف الدول حسب الهدف من النظام، بحيث إذا كان هدف النظام هو اكتشاف الصدمات فإن البلدان تصنف على أساس إمكانية تعرضها للصدمات، وإن كان الهدف منه هو اكتشاف حالة عدم الاستقرار فإنها تصنف على هذا الأساس، وهذه الطريقة في تصنيف الدول هي الأكثر شيوعا والأسهل للإدارة والتخطيط والأكثر فعالية، وفي نفس الوقت هي الأكثر غموضا باعتبار أنها تضع عنصر الزمن كمتغير خارجي، في حين أن الزمن يعمل مع تفاعلات الجهات الفاعلة، وللتغلب على هذه المشكلة يجب شرح الآليات المرتبطة بعدم الاستقرار.

المطلب الرابع: أهم مناهج نظام الانذار المبكر

يعتمد بناء نظام إنذار مبكر على عدة نماذج بعضها كيفي والآخر كمي ومن أهمها نظام الإشارات ونظام الأحداث، كما يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

حيث قامت العديد من الدول والمنظمات والمؤسساتالدولية والمحلية ببناء وتطبيق نماذجمتكاملة للتنبؤ بالأزمات المالية، ذلك في محاولة منها لتجنب الآثار السلبية لتلك الأزمات على اقتصاداتها الوطنية والاقتصادات الأخرى التي يمكن أن تطولها تلك الآثار، فسعينا لدراسة الأساليب والمناهج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالأزمات المالية، وما يمكن ملاحظته هو أن الفكر المالي يحاول طرح منهج متكامل لتحديد المؤشرات الدالة على وقوع الأزمات المالية.[2]

إلا أنه هناك طريقتين مهمتين تستخدمان في تصميم نظام الانذار المبكر:

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] محمد عبد العال فرج مخيمر، دور استخدام النظم الخبيرة في التنبؤ بالأزمات المالية في سوق الأوراق المالية المصرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر 2003، ص 91.

أولا– طريقة الأحداث

طريقة الأحداث من الطرق الكيفية، تعتمد على التمثيل البياني للمتغيرات الاقتصادية والمالية، إذا ما ظهر فيها سوكا غير طبيعي قبل فترة الأزمة مقارنة بفترات الاستقرار، هذه الطريقة يمكن أن تستعمل الاختبارات القياسية لاختيار حالة المتغيرات قبل الأزمة وخلال فترة الاستقرار من حيث الأسباب والنتائج.[1]

تنطوي هذه الطريقة على ثلاث خطوات:[2]

– الخطوة الأولى: تحدد فيها مراحل الأزمة، ببناء مؤشرات الأزمة ثنائية الحد (1، 0)، بإعطاء القيمة " 1" في حالة وجود أزمة، والقيمة " 0 " في حالة العكس أي عدم وجود أزمة.

– الخطوة الثانية: تحدد فيها إطار الأزمة لكل متغير، أي تحديد الزمن "t" قبل وبعد الأزمة، في الغالب تكون ثمانية عشر شهرا أو أربعة وعشرون شهرا أو ثلاث سنوات قبل الأزمة وبعدها.

– الخطوة الثالثة: تتم فيها مقارنة سلوك كل متغير خلال الإطار الزماني المحدد للأزمة، مع ما كان عليه خارج الإطار الزماني المحدد للأزمة، والهدف من ذلك هو الحصول على متوسط القيم لفترات الأزمة وفترات الاستقرار لقياس انحرافها، وتطبيق هذا على كل عينة الدراسة سيؤدي إلى تمثيل بياني لمتوسط قيم المتغيرات خلال فترة الأزمة وخارجها وانحرافاتها المعيارية خلال فترة الأزمة.

إن طريقة الأحداث تتميز بالبساطة وسهولة الاستخدام، فهي تسمح بمراقبة تغير سلوك كل مؤشر خلال فترة طويلة، كما أنها لا تتطلب إجراءات ولا اختبارات قياسية معقدة، بل تتطلب فرضيات قليلة فيما يخص توزيع المتغيرات، ولكن في المقابل هناك عيوب لهذه الطريقة، وتتمثل خاصة في كونها تدرس كل متغير على حدى في فترة زمنية محددة، دون إمكانية قياس مساهمته في الأزمة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، كما هو الحال في طريقة الانحدار الخطي وغير الخطي، على عكس الطرق القياسية التي تستعمل اختبارات الحساسية للتأكد من

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] Mario Dehove, la détection avancée des crises financières, la documentation française, Paris, 2004, p 342.

جودة النتائج، فإن في هذه الطريقة لا توجد طريقة لاختبار الملاحظات والنتائج المتوصل إليها، كما لا تدرس العلاقة بين المؤشرات والأزمة.[1]

ثانيا– طريقة الإشارات

تنطوي هذه الطريقة على رصد مجموعة من المؤشرات الرائدة التي تتكرر وبشكل كبير وتميل إلى أن تتصرف بشكل مختلف قبل الأزمة، ودراسة ما إذا كانت فردية أو مجتمعة قد بلغت قيمة العتبة التي ترتبط من الناحية التاريخية ببداية أزمة مالية، وبالتالي فإن التعرض للأزمة يكون عندما يخرج متغير عن مستواه العادي بقيمة تتجاوز عتبة معينة، وهي إشارة بخطر انفجار أزمة خلال 24 شهرا التالية والذي يسمى أفق الاشارة، وفي هذه الحالة فإن الإشارة التي تتبعها أزمة خلال 24 شهرا التالية تسمى إشارة جيدة، أما الإشارة التي لا تتبع بأزمة خلال نفس المجال الزمني تسمى إشارة خاطئة أو ضوضاء.[2]

ووفقا لهذا المنهج فإن بناء نظام الانذار المبكر يمر بالخطوات التالية:[3]

– الخطوة الأولى: تعريف الأزمة ويكون ذلك من خلال تحديد خصائص الوضع الذي يمكن أن يوصف بأنه أزمة عملة أو أزمة بنوك أو كلاهما أو أي نوع آخر من الأزمات.

– الخطوة الثانية: اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية، فمثلا من بين مؤشرات الأزمات المختلفة نجد الاحتياطيات الأجنبية، نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات، سعر الفائدة الحقيقي... الخ، وغيرها من المؤشرات، ولكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذها بعين الاعتبار (المستوى، التغير، الانحراف عن اتجاهه) وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية معينة تعرف باسم " أفق الإشارة".

[1]Jahangir Aziz, currency crises, working paper n 67,IMF, march 2000, P 322.
[2]Graciela ,Kaminsky , Reinhart, opcit, p 488.
[3] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 269 – 270.

– الخطوة الثالثة: اختيار عتبات المؤشرات الرائدة، حيث يرى تشوانغ (Zhuang 2000) أن لكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه بين المنطقة العادية (الطبيعية) والمنطقة غير العادية (غير الطبيعية)، والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمة، فإذا لوحظ من نتائج المؤشر أنه يقع في المنطقة غير الطبيعية فهذا المؤشر يعتبر كمرسل لإشارة إنذار.

– الخطوة الرابعة: حساب نسبة الإشارات الزائفة إلى تلك الحقيقية.

– الخطوة الخامسة: اختيار القيم الحدية التي تقلل من الضوضاء إلى نسب الإشارة، وكلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى حدوث أزمة، كلما ارتفع الاحتمال بأن هذه الأزمة من شأنها أن تحدث فعلا.

المبحث الثالث: مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية

حفزت الأزمات المالية في العقد الأخير من القرن 20، عددا من الباحثين والاقتصاديين على العمل على تحديد أسباب هذه الأزمات ومحدداتها وآثارها، ولهذا سرعان ما استخدم عدد متزايد من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية لنظم الانذار المبكر في أنشطتها الرقابية، كما قامت العديد من البنوك المركزية بوضع نماذج الانذار المبكر بهدف تقديم المشورة لتداول العملات الأجنبية لعملائها واستكمال التحليل الاقتصادي للأسواق الناشئة.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تطوير نظم الانذار المبكر وأهم الدراسات

أولا– دور صندوق النقد الدولي في تطوير نظم الانذار المبكر

بعد سلسلة الأزمات المالية في عقد التسعينات اعتمد صندوق النقد الدولي مبدئيا على نظام الانذار المبكر الذي اقترحه (Reinhart,Lizondo, Kaminsky) سنة 1997، ونظام الانذار المبكر الذي صممته فرقته البحثية الخاصة بقسم اقتصادات الدول النامية، بالإضافة إلى نظم الانذار المصممة من قبل القطاع الخاص كالذي جاء به كل من البنوك الاستثمارية (Deutsch bank alarm clock, credit Suisse first Boston) وركز على تعزيز قدرته لمنع وقوع الأزمات المالية وذلك من خلال تطوير هذه النظم التي تدعم مختلف التحليلات من خلال معرفة الضعف الاقتصادي لمختلف الاقتصادات والمقارنة فيما بينها، ويتم ذلك عن طريق تحديد المؤشرات الدالة على جوانب الضعف المالي وإيجاد طريقة موضوعية لتجميع المعلومات والبيانات لعمل تلك المؤشرات وتقييم قدرتها التنبؤية، فمنع وقوع الأزمات المالية واحدة من المسؤوليات الأساسية لديه، واكتشاف الضعف المالي يلعب دورا أساسيا في عمله لذلك خصص العديد من البحوث لهذه المهمة.

إن بناء نظام الانذار المبكر يتضمن مجموعة من مؤشرات عدم الاستقرار المالي، يتم اختيار تلك المؤشرات على أساس قدرتها التنبؤية، فقد قامت دراسات على الأزمة المكسيكية سنة 1994 بهدف التعرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتغير بشكل غير طبيعي في

الفترة التي سبقت الأزمة، حيث اختلفت تلك الدراسات فيما بينها حول أهمية تلك المتغيرات التفسيرية للأزمة، وذلك بسبب اختلافها في تعريف الأزمة ومجموع البيانات المعتمد عليها واختلاف منهج الدراسة.[1]

إلا أن المؤشرات المقترحة لأزمة العملة تمحورت حول كل من (المغالاة في سعر الصرف الحقيقي، معدلات العجز في الحساب الجاري، خسائر الاحتياطات من النقد الأجنبي، معدل نمو الصادرات، نسبة الديون القصيرة إلى احتياطات النقد الأجنبي)، وعندما وقعت الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997 تبين للباحثين أن مؤشرات الاقتصاد الكلي غير كافية للتنبؤ بالأزمات المالية أو عدم الاستقرار المالي، فقد تم ربط بعض المؤشرات المستمدة من بيانات ميزانيات الشركات، ذلك أن ارتفاع الديون القصيرة الأجل زاد في عمق وحدة الأزمة، كما أن حماية حقوق المساهمين أثرت بشكل كبير على احتمالات وقوع الأزمة، كما وجد أنه هناك ارتباطا وثيقا بين العوامل السياسية والاقتصادية.[2]

كما كشفت الأزمة على أن الاقتصادات الأقل تحرير مالي والأكثر رقابة مصرفية هي أقل عرضة لأزمات العملة، فبذلك وجدت عدة دراسات أن الأداء الضعيف لتوقعات أسعار الصرف، التصنيف الائتماني، هوامش الفوائد على السندات، وفروق أسعار الفائدة، تعتبر كمؤشرات لأزمة العملة.

بعد أن تم تحديد مجموعة من المؤشرات المفيدة فقد كانت الحاجة للمساعدة على تحديد مواطن القوة والضعف لنماذج الدراسات، مع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لتلك النماذج يتمثل بتفعيلها في إطار شامل يتضمن تحليلات متعمقة لمواطن الضعف المالية، فالبرغم من الأصل الأكاديمي المشترك لنظم الإنذار المبكر إلا أنها اختلفت فيما بينها في تعريف الأزمات المالية والأفق الزمني لتوقعاتها، فهذه الاختلافات عكست المصالح المختلفة للمستخدمين النهائيين لتلك النماذج[3]، فعلى سبيل المثال نماذج بنوك الاستثمار ركزت أساسا في تعريف الأزمة على مؤشرات شملت التغيرات في سعر الصرف وأسعار الفائدة التي من المحتمل أن تؤثر على ربحية تداول العملات الأجنبية أو مواقع الاستثمار، وأنها ركزت في توقعاتها لمدة ثلاثة أشهر، التي تعتبر أكثر ملائمة لتداول العملات الأجنبية والأصول المالية.

[1]Abdul Abiad, research summaries of early warning system, IMF, research bulletin, volume 04, juin 2003, p p 1-3 available at http:// www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 1/01/2016.

[2] فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[3]Abdul Abiad, opcit, p 03.

في المقابل نجد أن نماذج الانذار المبكر التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية في عملية الرقابة، تميل للتركيز على المتغيرات المرتبطة بأزمات ميزان المدفوعات والمتمثلة في التغيرات في أسعار الصرف وقيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبي، أما أفقها الزمني فنجد أن توقعاتها أطول بكثير من نماذج بنوك الاستثمار ويمكن أن يصل أفقها الزمني إلى 24 شهرا، ذلك يعكس الرغبة جزئيا في الحصول على ما يكفي من الوقت لصياغة التعديلات الصحيحة.[1]

يمكن الإشارة إلى أنه من المفارقة أن صندوق النقد الدولي اهتم بشكل كبير بقضية تطوير نظم الانذار المبكر لأزمات العملة، في حين لا يوجد لديه نظام للإنذار المبكر واضح لمواجهة الأزمات المالية بالقطاع المصرفي، حيث توحي تقييمات صندوق النقد الدولي لأداء نظم الانذار المبكر أن هناك طريقتين لتعظيم فائدة نظم الانذار المبكر، فنظرا لاختلاف طبيعة الأزمات المالية يتحتم وضع قواعد تهدف ليس للتنبؤ بأزمات العملة فحسب، ولكن أيضا للأزمات المالية بالقطاع المصرفي وتحديد الروابط فيما بينها، إذ يمكن تحسين القدرة التنبؤيةلنماذج نظم الانذار المبر واستعمالها بصورة أكثر فعالية للمعلومات المتضمنة لأسعار الأصول وذلك لتوقع ضغوط السوق المالية[2]، وذلك لأن عددا من الأزمات المالية فاجأت المتعاملين في هذه الأسواق، وبذلك اقترح صندوق النقد الدولي استخدام أدوات أكثر فعالية لاستخراج بيانات تستخدم للتنبؤ مستمدة من الأسواق المالية .

لقد شملت آفاق صندوق النقد الدولي المستقبلية لتطوير نظم الانذار المبكر للأزمات المالية الجوانب التالية:

1- أزمات العملة

معظم نماذج الانذار المبكر لأزمات العملة ابتعد عن استخدام أسعار الفائدة قصيرة الأجل كعنصر من عناصر تعريف أزمات العملة أو كعنصر محدد للأزمة، يمكن أن تعكس أسعار الفائدة قصيرة الأجل الضغوط في أسواق الأوراق المالية، كما أن التوسع في الائتمان المحلي عامل أساسي في أزمات العملة، لكن عدم توفر البيانات حول المجاميع النقدية في الوقت المناسب يكون مؤشرا أقل فائدة لأزمات العملة، لذلك أظهرت مؤشرا أسواق الأوراق المالية القطاعية نتائج جيدة في التنبؤ، فقد تبين أن الاختلافات في أداء القطاعات بسوق الأوراق

[1]IMF, Global financial stability report, a quarterly report on market development and issues, march 2002, p 48, available at http:// www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 31/01/2016

[2]فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص 250.

المالية يشكل مؤشرا جيدا لأزمات العملة بالأسواق الناشئة[1]، هذا ويمكن استخدام أساليب جديدة للحصول على معلومات حول توقعات أسواق النقد والمال مستمدة من أسعار المشتقات المالية واستخدامها كمؤشرات في تلك النماذج.

2- أزمات الديون الخارجية

إن التنبؤ بأزمات الديون الخارجية هدف جدير بالاهتمام، فقد تم إدراج مؤشر للديون قصيرة الأجل ضمن نظم الانذار المبكر الخاصة باقتصادات الأسواق الناشئة، وثبتت أهميتها في تحسين قدرتها التنبؤية، وبوجه خاص مؤشر (الديون القصيرة الأجل / الاحتياطيات)، فهذا يعتبر مؤشرا جيدا لمشاكل السيولة، لكن ليس بالضرورة مؤشرا جيدا لأزمات السيولة الخارجية، كما أن مؤشر نسبة خدمة الدين أحد المحددات التقليدية لأخطار الديون الخارجية، وبالفعل تم تطوير نماذج تعتمد على هذه المؤشرات لمعرفة النقطة التي لابد أن تفي بها الاقتصادات بالتزاماتها وإلا تقع في أزمة.[2]

هذا بالإضافة إلى أهمية تطوير مؤشرات تخص أسواق السندات وذلك بسبب ظهور ما يسمى بالتوقف المفاجئ والتدفقات لرأس المال، فقد أصبحت هذه السمة من سمات أسواق رأس المال الدولية، فهذا مؤشر لعدم الاستقرار المالي خصوصا للاقتصاديات التي لها حاجة تمويلية خارجية كبيرة، ويزيد من حدة عدم الاستقرار الترابط والتشابك المتبادل بين الاسواق المالية، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة ببعض الاقتصادات فإنه يتم تغيير وجهة الاستثمارات لتلك الاقتصادات بدلا من اقتصادات أخرى.[3]

3- الأزمات البنكية

في الحقيقة بالرغم من وجود علاقة قوية بين الأزمات المالية في القطاع المصرفي وأزمات العملة، إلا أن البحوث حول نظم الانذار المبكر ركزت في بدايتها على ازمات العملة، فقد وجد أن النمو المفرط في الائتمان المحلي والركود، ثم انفجار الفقاعة المالية، تعتبر مؤشرات جيدة

[1]Philip Davis and DilruraKarim, comparing early warning system for banking crises, journal of financial stability, volume 04, 2008, p 53. available at www.sciencadirect.com visited 20/02/2016
[2]Ibid, p54.
[3]فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص251.

لأزمات القطاع المصرفي، لكن عدم توفر بيانات حولها باستثناء أسعار الأسهم، فالبيانات الخاصة بالمجاميع النقدية والائتمانية تتوفر بعد وقت متأخر نسبيا خصوصا في اقتصادات الأسواق الناشئة.[1]

فقد استخلصت فرق البحث لدى صندوق النقد الدولي أن جودة القروض وأسعار الأسهم تتدهور بصورة مفاجئة قبل فشل أحد البنوك، لكن مع الافتقار لنتائج متسقة بين الاقتصادات وندرة وعدم وجود بيانات عن تلك المتغيرات في الوقت المناسب زاد من صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية بالقطاع المصرفي، لذلك اقترح أن مؤشرات الأسهم في أسواق الأوراق المالية توفر بيانات جيدة للتنبؤ خصوصا بالأسواق التي تتسم بالكفاءة العالية، ونظرا للارتباط الوثيق ما بين الأزمات المالية بالقطاع المصرفي والضغوط المالية بقطاع الأعمال تم اقتراح ضرورة إقحام مؤشرات حول المخاطر الائتمانية للمصارف وقطاع الأعمال بنظم الانذار المبكر الخاصة بالأزمات المالية في القطاع المصرفي، ليتم الجمع بين هذه الأساليب لوضع نماذج هيكلية من شأنها تقييم احتمال حدوث خسائر متأزمة بالمحافظ المالية للمصارف وذات صلة بأزمات الائتمان بالأسواق المالية.

4- الروابط بين الأسواق المالية

نظرا لارتفاع درجات التأثير المتبادل بين الأسواق المالية، فقد ألح خبراء صندوق النقد الدولي على ضرورة إقحام مؤشرات حول العلاقة الوثيقة بين الأسواق المالية، كذلك بالنسبة للعلاقة الموجودة بين الدائنين المحليين والأجانب والتني تزيد من علاقة الأزمات المصرفية بأزمات المديونية، أما بالنسبة لقضية التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال يمكن أن ينتج عن أزمة العملة، ذلك جراء تخفيض قيمة الأصول المالية المحلية التي يمكن أن تستخدم كضمانات في أسواق الائتمان الدولية.[2]

5- انتشار مخاطر عدم الاستقرار المالي والروابط بين الاقتصادات

[1]Philip Davis and DilruraKarim, opcit, p 60.
[2]Ibid, p62.

نظرا لتأكد خبراء صندوق النقد الدولي أن لانتشار عدم الاستقرار المالي والروابط بين مختلف الاقتصادات قدرة تفسيرية للأزمات المالية، فقد تم اقتراح تضمين مؤشرات حولها بنظم الانذار المبكر للأزمات المالية، ولكن بعد وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد وجد صندوق النقد الدولي ضرورة تطوير مؤشرات نظام الانذار المبكر، واقترح صندوق النقد الدولي جملة من الأفكار شملت ما يلي:[1]

-تطوير مؤشرات لا ينحصر دورها في تحديد المخاطر القطرية فحسب، بل يمتد دورها في إبراز كيفية تحول المخاطر القطرية إلى مخاطر نظامية عابرة للحدود.

- تطوير مؤشرات بالتعاون مع مختلف أجهزة الرقابة المالية في العالم، من شأنها إبراز منشأ المخاطر المالية التي تنتشر عبر القطاع المالي.

-تطوير مؤشرات حول المخاطر التي تنشأ عن تدفقات الأصول المالية عبر الحدود وكذلك بالنسبة للخصوم المالية.

ثانيا– عرض بعض الدراسات

قام مجموعة من الباحثين بمحاولة تصميم إنذار مبكر للأزمات المالية والاقتصاديةخلال فترات متعاقبة، حاولنا تقسيمها إلى ثلاث فترات:

1– فترة السبعينات[2]

لم يتوافر لدينا خلال فترة السبعينات سوى دراسة واحدة فقط ، هي دراسة (Bilson 1979)، تناولت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1955 إلى 1977 وغطت الدراسة 32 دولة مع التركيز على دول الإكوادور، المكسيك، البيرو، حيث كان معدل تخفيض العملة بها أقل من 5% ، واستخدمت الدراسة عددا من المؤشرات وهي:

- نسبة الاحتياطيات الدولية / النقود الأساسية.

- مؤشر ظل سعر الصرف.

والملاحظ على الدراسة أنها اقتصرت على جانب تخفيض قيمة العملة وهي إحدى جوانب الأزمات المالية وتجنبت باقي الجوانب الأخرى.

[1]Taka Toshikato, early warning system and their role in surveillance, IMF, 9 February 2010, available at http:// www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 20/02/2016.
[2]Graciela Kaminsky, Soul Lizando, Carmen Reinhart, opcit, p35.

2- فترة الثمانينات[1]

في هذه الفترة بدأ الاهتمام يتزايد بمؤشرات الانذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية، حيث ظهرت خلال هذه الفترة حوالي خمس دراسات أهمها:

- دراسة (Blanco and Garder) سنة 1986، تناولت الدراسة الفترة الزمنية من 1973 إلى 1981 بمعدل ربع سنوي، وأجريت الدراسة على بلد واحد هو المكسيك، كما حددت الدراسة مؤشرا وحيدا للإنذار المبكر وهو معدل نمو الائتمان المحلي، ونفس الشيء هذه الدراسة ركزت على جانب واحد من جوانب الأزمة المالية ولم تهتم بالجوانب الأخرى.

- دراسة (kamin) سنة 1988، تناولت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1953 إلى 1983 سنويا، وبحثت حوالي 107 حالة من حالات تخفيض العملة بنسبة 10% على الأقل وذلك أمام الدولار الأمريكي، وحددت مجموعة من المؤشرات من بينها، معدل التضخم، التغير في الاحتياطيات ...الخ، تعتبر هذه الدراسة الأكثر توسعا لأنها أتت بفكرة جديدة وهي دراسة المؤشرات قبل وبعد الأزمة.

- دراسة (Edwards) سنة 1989، تناولت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1962 إلى 1982 بيانات ربع سنوية، كما بحثت الدراسة 39 حالة تخفيض في العملة، من بينها 24 حالة لدول نامية، وذلك بسعر صرف ثابت لمدة 10 سنوات وبرقابة على سوق الصرف، واستخدمت المؤشرات التالية:

* صافي الأصول الأجنبية /M1 .

* الائتمان المحلي للقطاع العام / إجمالي الائتمان.

* سعر الصرف الحقيقي.

* نمو الائتمان.

3- فترة التسعينات

[1]Ibid, p35.

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى من 1990 إلى 1995.

- المرحلة الثانية من 1996 إلى 1999.

أ- المرحلة الأولى من 1990 إلى 1995: نجد دراستين هامتين هما:

- دراسة (Edwards and Santaella) سنة 1993، تمت الدراسة على الفترة الزمنية من 1994 إلى 1977 ببيانات سنوية، وركزت الدراسة على 48 حالة من حالات تخفيض العملة (26 منهم من خلال برنامج لصندوق النقد الدولي)، بالنسبة لمؤشراتها هي نفس مؤشرات دراسة Edwards ، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كالممارسة السياسية الديموقراطية، العنف السياسي، وتعتبر هذه الدراسة أول من تحدث عن المؤشرات غير الاقتصادية.

- دراسة (Echengreen, Rose and Wyplosz) سنة 1995، تعتبر هذه الدراسة من أضخم الدراسات التي تمت خلال التسعينات من حيث طول الفترة محل الدراسة من 1959 إلى 1993 ببيانات ربع سنوية، ومن حيث عدد المؤشرات التي ام وضعها لهذه الدراسة (25 مؤشرا)، وركزت على دراسة أزمة العملة وقامت بتصنيفها كالآتي:

* عدد 33 أزمة عملة ذات طابع هجمي ناجح.

* عدد 45 أزمة عملة تم الدفاع عنها من الدول التي تعرضت لها بنجاح.

وتقيس مؤشرات الانذار المبكر التي تم اعتمادها احتمالات كلا من الدفاع الناجح ضد الأزمات، تخفيض العملة، التعويم، التثبيت، وأي أحداث أخرى تتعلق بالأزمات.[1]

ب- المرحلة الثانية من 1996 إلى 1999 : من بين الدراسات نذكر:

[1]Ibid, p 36.

– دراسة (Kaminsky and Reihart) سنة 1996، تمت هذه الدراسة في الفترة من 1970 إلى 1995 ببيانات شهرية، وركزت على 20 دولة، منها 5 دول صناعية و15 دولة نامية، كما تم دراسة 76 حالة أزمة عملة و25 حالة أزمة مصرفية، وتم اختيار سلوك المؤشرات قبل وبعد الأزمة، ومقارنة سلوك هذه المؤشرات بسلوكها خلال فترة الاستقرار مستعملا في ذلك طريقة الإشارات.

– دراسة () سنة 1996، تمت على الفترة الزمنية من 1988 إلى 1995، وركزت على كل من فرنسا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، واعتمدت على أربع مؤشرات وهي: معدل البطالة، فجوة الإنتاج، التضخم، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لدراسة آلية سعر الصرف ودورها في إنهاء الأزمة من تلقاء نفسها.

كل هذا بالإضافة إلى ظهور دراسات أخرى لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الباحثين في هذا المجال، ولا يمكن الإلمام بها والإشارة إليها جميعا في هذا البحث واكتفينا بذكر أهم الدراسات.

ثالثا– أهمية إنشاء وحدات للإنذار المبكر والوقاية من الأزمات المصرفية

هناك مجموعة من الدوافع والأسباب وراء المطالبة بإنشاء جهاز الرصد والانذار المبكر والاستعداد والوقاية من الأزمات المالية والمصرفية على وجه الخصوص، وذلك نظرا لما يتميز به القطاع المصرفي من حساسية في تعاملاته، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:[1]

– تزايد التوجه نحو التكامل بين الأنظمة المالية عالميا ساهم في تقليل قدرة إدارات البنوك على الاستجابة للتغيرات السريعة، والتي قد ينتج عنها العديد من المخاطر وخاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي والمالي.

– اهتمام الكثير من الاقتصاديين بأهمية التنبؤ بالأزمات المصرفية نظرا لارتفاع تكلفة التصحيح عند حدوث تلك الأزمات، حيث يمكن تحديد الأزمة المصرفية إذا تجاوزت تكلفة إصلاح 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

– مساعدة صناع القرار في التعرف على أية اختلالات تحدث واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف أولا بأول قبل تفاقم الوضع وحدوث الأزمة.

[1] نظام الانذار المبكر والاستعداد والوقاية لأزمات الجهاز المصرفي والمحتملة الحدوث، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 217، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أكتوبر 2009، ص 50.

– سوف يساعد تحليل البيانات والمؤشرات المتاحة عن القطاع المصرفي في التنبؤ المبكر بأية مخاطر يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي.

– يؤدي استخدام أنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر إلى إتاحة المعلومات المالية التفصيلية والدقيقة بشكل دوري، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية باحتمالات حدوث الأزمة المصرفية.

المطلب الثاني: نماذج الانذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية ومؤشراتها

يخضع نظام الانذار المبكر في بناءه إلى مرحلة مهمة جدا، تتمثل في تحديد المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها وإلى مجموعة المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة الأزمة.

ومن بين النماذج والمؤشرات المستخدمة في الأزمات المصرفية ما يلي:

أولا– نماذج الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية

1– نموذج CAMELS

يعرف هذا المؤشر بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.[1]

فقد بدأ استخدام هذا المؤشر سنة 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك البنك الاحتياطي الفيدرالي، ويمكن تلخيص أهم مميزات هذا المؤشر فيما يلي:[2]

– تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

– توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق–)ن البنك المركزي العراقي، ص 06 ، متاح على الموقع: https://www.cbi.iq/documents/**Ali**1.pd تاريخ الاطلاع 2015/12/30.

[2] عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم البنوك، ص 09، متاح على الموقع:-www.iefpedia.com/arab/wp content/uploads/2009/12/bbb.docتاريخ الاطلاع 2015/10/31.

– الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها.

– عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

– يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

– يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

وكما أشرنا سابقا يضم هذا النموذج:

– كفاية رأس المال.

– نوعية الأصول.

– نوعية الربحية.

– نوعية السيولة.

– الحساسية لمخاطر السوق.

2– نموذج المؤشرات

أصل هذه الطريقة أنها طورت من أجل اكتشاف نقاط التحول في دورة الأعمال، وبعدها استعملت في اكتشاف الأزمات المالية، تستعمل أساسا لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر بسلوكيات مختلفة في مرحلة الأزمة، وهي تعتبر كامتداد لطريقة الأحداث، بحيث تستخدم طريقة ثنائية الحد (0.1)، بحيث تعطي القيمة واحد (1) في حالة الأزمة، وقيمة الصفر (0) في حالة العكس أي عدم وجود أزمة، وهذا بعد تحديد الإطار الزمني للدراسة.

في هذا النموذجتقسم المتغيرات على ثلاث قطاعات:[1]

- مؤشرات القطاع النقدي: كالمضاعف النقدي، نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي...الخ.
- مؤشرات القطاع الخارجي: كمعدل التبادل التجاري، تغيرات سعر الصرف، الاحتياطيات، الصادرات والواردات...الخ.
- مؤشرات القطاع المالي: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار الأسهم...الخ.

في هذه الطريقة يتم تحديد لقيمة كل متغير عتبة $\bar{X}_t^j$ ، أكبر من قيمة المؤشر X_t^i التي يبدأ منها تقديم إشارات الإنذار من طرف النظام، تعلن عن إمكانية حدوث أزمة في فترة زمنية محددة والتي تسمى أفق الإشارة للتنبؤ بالأزمة، والتي تكون عادة 08 أشهر، 12 شهرا، 24 شهرا، وعلى هذا الأساس فالمؤشر X_t^i يرسل إشارة ثنائية الحد S_t^i بحيث يأخذ القيمة "1" إذا كانت $\bar{X}_t^j$ أكبر من X_t^j ، ويأخذ القيمة " 0 " في حالة العكس.

$$S_t^j = \begin{cases} 1 & S_j \left| X_t^j \right| \rangle \left| \bar{X}_t^j \right| \\ 0 & S_j \left| X_t^j \right| \langle \left| \bar{X}_t^j \right| \end{cases}$$

والمؤشرات التي يتم الحصول عليها تكون ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الإشارات

	حدوث الأزمة خلال الفترة (t)	عدم حدوث الأزمة خلال الفترة (t)
المؤشر يكشف أزمة	A	B
المؤشر لا يكشف أزمة	C	D
	إجمالي الأزمات التي سوف تحدث	إجمالي الأزمات التي لن تحدث

[1]GraceilaKaminsky, Saul Lizondo, leading indicators of currency crises, IMF, staff papers, n 01, march 1998, p22.

B+D =	A+C =	

Source: Dehove Mario, crises financières: deux ou trios choses que nous savons d'elles que nous apprend l'approche statistique des crises financières, document de travail, conseil d'analyse économique, France, avril 2003, p 12.

حيث:

– A: تعبرعن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات صحيحة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر وتبع ذلك حدوث أزمة خلال t شهر.

– B: تعبر عن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات خاطئة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر ولن لم يتبع إصدار تلك الإشارة حدوث أزمة خلال t شهر.

– C: تعبر عن عدد الشهور التي لم يصدر فيها المؤشر أية إشارات لوقوع الأزمة، على الرغم من وقوع أزمة خلال t شهر.

– D: تعبر عن عدد الشهور التي لم يتم خلالها إصدار أية إشارة لوقوع الأزمة، وبالفعل لم تقع أزمة خلال t شهر.

وعلى أية حال يمكن القول بأن الإشارات الصحيحة هي عند A و D ، ففي حالة A يكون بالفعل تم إصدار إشارة وتتبع بوقوع أزمة خلال t شهر، وفي حالة D لا يقوم المؤشر بإصدار أية إشارة بوقوع الأزمة وبالفعل لا تقع، فقد وجد من الناحية التطبيقية أنه لا يمكن أن يقوم مؤشر بإصدار إشارات صحيحة دون إصدار أية إشارة خاطئة.[1]

يمكننا إضافة نسبتين يمكننا إضافة نسبتين أوليتين هما:

- نسبة الأزمات التي من الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي(C+A)/A
- نسبة الأزمات الخاطئة الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي (D+B)/B

وعليه يمكن بناء مؤشر مركب انطلاقا من الاحتمال الشرطي، هذا المؤشر المركب يطلق عليه مصطلح ضجيج الإشارات الجيدة.[1]

[1] أحمد عربي مدبولي، التنبؤ بأزمات العملة في الأسواق الصاعدة وسياسة تجنبها، دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 84.

ضجيج الإشارات الجيدة = $\frac{(D+B)/B}{(C+A)/A}$

يمكن حساب حالة الهشاشة في الاقتصاد في صورة كمية، بحساب عدد المؤشرات التي تعطي إشارات تدل على عدم الاستقرار، ويمكن معرفة قدرة السلطات على مواجهة أزمة مقبلة، فبمعرفة توزيع المؤشرات يمكن معرفة المستوى الحرج أي المنطقة الحرجة لهاته المؤشرات، وعندما تكون نسبة المشاهدات لها تظهر سلوكا غير معتاد بذلك يتم التنبؤ بقرب الأزمة ويكون من الصعب تجنبها، وعندما يتعدى فيها المؤشر (القيمة الحرجة) معبرا عن وضع أزمة يكون هناك احتمالين:[2]

– الأول: أن الأزمة تقع في وقت محدد بعد إعطاء الإشارة، يمكن القول عن الإشارة أنها صحيحة.

– الثاني: أن الأزمة لا تقع في الوقت المحدد وبالتالي تكون الإشارة خاطئة، فقد وجد أنه من الصعب تحديد التوقيت الدقيق والمناسب لتوقع حدوث أزمة مصرفية أو مالية.

3– نماذج بروبيت (Probit)

يتم من خلال هذه النماذج تحويل المتغيرات (هذه المتغيرات يتم تحديده بناء على اختبارات إحصائية بالتطبيق على اقتصادات الدول محل الدراسة) المستخدمة في التعبير عن الأزمة المالية أو المصرفية إلى متغيرات ثنائية، وذلك باستخدام عتبة محددة لتلك المتغيرات، حيث تعبر القيم الأعلى من هذه العتبة عن حالة أزمة وتأخذ القيمة " واحد "، بينما تعبر القيم الدنيا عن حالة استقرار وتأخذ القيمة " صفر"، بعد ذلك يتم تقدير احتمال حدوث أزمة مالية من خلال تقدير احتمال الحصول على القيمة واحد للمتغير الثنائي (وهي القيمة المعبرة عن أزمة مصرفية) وذلك باستخدام نموذج انحدار بين المتغيرات المفسرة للمتغيرات الثنائية للأزمة المالية وهذه المتغيرات الثنائية.[3]

[1] GraceilaKaminsky, Saul Lizondo, opcit, p 12.

[2] فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[3] نفس المرجع، ص 241.

هذه المنهجية لا توضح حدة الأزمة المتوقعة كما هو الحال في نموذج الإشارات، حيث يقدر فقط احتمال تخطي المتغيرات الثنائية للعتبة الحرجة دون تحديد الفرق بين قيمة هذه العتبة والقيمة المتوقعة للمتغيرات الثنائية، إلا أنه عن طريق هذا النموذج يمكن تحديد الاقتصادات التي يمكن أن تقع بها أزمة مالية وتحديد توقيت حدوث تلك الأزمات.

نشير إلى إن استخدام هذا النموذج يؤدي إلى التخلص من مشكلة عدم تجانس تباين الحد العشوائي باعتماده دالة التوزيع الطبيعي الاحتمالي المتراكم وفق الصيغة التالية:

$$Ln(P) = a + bX$$

4- نموذج الانحدار اللوجستي (logit models)

هناك علاقة ارتباط قوية بين مجموعة من المؤشرات وعدم الاستقرار المالي، يمكن تحديدها بالاعتماد على نماذج إحصائية وهو الانحدار اللوجستي، حيث يستخدم هذا النموذج لتقدير مساهمة كل مؤشر في احتمال حدوث عدم الاستقرار المالي، فقد تم اقتراح نماذج الانحدار اللوجستي لتقدير مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المالية من قبل مجموعة من الاقتصاديين، حيث جمعوا بين مؤشرات الحيطة الكلية ومتغيرات الاقتصاد الجزئي، ومنهم من اعتمد على مؤشرات مستمدة من ميزانيات وحسابات الشركات.

هذا النموذج يعتمد الصيغة التالية:

$$Ln(P/1-P) = a + bX$$

حيث P عبارة عن نسبة احتمال وقوع الحدث المدروس إلى حجم العينة، و (1-P) يمثل احتمال عدم حدوث الحدث.

ثانيا –مؤشرات الأزمات المصرفية

يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات مرتبطة بالاقتصاد الكلي وأخرى مرتبطة بمؤشرات السلامة المصرفية.

1- مؤشرات الحيطة الكلية

تشير مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، لذلك احتلت اهتمام كثير من البنوك المركزية[1]، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في الحفاظ على الوحدة الشاملة للنظام المصرفي للبلد، لذلك نحتاج لامتلاك نظام إشراف فعال وقوي لضمان الاستقرار المالي.

وتنبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي والمصرفي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر.[2]

وعموما يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط التالية:[3]

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.

- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.

- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة من المؤشرات.

- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات وتعمل على التقليل من حدتها.

2- مؤشرات الحيطة الجزئية (CAMELS)

تتراوح درجات التصنيف في هذا النموذج بين " 1" وهو الأفضل و "5" وهو الأسوأ وفي ما يلي التصنيفات التي يتم إعطاءها للبنوك[4]:

[1]Ephilip Davis and DilrubaKarim, macroprudential regulation the missing policy pillar , European Union, 8 th June 2009, p 05, available athttps://www.brunel.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0016/82123/0930.pdf visited 01/02/2016

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، 03.

[3]Owen Evans and others, macroprudential indicators of financial system soundness, occasional paper 192, IMF , April2003, p 03, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/192/OP192.pdf visited 01/02/2016

[4]خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

- قوي "1": يعني إعطاء هذا التصنيف للبنك بأنه يتمتع بمركز مالي سليم ولا يوجد عنه مشاكل جوهرية، وفي هذه الحالة فإن البنك يحتاج إلى رقابة أقل من اعتيادية.
- مرضي "2": ويعني هذا التصنيف أن البنك يتمتع بمركز مالي سليم، إلا أنه يوجد لديه العديد من المشاكل معروضة بصورة جيدة للإدارة وهي تحت السيطرة، وفي هذه الحالة فإن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك تكون رقابة اعتيادية.
- عادل "3": في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة بحاجة إلى معالجة فورية من قبل الإدارة، وإذا لم تقم الإدارة بمعالجة هذا المشكل فإن الوضع سوف يتفاقم عند البنك، وعليه فإن مستوى الرقابة على البنك يجب أن تكون فوق اعتيادية، وقد يطلب من البنك في هذه الحالة برنامجا تصحيحيا.
- حدي"4": في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة، وإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فإن البنك قد يتعرض للإفلاس، إن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك يجب أن تكون حثيثة، ويجب أن تتم زيارة البنك من قبل السلطات الرقابية على فترات متقاربة، يضاف إلى ذلك فإن السلطات الرقابية قد تطلب من البنك وقف بعض النشاطات.
- غير مرضٍ"5": في هذه الحالة يكون احتمال تعثر البنك أو إفلاسه مرتفعا، حيث أن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل حادة وغير مسيطر عليها من قبل إدارة البنك.

والجدول التالي يلخص درجات التصنيف المختلفة والإجراءات الرقابية المتخذة.

الجدول رقم (9) : درجات تصنيف البنوك والإجراءات الرقابية

درجة التصنيف	حالة البنك	الإجراءات الرقابية
1- قوي	- سليم من كل النواحي.	- لا يتخذ أي إجراء.
2- مرضٍ	- سليم نسبيا مع بعض المشاكل.	- رقابة اعتيادية.
3- عادل	- مشاكل حادة.	- رقابة فوق اعتيادية.
4- حدي	- خطر الإفلاس والفشل.	- رقابة ومتابعة ميدانية.
5- غير مرضٍ	- احتمالية الفشل والتعثر.	- إشراف كلي.

المصدر: خالد أمين عبد الله، نظام تصنيف البنوك المركزيةللبنوك الخاضعة لرقابتها- المحلية والأجنبية- ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع، ديسمبر 2011، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، ص 43.

3- مؤشرات الاقتصاد الكلي

يؤثر الجهاز المصرفي ويتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي ، حيث أن بعض التطورات الاقتصادية تستبق بأزمات مصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشتمل ما يلي:

-النمو الاقتصادي.

- ميزان المدفوعات.

- التضخم.

- معدلات الفائدة وأسعار الصرف.

- ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم.

- آثار انتقال العدوى.

- الاقتراض والاستثمار الموجه.

والجدول التالي يلخص مؤشرات الأزمات المصرفية

الجدول رقم (10): مؤشرات الحيطة الكلية والحيطة الجزئية

مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1- كفاية رأس المال:	**1- النمو الاقتصادي:**
- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.	- مجموع معدلات النمو.
- التوزيع التكراري لمدلات رأس المال.	- تدهور القطاعات.
2- جودة الأصول	**2- ميزان المدفوعات:**
3- مؤشرات المؤسسة المقرضة:	- عجز الحساب الجاري.
- تركيزالائتمان القطاعي.	- كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي.
- الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية.	- الدين الخارجي بما في ذلك هيكل الاستحقاق.
- القروض غير العاملة.	**3- التضخم**
- القروض للمؤسسات العامة الخاسرة.	**4- أسعار الفائدة والصرف:**
- مخاطر الأصول.	- التغلب في أسعار الفائدة والصرف.
- الاقتراض المرتبط.	- مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
- مؤشرات الرفع المالي.	- قابلية سعر الصرف للاستمرار.
4- مؤشرات المؤسسة المقترضة:	- ضمانات سعر الصرف.
- نسبة الدين إلى حقوق الملكية.	**5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول:**
- ربحية الشركات.	- نوبات ازدهار الإقراض.
- مؤشرات أخرى لظروف الشركات.	- نوبات ازدهار أسعار الأصول.
- مديونية القطاع العائلي.	**6- إطار العدوى:**
5- سلامة الإدارة:	- العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية.
- معدلاتالإنفاق.	- الآثار الجانبية للتجارة.
- نسبة الإيرادات لكل موظف.	**7- عوامل أخرى:**
- التوسع في عدد المؤسسات المالية.	- الإقراض والاستثمار الموجه.
6- الإيرادات والربحية:	- لجوء الحكومة للنظام المصرفي.
- العائد على الأصول.	- التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
- العائد على حقوق الملكية.	
- معدلات الدخل والإنفاق.	
-المؤشرات الهيكلية.	
7- السيولة:	

– تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية. – التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. – الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. – نسبة القروض إلى الودائع. – هيكل استحقاق الأصول والخصوم. – تدابير سيولة السوق الثانوية. **8– الحساسية لمخاطر السوق:** – مخاطر سعر الفائدة. – مخاطر سعر الصرف الأجنبي. – مخاطر أسعار الأسهم. – مخاطر أسعار السلع. **9– مؤشرات خاصة بالسوق:** – أسعار السوق للأدوات المالية. – تصنيف الائتمان. – هوامش العائد السيادي.	

Source:Owen Evans and others, macroprudential indicators of financial system soundness, occasional paper 192, IMF , April2003, p 03, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/192/OP192.pdf visited 01/02/2016

والجدول التالي يبين الاختلاف بين مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية

الجدول رقم (11): المقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية والحيطة الجزئية

المؤشرات	الحيطة الكلية	الحيطة الجزئية
الهدف المباشر	تأثير الأزمة على نطاق المنظومة المالية الكلية	تأثير الأزمة على مستوى المؤسسات الفردية
الهدف النهائي	عدم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي	حماية المستهلك / المستثمر / المودع
نوع المخاطر	جزئيا (خارجية)	ذاتية
الارتباط وإمكانية انتقال الأزمة عبر المؤسسات	مهم	لا صلة لها بالموضوع
معايير الضوابط الاحترازية	من حيث الشدة على نطاق المنظومة من أعلى إلى أسفل	من حيث المخاطر على المؤسسات الفردية من اسفل إلى أعلى

Source: Claudio Borio, towards a macroprudentialm, frame work for financial supervision and regulation, Oxford University Press, 2004, p02.

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه بناء نظام إنذار مبكر

إن تحديد زمن وقوع الأزمات أمرا بالغ الصعوبة، ذلك أن النظرية الاقتصادية تصف حالات التوازن الاقتصادي، لكن من الصعب عليها تحديد التغيرات التي تقود لحالات عدم الاستقرار.

أولا– الصعوبات التي تواجه إمكانية التنبؤ بالأزمات

يمكن القول أن التنبؤ بتوقيت الأحداث غير المتكررة مثل الأزمات المالية شيء غاية في الصعوبة، فالأزمات المالية تنشأ عن متغيرات يكون من الصعب مراقبتها، ويزيد في تعقيدا في الأمر ندرة البيانات عن الأزمات، وهذا مشكل يقف أمام جهود الباحثين الرامية لتطوير النماذج الهادفة لتحديد مجموعة المؤشرات القيادية، فلذلك يجبر الباحثون على افتراض أن المعاملات المستخدمة في النماذج تشخص سلوك متغيرات معينة، ذلك حين تزيد حدة الأزمات وانتشارها، أيضا فإن هذه المعاملات متشابهة عبر الزمن وفيما بين الاقتصادات المختلفة.[1]

فالتغيرات التي تحدث في الأنظمة المالية، وزيادة التكامل بين الأسواق المالية تجعل بأن هذه الافتراضات غير صحيحة، هذه المعاملات كما أشرنا سابقا تختلف عبر الزمن وفيما بين الاقتصادات، كما أنها تختلف في اقتصاد دولة ما عبر الزمن، ولذلك يمكن القول بأن عدم توفر البيانات الكافية يقف عائقا أمام اختبار مثل هذه الافتراضات.[2]

كما وجد أن النماذج التي لا تتضمن ردود الفعل السياسية لا تحقق نجاحا كبيرا، فصنع السياسة سواء المالية أو النقدية أو التجارية وردود الفعل اتجاهها والخصائص الهيكلية لاقتصاد ما وتغير سياسة الفاعلين المحليين والأجانب في الأسواق كلها أمر تساعد في حل الأزمات، حيث أن هناك بعض المؤشرات لها دور كبير في نماذج التنبؤ بالأزمات المالية مثل المؤشرات الدالة على الشعور السائد في السوق، وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنه من الصعب قياسها، كما أن بعض المؤشرات ذات الصلة بالأزمات المالية ولكنها غير فعالة ذلك لأنها تميل إلى التأخر في إصدار الإشارات خلال فترة حدوث الأزمة المالية.

[1] فؤاد علوان، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2] Sunil Sharm, the challenges of predicting economic crises, IMF, June 1999, p 42, available at https://www.imf.org/external/Pubs/FT/irb/2001/eng/.../Index.htm visited 20/12//2015.

فتحديد مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم رصد الأزمات المالية مستقبلا في وقت مبكر بما فيه الكفاية وبدرجة كبيرة من الدقة مع عدم إعطاء مؤشرات خاطئة للأزمات المالية، يعد موضوعا غاية في الصعوبة، وإن أمكن تحديد تلك المؤشرات فإن فائدتها تقل لأنها تؤدي إلى تغيير السلوك، حيث أن الأسواق تأخذ في الحسبان فتعجل بوقوع الأزمة المالية قبل موعدها المفترض من خلال توقع حدوثها، وأن صناع القرار يتخذون جملة من الترتيبات والإجراءات للحيلولة دون وقوعها، ولذلك تفقد تلك المؤشرات قدرتها على التنبؤ.[1]

ثانيا– التحديات التي تواجه بناء نظام إنذار مبكر

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه عملية بناء وتصميم إنذار مبكر خاصة في ظل موجات التحرر المالي والتكامل بين مختلف الاسواق والعولمة المالية فيما يلي:[2]

– عدم توافر بيانات شهرية أو ربع سنوية، كما أنها إن وجدت تكون غير منتظمة.

– لا توجد مؤشرات يمكن من خلالها جزم التنبؤ بصورة معينة، وذلك لوجود متغيرات خارج النموذج يمكن أن تؤثر على توقعات النموذج مثل الأحداث السياسية.

– هناك تحديا آخر يتمثل في ديناميكية الظروف الدولية التي تحيط بالأزمات المالية، فالأزمات المالية التي وقعت في عقد التسعينات كانت تحيط بها ظروف معينة، ولذلك فإن نظم الإنذار المبكر المصممة لها لا تصلح للأزمات المالية التي وقعت بعدها.

– يعد التحرير المالي وسيلة ضغط على نظم الإنذار المبكر المصممة، حيث أن التغيرات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال تؤدي إلى خلل في نظام الإنذار المبكر، وعليه لابد من توفر مرونة لتدارك تلك التغيرات لهدف رفع كفاءة نظم الإنذار المصممة.

– كما أن عدم كفاءة الأسواق المالية يعد تحديا آخر أمام بناء أنظمة الإنذار المبكر، فمؤشرات البورصة قد لا تعكس الوجه الحقيقي لبعض القطاعات الاقتصادية، ولذلك فإن المؤشرات المبنية على أساسها والداخلة في تصميم نموذج الإنذار المبكر تقلل من كفاءتها في التنبؤ.

[1] فؤاد علوان، مرجع سبق ذكر، ص 244.

[2] أمير ألفونس عريان حنا، مرجع سبق ذكره، ص ص 121– 122.

– أن عمليات غسيل الأموال تقف عائقا أمام كفاءة أنظمة الإنذار المبكر، ذلك لأن تلك الظاهرة تزيد من صعوبة تقدير القيمة الحقيقية للتدفقات المالية، كما أن اختلاف أسباب الأزمات المالية التي وقعت سابقا واختلاف تداعياتها على الاقتصادات المختلفة يعتبر تحديا أمام التنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

ثالثا– بعض التحفظات الواجب اتباعها عند تصميم نظام الإنذار المبكر

تتمثل أهم التحفظات التي نراها مناسبة عند بناء نظام الإنذار المبكر في:

– إذا كان تطبيق نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية سوف يختلف تأثيره من دولة متقدمة إلى دولة نامية، فلن يكون هذا الاختلاف في النظام ذاته، ولكن في حدوده الدنيا والعليا التي يتم تصميمها داخل النظام.

فمثلا: إذا كان انخفاض الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لدى دولة نامية يمثل خطرا عليها، حيث أن صادراتها للعالم الخارجي ضعيفة، إلا أن ذلك لن يؤثر في دولة متقدمة فمهما انخفضت احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية، حيث أنها يمكن أن تعوضها وبسرعة من صادراتها الكبيرة للخارج، وعليه سوف نجد الاختلاف بينهما في الحدود الدنيا من الاحتياطيات الدولية التي يجب أن لا تقل عن نسبة معينة إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة.

– العدوى المالية عبر الحدود، فهذا مؤشر يصعب قياسه أو التنبؤ به عند تصميم النظام (مثل دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بشكل كبير بدور العدوى المالية فيما بينها).

– نشير أيضا إلا أن الأزمات المالية والاقتصادية قد تحدث في بعض الدول المتشابهة في ظروفها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية، ولكن قد تكون الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأزمات مختلفة ما بين دولة وأخرى مثل (تايلاندا وماليزيا في الأزمة الأسيوية)، ولهذا فإن التعميم في تصميم وبناء نظام الإنذار المبكر غير مطلوب.

خلاصة الفصل

إن الأزمات المصرفية يترتب عليها سلسلة من الانهيارات تمس الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، ولهذا فإن الرشد الاقتصادي يستلزم ضرورة العمل على وضع آليات ومؤشرات لهذه الأزمات من خلال بناء وتصميم نظام للإنذار المبكر، هذا ما أشرنا إليه في هذا الفصل من

خلال تحديد مفهوم واضح لنظام الإنذار المبكر كآلية قادرة على توقع الأزمات والتنبؤ بها، بالإضافة إلى الخطوات الواجب اتباعها عند تصميمه، مع الإشارة إلى أهم النماذج والدراسات التي تناولت الموضوع وعلى وجه الخصوص دراسة صندوق النقد الدولي.

في الأخير تناولنا النماذج المستخدمة في توقع الأزمات المصرفية وطريقة عملها خاصة نموذجي الإشارات والأحداث، مع تحديد التحفظات الواجب أخدها بعين الاعتبار عند بناء وتصميم نموذج للإنذار المبكر للأزمات المصرفية.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لمؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد

بعد التحليل النظري للأزمات المالية بصفة عامة، والأزمات المصرفية على وجه الخصوص ومؤشراتها، نحاول في هذا الفصل القيام بدراسة أو بتصميم نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومجموعة من المتغيرات المصرفية التي تؤثر على المصارف والبنوك، وتعتبر كمؤشرات بقرب حدوث أزمة مصرفية، وكذلك العمل على تحديد علاقة هذه المتغيرات واتجاهاتها أمام متغير الأزمة المصرفية، وكل ذلك يتم على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري ويتم كل هذا انطلاقا من النظريات والأدبيات الاقتصادية التي تناولت الأزمات المصرفية ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها.

إن بناء النموذج يتطلب تحديدا واضحا للظاهرة المراد التنبؤ بها، وكذلك العوامل التي لها دور في تفسيرها والتأثير عليها، وحتى يتسنى لنا بناء هذا النموذج الكمي يجب علينا صياغة نموذج مكون من معادلة خطية، وعموما يمر بناء أي نموذج قياسي بمجموعة من المراحل الأساسية تتمثل الأولى في تعيين النموذج (مرحلة إعداد الفروض)، ثم مرحلة تقدير المعلمات (معلمات النموذج واختبار الفروض)، تأتي بعدها مرحلة تقييم المعلمات وفي الأخير اختبار صلاحية النموذج ومقدرته على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة محل الدراسة، ولكن قبل ذلك نعرج على مدخل خاص بالجهاز المصرفي الجزائري وعليه هذا الفصل يضم ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

- المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج.

- المبحث الثالث: تشخيص النموذج.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلوخاصا بها، وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميمات، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات.

المطلب الأول : مرحلة الإصلاح الذاتي (62 – 1989)

قامت الجزائر في هذه المرحلة بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

- مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني (1962- 1965).
- تأميم البنوك الأجنبية (1966- 1967).
- الإصلاح المالي والمصرفي1971.
- قانون القرض والبنك1986.
- قانون استقلالية البنوك 1988.

أولا– مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني (1962– 1965)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وبدأت بإنشاء أربع مؤسسات رئيسية وهي:

الخزينة، بنك الجزائر، الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

1– الخزينة

أنشأت الخزينة في أوت 1962، وأسندت لها المهام التقليدية، مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.[1]

[1] عبد الرحمان بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، جامعة سطيف، الجزائر، 1999، ص 25.

2- البنك المركزي الجزائري

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي1963 وفقا للقانون رقم 62-149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.[1]

أسندت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي، ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما كلف البنك المركزي بشكل استثنائي ومرحلي بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.[2]

3- الصندوق الجزائري للتنمية

أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية في 7ماي 1963 بموجب القانون رقم 63- 165 ومنح صلاحيات واسعة، منها تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وتتمثل مهمته في جمع مدخرات الأفراد و العائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي : تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

ثانيا- تأميم البنوك الأجنبية (1966- 1967)

تقرر تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، ونتج عن ذلك ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي :

البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي.

1 – البنك الوطني الجزائري

أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.

[2] مفتاح صالح، الأداء المتميز للحكومات، مداخلة للملتقى الدولي الأداء المتميز للحكومات، جامعة بسكرة، يومي 8-9 مارس 2005، ص 50.

2- القرض الشعبي الجزائري

تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع، عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية، كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة، الفنادق، قروض للمجاهدين، البيع بالتقسيط.

3- بنك الجزائر الخارجي

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1967 وأسندت له مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الاقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى، كما أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك.[1]

إذن في هذه المرحلة واصلت الجزائر في بسط سلطتها السيادية من خلال تأميم المصارف الأجنبية.

ثالثا – الإصلاح المالي والمصرفي1971

تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة 1971، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)، حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أن هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك (التوطين المصرفي)[2] ، إذ يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد، فيقوم هذا الأخير بمراقبة نشاطاها وتسيير حساباتها.

كما انبثق على هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما: مجلس القرض، اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

1 – مجلس القرض

تأسس مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30جوان 1971 وحسب المادة الأولى ينص على ((يحدث تحت سلطة وزير المالية، مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض)).

وقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية:

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2004، ص 190.

[2] عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 492.

– حسب المادة الرابعة: ((المساعدة على تعزيز علاقة القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد)).

– حسب المادة الخامسة: ((تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقرض)).

– حسب المادة الثامنة: ((الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود، والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج الاقتصاد الوطني)).

والملاحظ أن هذه المهام لم تتحقق وسبب ذلك أن مجلس القرض لم يباشر مهامه على الإطلاق.

2– اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية

أنشئت هذه اللجنة بموجب الأمر 71-47 المؤرخ في 30جوان 1971 وتنص المادة التاسعة منه على:

((تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية))، وأسندت لها المهام التالية:

– حسب المادة العاشرة: ((تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهنة....)).

– حسب المادة الحادية عشر: ((تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسة المالية وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية...)).

– حسب المادة الثانية عشر: ((دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها ودرس التدابير الكفيلة بتطوير استعمال اللغة الوطنية....)).

– حسب المادة الثالثة عشر: ((دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية.....)).

والملاحظ أيضا على مهام اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، انه لم يتحقق منها شيء وذلك أن هذه اللجنة لم تباشر عملها على الإطلاق.

ما يمكن الخروج به هو أن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية ومجلس القرض، أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه

الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات المبرمجة في المخططين الرباعي الأول (1970 – 1973) والرباعي الثاني (1974-1977).[1]

رابعا– قانون القرض والبنك1986

شهدت سنوات السبعينات تناقضات على مستوى التمويل، إذ تزايد دور الخزينة سواء من ناحية التمويل، أو كأداة لضبط الاقتصاد، في حين لم يكن للبنك المركزي أي إشراف أو توجيه للسياسة النقدية، واقتصر دوره على إمداد الخزينة بالأموال الكافية لتمويل المشاريع المخططة، ولهذا شرعت الدولة في بداية الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وعملية التطهير المالي، وفي هذا الشأن صدر القانون المتعلق بنظام البنوك والقروض بموجب الأمر رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية[2]، ومما جاء فيه:

– ((يعد بنكا كل مؤسسة تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:

– تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها.

– تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.

– تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

– تتولى تسيير وسائل الدفع.

– توظف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية.

– تساعد على تقديم جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها)).

– حسب المادة 18 ((تعد مؤسسة قرض كل مؤسسة لا تجمع بمقتضى قوانينها الأساسية إلا أصنافا من الموارد ولا تمنح من القروض إلا التابعة لهدفها...)).

– حسب المادة 19 ((يتولى على الخصوص البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض....)).

[1] نفس المرجع، ص 493.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 194.

- حسب المادة 37 ((يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة العمومية ديونا على الحساب، يقرر مبلغها الأقصى المخطط الوطني للقرض.....)).

بالنظر إلى هذه المواد يتضح لنا أن البنك المركزي استعاد دوره كبنك للبنوك، في حين تقلص دور الخزينة في نظام التمويل، كما تم أيضا بموجب هذا الإصلاح الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخيرا للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية، كما استعادت المصارف ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة المدخرات وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وتم تأسيس كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية.

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 ويتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف.

2- بنك التنمية المحلية

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل1985، يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

خامسا – قانون استقلالية البنوك 1988

صدر القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12جانفي1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وضمن هذا الإطار جاء هذا القانون كمتمم ومعدل للقانون 86-12، وبموجب هذا القانون يمنح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة.[1]

كما تم التغيير في بعض مواد القانون 86-12، فالمادة 2 من القانون 88-06، تنص على تعديل المادة 15 من القانون 86-12كما يلي: ((يكون رأسمال البنك المركزي ملكا للدولة وتسري على رأسمال مؤسسات القرض أحكام القانون رقم 88-06 ....)).

- المادة 19 من القانون 88-06 أعطت أهمية قصوى للمجلس الوطني للقرض.

[1] المادة 3 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

– المادة 25 إدراج مواد جديدة تخص الأحكام التنظيمية لطبيعة أعمال البنك المركزي ومجال تلك الأعمال كما تطرق القانون أيضا إلى صناديق المساهمة باعتبارها شركات تسيير القيم المنقولة التي تحوز الدولة فيها كل الأسهم مقابل الرأسمال المكتتب والمدفوع بشكل نقدي أو أسهم عينية حسب مفهوم الأحكام الواردة في القانون التجاري.

ويمكن حصر أهداف هذا القانون فيما يلي:

– منح استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

– دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

– كما أشرنا سابقا اعتبار البنوك مؤسسات ذات شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن الحسابي، أي خضوع نشاط البنك ابتداء من هذا التاريخ لقواعد التجارة.

– السماح لمؤسسات القرض باللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكن أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

– عدم إلزام المؤسسات بمبدأ التوطين البنكي.

إن الملاحظ على فترة الثمانينات أنها مرحلة للتقنين والتشريع لمرحلة قادمة للتنفيذ، إلا أن الأحداث التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 أفرزت اتجاها آخر لمسار الاقتصاد الجزائري وذلك بالانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأسمالي المبني على ميكانيزمات السوق، ولمواكبة ذلك صدر قانون النقد والقرض، هذا القانون الذي تزامن مع إعداد اتفاقيات التثبيت مع صندوق النقد الدولي، وهكذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات وهي مرحلة الإصلاحات المدعومة.

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات المدعومة (89– 1998)

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية، فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أداؤها، ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في:[1]

- تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي.
- تزايد عبء المديونية وخدمة الدين.
- أحداث أكتوبر وما ارتبط بها من انعكاسات على الحياة السياسية والتوجهات الاقتصادية للجزائر.

في خلال هذه الظروف المشار إليها صدر القانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل1990.

[1] زكرياءدمدوم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

أولا – مبادئ قانون النقد والقرض

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14أفريل1990 نصا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، إذ حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأدائه، ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ.[1]

1– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.

2– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

بعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منع تداخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي.

فالخزينة في السابق كانت تلعب دورا أساسيا في الحصول على التمويل اللازم وذلك باللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي، مما خلق كما أشرنا تداخلا بين الصلاحيات وبين الأهداف .

3 – الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوى نظام التمويل.

لكن بصدور القانون 90-10 أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة.[2]

ومن ثمة أصبح منح الائتمان لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4– إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 496.

إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية لاحتكاره عملية الإصدار النقدي.

ولكن بصدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد، وبرزت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وهي مجلس النقد والقرض وجعلها:

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- موجودة في الدائرة النقدية ليضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5 – وضع نظام بنكي على مستويين

لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كآخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، أيضا فإنه نتيجة لترأس البنك المركزي للنظام النقدي أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة الأهداف النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

ثانيا – أهداف قانون النقد والقرض

جاء هذا القانون للانتقال من نمط التسيير المركزي إلى قواعد وآليات اقتصاد السوق وكان يرمي إلى تحقيق نوعين من الأهداف: أهداف اقتصادية، وأهداف نقدية مالية.

1 – الأهداف الاقتصادية

تتمثل في:

- إيقاف التسيير الإداري في القطاع المالي، أي لابد للمؤسسات المالية والبنكية أن تقوم بالعمليات المحددة في القواعد الاحترازية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي فحسب المادة 183 من قانون النقد والقرض ((العمل على تشجيع الاستثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب للقضاء على البطالة ونقل التكنولوجيا...)).

– المادة 171 رسمت الآليات التجارية للقطاع البنكي منها إلغاء التمييز بين المتعامل الخاص والعمومي والمساواة بينهما فيما يخص الحصول على المنتجات البنكية.

– انفتاح الوظيفة البنكية على رأس المال الأجنبي أو الوطني للقضاء على احتكار القطاع العمومي.

– المادة 174 وضعت ضمانات فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد للمستثمرين الأجانب.

2 – الأهداف النقدية والمالية

– استعادة البنك المركزي لدوره كسلطة نقدية وذلك من خلال:

– المادة 04: ((له حق امتياز إصدار الأوراق النقدية)).

– المادة12: ((التسمية الجديدة له بنك الجزائر)).

– المادة 44: ((يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ ويساعده في ذلك ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض ومراقبان...)).

– المادة58: ((يصدر البنك المركزي مجانا الأوراق النقدية، كما يساوي في إصدار النقد الكتابي ويراقبه ويسهر على ذلك.....)).

– إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثالثا – هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام النقدي الجزائري، سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي أو مختلف البنوك، أو بالسماح للبنوك الأجنبية بأن تباشر أعمالها في الجزائر أو بإنشاء بنوك خاصة بموجب نفس الأحكام.

1 – بنك الجزائر

بعد صدور القانون 90-10 تغير اسم البنك المركزي وأصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11 ((مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ...)) وبهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير.[1]

ويسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ، ومجلس النقد والقرض.

1-1 – المحافظ ونوابه

[1] محفوظ لعشب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 35.

إن محافظ بنك الجزائر ونوابه يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في حالتين فقط العجز الصحي المثبت بسلطة القانون والخطأ الفادح.

يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ ورتبة كل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك، وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي (اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى....) كما يقوم بتمثيل السلطات العمومية أمام الهيئات المالية والدولية، كما يمكن أن تستشيره الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

1- 2 – مجلس النقد والقرض

هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر عوض المجلس الوطني للقرض ويتشكل من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة .

كما يؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين:

- وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر: فبصفته مجلس إدارة البنك يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، ويجوز له أن يحدد من بين أعضاءه لجانا استشارية ويحدد صلاحياتها وقواعدها، ويمكنه استشارة أي مؤسسة أو أي شخص.
- وظيفة السلطة النقدية في البلاد: باعتباره سلطة نقدية فإنه يسن القوانين البنكية والمالية المرتبطة بإصدار النقود وتغطيتها وشروط عمليات بنك الجزائر، كما يحدد شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبته، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت في المادتين 44 و45 من قانون النقد والقرض.

2 – البنوك التجارية[1]

بموجب المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها ((أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113....)) والتي تتمثل في:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

3 – المؤسسات المالية[2]

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها ((أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111 ...)).

كما يمكن للمؤسسات المالية بفعل قانون90-10 إجراء العمليات المرتبطة بالصرف والذهب والمعادن النفيسة والعملات الصعبة وتسيير القيم المنقولة والاستشارة المالية.

4 – البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

إن قانون النقد والقرض فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، شريطة أن يكون هذا التأسيس مرفقا بترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأسمال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام 90-01 المؤرخ في 4جويلية1990 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

وبصفة عامة فإن شروط تأسيس وإقامة فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر محددة في النظام 93-01 المؤرخ في 3جانفي1993 ، ومن بين الشروط المطلوبة نذكر ما يلي:

- تحديد برنامج النشاط.

[1] المادة 114 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990.

[2] المادة 115 من قانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990.

- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

رابعا – هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي

إن قانون النقد والقرض زود السلطة النقدية بآليات وهيئات للرقابة وذلك حتى يتسنى للنظام المصرفي ممارسة أعماله في نوع من الانسجام مع القوانين الصادرة في هذا الإطار ويتعلق الأمر ب:

1 – مركزية المخاطر

هي لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، حيث تكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض، طبيعة وسقف القروض، الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض بعد تحديد كل مخاطر القرض، وكل هذا منصوص عليه في المادة 160من قانون النقد والقرض، وعليه لا تمنح القروض من البنوك التجارية إلا بعد حصولها على كل المعلومات الخاصة عن المستفيد من القرض من مركزية المخاطر ليتمكن من إعادة تمويل خزينته.

كما صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل في اللائحة 92-01 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22 مارس 1992 وذلك بغية تحقيق الأدوار التالية :

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر أو منحها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية في ذلك.

2 – لجنة الرقابة المصرفية

لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك في المادة 134 منه ((تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة....)).

كما حدد هذا القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة المتواجدة بينها وبين بنك الجزائر وبقية الهيئات المصرفية الجزائرية، إذ تتألف اللجنة من المحافظ ونائبه وأربعة أعضاء يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان يتم اختارهما حسب كفاءتهما المصرفية والمالية يقترحهما وزير المالية وهذا حسب المادة 144.

وتمارس اللجنة أعمالها الرقابية على أساس تفقد الوثائق المستندية، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية للبنوك والمؤسسات المالية، ويمكن أن تمتد صلاحيات هذه اللجنة إلى طلب الإيضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبررا للتحفظ من قبل البنك أو المؤسسة المالية بدافع السر المهني، ونتيجة لممارسة العمليات الرقابية فإن هذه اللجنة تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير كالعقوبات التأديبية والمالية.

3– مركزية عوارض الدفع

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع وتتلخص في:[1]

- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المتعلقة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معنية.

4 – جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.[2]

خامسا – تعديلات قانون النقد والقرض

أدخلت على قانون النقد والقرض عدة تعديلات لعل أهمها تعديل 2001، 2003، 2009.

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 114.

[2] نفس المرجع، ص 116.

1 – تعديلات قانون النقد والقرض 2001

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري2001 أول تعديل للقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:[1]

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

فالمادة 3 من الأمر 01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاطا أو وظيفة أثناء ممارسة مهامهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية ذات طابعا ماليا أو نقديا أو اقتصاديا.

كما أن المادة 13 من الأمر01/01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أن المحافظ ونوابه يعينون لمدة 6 و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة.

أما مجلس النقد والقرض فأصبح بموجب الأمر 01/01 يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس عشرة بدلا من سبعة أعضاء وتتمثل صلاحياته حسب المادة 10 في:
- للمحافظ صلاحيات استدعاء أعضاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله، أما الاجتماع فيعقد على أساس بلوغ النصاب أي ستة أعضاء على الأقل.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة، وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا.
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.
- يجتمع المجلس كل 3 أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه، أو كلما كانت الضرورة بمبادرة من الرئيس أو أربع أعضاء.

2 – تعديلات قانون النقد والقرض 2003

[1] نفس المرجع، ص 120.

يعتبر الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 10/90 وجاء هذا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي:[1]

– تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

– دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، ومن خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها .

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس والفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

3– تعديلات قانون النقد والقرض 2009

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى:

3–1– على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك

في هذا المجال تنص المادة 33 من الأمر 03/09 على أنه:

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.

[1] رشيد دريس، استراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 31.

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد.

– إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنكا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 في المائة ومنح نسبة 51 بالمائة من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.

– منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008، وخصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية، والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري.

– تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسيرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، وإلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد ووضعها المالي، ويخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تحول دون تعرضها للاختلال، وينشط في الجزائر حاليا 21 بنكا منها 6 بنوك عمومية تسيطر على 90 بالمائة من الساحة المالية، مقابل حوالي 10بالمئة لصالح 14 بنكا عربيا وأجنبيا، كما تنشط في الساحة خمس مؤسسات مالية عمومية وخاصة أجنبية.

3-2- تعديلات خاصة بهيكل الجهاز المصرفي

بعد صدور القانون 10/90 بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع خصوصا بعد 1998 سنة الانتهاء من إنجاز برامج التصحيح الهيكلي وبصدور القانون 01/09 المؤرخ في 22 جانفي 2009 والذي تضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر .

4- تعديلات قانون النقد والقرض 2010

تم إصدار الأمر 03-10 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 24 أوت 2003، وتتلخص أهم التعديلات في:

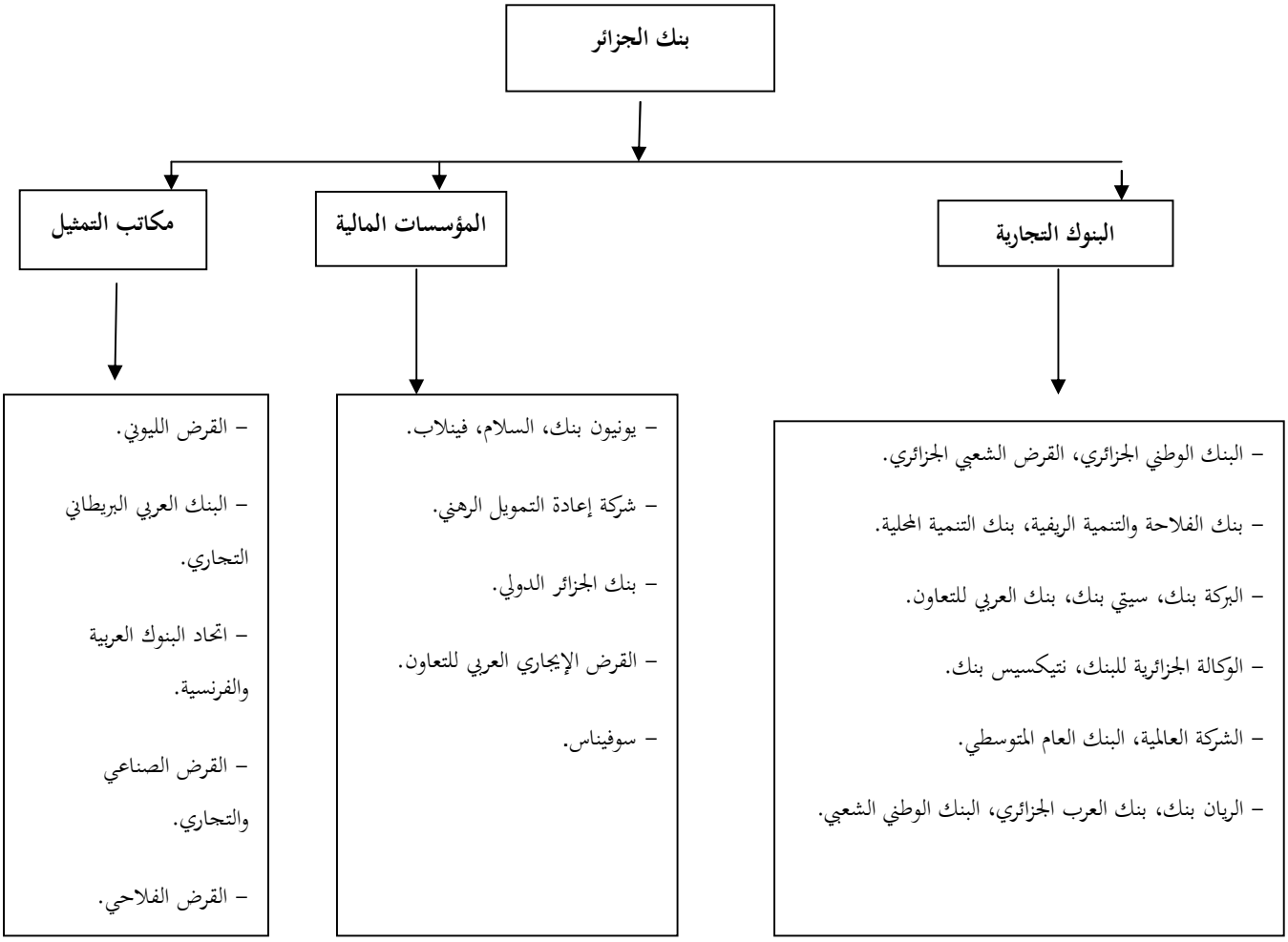
- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبار الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك.

- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي وذلك عن طريق التسيير المرن لسعر الصرف.

في الأخير نشير إلى الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري:

الشكل رقم (4): الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بنك الجزائر

من خلال هذه النظرة العامة على الجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات التي مر بها يتبين لنا أنه لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والاختلالات، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات مختلفة ناجمة عن التطورات والتغيرات الجارية على المستوى العالمي وبالأخص على المستوى المالي والمصرفي

المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج

لقد تم بناء النموذج القياسي انطلاقا من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية، والتي استخلصناها من الجانب النظري، ونعتقد أنها ذات أهمية في تأثيرها على الأزمة المصرفية.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمصرفية المستخدمة في النموذج

تضم المؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، والمتغيرات المصرفية (الأداء المصرفي) متغيرات جزئية، وحتى نحيط بهذه المؤشرات في الجزائر يجب علينا أن نحللها ونحلل تطورها خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2012 وذلك كمايلي:

أولا– تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات داخلية معبر عنها بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، عجز الموازنة، ومؤشرات اقتصادية خارجية متمثلة في رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

1– مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

تتضمن هذه المؤشرات عددا من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة وتتمثل أهمها:

– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

– معدل التضخم.

– معدل الفائدة الحقيقي.

– عجز الموازنة العامة.

أ- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (12): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر.

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قبل أزمة 2007 معدلات مرتفعة عموما، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة مما أثر على المداخيل وعلى الزيادة في المشاريع الاستثمارية، وبلغ أعلى مستوى له سنة 2003 وهي سنة مرتبطة ببرنامج الانعاش الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو إلى 7.2% ، أما في الفترة التي تلت الأزمة العالمية فقد ترتب على ذلك تراجع في المداخيل البترولية وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط من 147 دولار للبرميل إلى حوالي 40 دولار للبرميل (نتيجة تقلص الطلب العالمي ودخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود)، وهذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى الاحتياطات من العملة الأجنبية وذلك لمواجهة النفقات الكبيرة خاصة نفقات التسيير في شكل مخلفات أجور...الخ، ونفقات استثمار في شكل إجراءات اتبعتها الحكومة سنة 2008 تقضي برفع نصيب الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية، وكل هذا جعل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي متذبذب صعودا وهبوطا مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار البترول.

ب- معدل التضخم

الجدول رقم (13): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	0.33	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.53	3.51	4.8	5.7	3.9	4.52	8.89

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر.

الملاحظ على معدلات التضخم في الجزائر أنها معدلات متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث سجل معدل 0.33% سنة 2000، ما لبث أن بدأ يتزايد مع زيادة الانفاق الاستثماري (انفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية) في شكل مخططات وبرامج التنمية التي انتهجتها الجزائر (مخطط الانعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو....)، حيث سجلت نسبة 4.9% سنة 2008، ليسجل أعلى مستوى له في

سنة 2012 بنسبة تقترب إلى 9% (8.9%)، والتي أرجعها المحللون إلى كتلة الأجور التي عرفت زيادة معتبرة، كنتيجة عكسية لارتفاع مداخيل البترول، ما يمكن ملاحظته على التضخم في الجزائر أنه في الغالب مرتبط بطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري اي لا يمكن اعتباره تضخما مستوردا بأجمله وإنما يرجع للأسباب داخلية، وإلا لكان معدل التضخم انخفض سنة 2009 وهي سنة انهيار مستوى الأسعار عالميا (المنتجات الزراعية، الصناعية، العقارات)، وهذا بفعل انكماش الطلب العالمي جراء انعكاس الأزمة العالمية، إلا أن مستوى التضخم وصل في هذه السنة أي سنة 2009 إلى 5.7% .

ج– معدل الفائدة الحقيقي

الجدول رقم (14): تطور معدلالفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	8.2	4.3	7.1	5.4	3.5	6.6	5.7	4.3	3.1	2.3	6.4	3.8	3.1

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول أن أسعار الفائدة الحقيقية عرفت تطورا ملحوظا وهذا راجع للإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية في هذا المجال، حيث عمدت الجزائر إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج وذلك بهدف تحفيز وتعبئة الادخارولحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، حيث بلغ معدل الفائدة الحقيقي نسبة 8.2% سنة 2000، واستمرت معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة طيلة فترة الدراسة صعودا ونزولا مرتبطة في ذلك بمعدل التضخم.

د– عجز الموازنة العامة

الجدول رقم (15): تطور عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	9.68-	4.04	0.24	8.36-	7.09-	11.85-	13.52-	4.88-	7.55-
السنة	20009	2010	2011	2012					
المعدل	10.76-	11.57-	16.32-	20.54-					

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS ووزارة المالية.

من خلال تحليل الجدول رقم (15) يتبين لنا أن الميزانية العامة للدولة عرفت عجزا طول فترة الدراسة (2000- 2012) ماعدا سنتي 2001و 2002 أين عرفت فائضا طفيفا قدر ب 68.7 مليار دج و26 مليار دج بسبب ارتفاع الإيرادات مقارنة بالنفقات، لتعرف بعد ذلك عجزا مستمرا بلغ أعلى درجاته سنة 2012 بنسبة 20.54% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ارتفاع كبيرة مقارنة بسنة 2011، وهذا راجع إلى زيادة الانفاق الاستثماري ممثلا في البرامج التنموية (المشاريع العمومية المبرمجة).

2- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

تتمثل هذه المؤشرات في المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي ومنها:

- رصيد الميزان التجاري.

- رصيد ميزان المدفوعات.

أ- رصيد الميزان التجاري

الجدول رقم (16): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	12.3	9.61	6.71	11.14	14.2	26.27	34.06	34.24	40.06	7.78	18.2	27.9	20.17
النسبة	22.44	17.55	11.82	16.41	16.64	22.39	25.23	25.36	23.74	5.67	11.28	14.01	9.87

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن هناك تطورا مس الميزان التجاري وهذا راجع لعدة متغيرات اقتصادية شهدتها مرحلة الدراسة (2000-2012) والمتمثلة أساسا في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ويظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري سجل فائضا بقيم متذبذبة وذلك طول فترة الدراسة (2000-2012)، حيث سجل في سنة 2008 أعلى مستوى له بقيمة 40.6 مليار دولار وبنسبة 23.74% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر سنة 2009 ادنى مستوى بقيمة 7.78مليار دولار وبنسبة 5.67% من الناتج المحلي الإجمالي، وواضح أن القيمة المسجلة في سنة 2009 كانت نتاج تأثير الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار النفط، ثم ارتفع من جديد سنتي 2010و2011

بنسبتي 11.28% و 14.06% ، إلا أن هذا الارتفاع ما لبث أن تراجع سنة 2012 حيث سجل نسبة 9.87%وبقيمة 20.17 مليار دولار.

ب– رصيد ميزان المدفوعات

الجدول رقم (17): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	7.57	6.19	3.66	6.86	8.99	16.94	17.33	29.55	36.99	3.86	15.58	20.6	12.6
النسبة	13.81	11.29	06.44	10.10	10.53	16.41	15.11	16.7	21.63	2.81	9.66	10.07	06.16

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أن هناك تحسنا مستمرا في وضعية ميزان المدفوعات منذ سنة 2000، حيث سجل ما قيمته 7.57 مليار دولار وبنسبة 13.81 % من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود ذلك أساسا إلى التحسن في أسعار البترول، واستمر هذا الوضع حتى سنة 2009 والتي سجل فيها ميزان المدفوعات أدنى قيمة له قدرت ب 3.86 مليار دولار وبنسبة 2.81% من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008 وبنسبة 21.63% ، ويعود هذا الانخفاض الكبير في رصيد ميزان المدفوعات إلى التقلص والتراجع القوي في إيرادات المحروقات (انخفاض اسعار البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008)، بسبب تراجع الطلب العالمي على الطاقة كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة لسنوات 2010 و2011 و2012 فإن وضعية ميزان المدفوعات تحسنت ولو بشكل متذبذب يعكس إلى حد ما الحذر الذي لا يزال يكتسي المحيط الدولي فيما يخص الأزمة العالمية وتأثيراتها المحتملة.

ثانيا– تحليل بعض مؤشرات الأداء المصرفي

تتضمن هذه المؤشرات بعض المتغيرات الجزئية المرتبطة بطبيعة البيئة المصرفية وتتمثل عموما في:

– معدل العائد على الأصول (الربحية).

– مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة).

– مؤشر السيولة (الاحتياطات السائلة إلى الأصول).

– مؤشر القروض المتعثرة.

– مؤشر مخصصات القروض إلى القروض المعدومة .

أ– معدل العائد على الأصول (الربحية)

الجدول رقم (18): تطور معدل العائد على الاصول لدى الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000–2012

الوحدة :نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بنـــوك عمومية	0.23	0.26	0.51	0.37	0.19	0.30	0.75	0.87	0.99	1.33	1.25	2.1	1.93
بنـــوك خاصة	1.3	1.38	1.58	1.16	1.72	2.38	2.49	3.21	3.27	3.28	3.49	3.4	3.74
النســـبة الإجمالية	0.76	0.82	1.04	0.76	0.95	1.34	1.62	2.04	2.13	1.75	2.16	2.10	1.93

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من الجدول رقم (18) والخاص بمعدل العائد على الاصول في المصارف الجزائرية، نلاحظ أن الجهاز المصرفي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بنسبة 0.76%لكن بعد ذلك بدأت معدلات العائد ترتفع، إلا أن الملاحظ على ربحية الجهاز المصرفي الجزائري هو انخفاضها لدى البنوك العمومية حيث لم تتجاوز النسبة 1% طول الفترة من 2000 إلى 2008 عكس البنوك الخاصة التي سجلت معدلات مرتفعة وصلت إلى 3.27% سنة 2008، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة أداء المصارف العمومية وعدم كفاءتها وضعف اعتمادها على الإدارة الحديثة، بالإضافة إلى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عال من الأصول الإنتاجية يسمح بخلق صلفي ناتج مصرفي معتبر، وهذا ما يفسر ارتفاعا هاما في القروض غير الناجعة ضمن أصول البنوك العمومية، نشير في الأخير إلى أن أداء المصارف العمومية تحسن نوعا ما في السنوات الاخيرة من مجال الدراسة (2010، 2011، 2012) حيث سجل معدل العائد 1.25% ، 2.1% ، 1.93% على التوالي مما انعكس على ربحية الجهاز المصرفي بشكل عام.

ب- مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة)

الجدول رقم (19): نسب الملاءة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	7.64	8	8	10.1	10.4	12	15.95	12.94	16.54	26.15	23.64	23.77	23.62

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من تحليلنا للجدول الخاص بنسب الملاءة يتضح أن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية سجل نسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 7.64% سنة 2000 ، واستمرت هذه النسب المنخفضة سنة 2001 ب 8%، 2002 ب 8%، 2003 ب 10.1%، ويعود ذلك إلى ضعف نسبة ملاءة البنوك الخاصة طول هذه الفترة، لكن ابتداء من سنة 2006 بدأت نسب الملاءة في الارتفاع حيث سجلت نسبة 15.95%خلال هذه السنة (2006)، ليقفز المؤشر إلى 26.15% سنة 2009، غلا أنه وبالنظر إلى مكونات هذه النسب فإن الملاحظ حسب تقرير بنك الجزائر تفوق البنوك الخاصة على البنوك العمومية وهذا يمكن ارجاعه إلى كفاءة البنوك الخاصة وقدرتها على التحكم في نشاطها المصرفي، كونها تعود لرأس مال أجنبي أو عربي، كما أنها لا تتعرض لمخاطر كبيرة مقارنة مع ما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني، إلا أنه في السنوات 2010، 2011، 2012 ودائما حسب بنك الجزائر فإن هناك تقاربا كبيرا في مساهمة كل من المصارف الخاصة والمصارف العمومية، مما انعكس على ملاءة الجهاز المصرفي الجزائري حيث بلغت 23.62% سنة 2012.

ج- مؤشر السيولة (الاحتياطات السائلة إلى الاصول)

الجدول رقم (20): درجة السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	18.30	22.5	26.6	37.5	41.44	43.9	45.85	46.05	49.11	51.82	52.98	50.16	45.87

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم (20) والخاص بدرجة السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، أن درجة السيولة مرتفعة جدا في الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2010 بنسبة 52.98% ، وأدنى قيمة سنة 2000 بنسبة 18.30% ، يعكس ارتفاع درجة السيولة قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على مواجهة الطلبات المفاجئة للمسحوبات من الودائع.

د- مؤشر القروض المتعثرة (جودة الأصول، القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)

الجدول رقم (21): نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	3.1	2.84	2.82	4.22	2.82	5.33	4.55	4.13	3.5	1.74	8.37	4.97	11.7

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (21) نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري سجل أعلى قيمة لنسبة الديون المتعثرة سنة 2012 حيث بلغت نسبة 11.7% ويعود سبب ارتفاع قيمة هذه الديون إلى انخفاض قدرة المقترضين على السداد، وهذه النسبة كما يتضح من الجدول في ارتفاع مستمر، وهذا يدل على أن قرار منح القروض لا يتم على ضمانات بقدر ما يتم على جدوى المشروع، كما أن هذا الارتفاع راجع إلى تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار منح الائتمان، أيضا سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد، وارتفاع هذه النسبة (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) تشير إلى معاناة الجهاز المصرفي الجزائري في جانب جودة الأصول، والملاحظ أيضا من خلال معطيات الجدول أن قيمة هذا المؤشر تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات من بداية فترة الدراسة 3.1% حتى نهايتها 11.7%.

هـ- مؤشر مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة

الجدول رقم (22): نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	29	30	37.98	59.98	52.45	75.33	45.39	47.77	57.19	65.41	73.48	52.15	69.79

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

سجلت نسبة التغطية (نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة) أعلى نسبة لها سنة 2010 بنسبة 73.48%وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بمعنى أن المخصصات تغطي مانسبته 73.48% من القروض المعدومة .

المطلب الثاني: بناء النموذج القياسي

لقد تم بناء النموذج القياسي انطلاقا من الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت حول الأزمات المصرفية، وبناء على ما تم استعراضه في الجانب النظري للدراسة، وذلك في ظل المعطيات والبيانات المتاحة، وعموما فإن أي نموذج قياسي يمر بأربعة مراحل أساسية وهي:[1]

– المرحلة الأولى: تتمثل في تعيين النموذج أو ما يسمى بمرحلة إعداد الفروض.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة تقدير معلمات النموذج أو مرحلة اختبار الفروض.

– المرحلة الثالثة: وتتمثل في مرحلة تقييم معلمات النموذج.

– المرحلة الرابعة: تتمثل في اختبار صلاحية النموذج ومقدرته على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

أولا– متغيرات النموذج

يمثل المتغير التابع مؤشر الأزمة المصرفية (CB) وهو عبارة عن متوسط مرجح لكا من نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض (CNP)، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة (PC)، وقد تم استخدام هذين المتغيرين لدورهما في بيان أداء الجهاز المصرفي في جانب جودة الأصول كون هذا الأخير هو المحرك الأساسي للأزمات المصرفية.

إن مؤشر الأزمة المصرفية هو المتوسط المرجح لكل من:

– نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض (CNP).

– مخصصات القروض إلى القروض المعدومة (PC).

وقد تم حساب الأوزان النسبية لهذين المتغيرين بحيث تتناسب عكسيا مع الانحراف المعياري لهما وفق المعادلتين التاليتين:

$$W_{CNP} / W_{Pc} = S_{PC} / S_{CNP} \quad \text{.....(1)}$$

$$W_{CNP} + W_{PC} = 1 \quad \text{.....(2)}$$

بحيث:

– W : تمثل الوزن النسبي.

– S : تمثل الانحراف المعياري.

وفي الأخير يتم استنتاج قيمة المتغير المركب كما يلي:

[1] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 15.

$$CB = (W_{CNP} * CNP) - (W_{PC} * PC) \quad \text{.....(3)}$$

وعليه بحساب الانحراف المعياري لكل من مؤشر القروض المعدومة ومؤشر مخصصات القروض تحصلنا على:

- $S_{CNP} = 2.688$ وهو الانحراف المعياري لنسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض.
- $S_{PC} = 16.159$ وهو الانحراف المعياري لنسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة.

إذن تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$W_{CNP} / W_{PC} = 16.195 / 2.688 \quad \text{.....(4)}$$

بتعويض المعادلة (4) في المعادلة (1) نحصل على الأوزان النسبية التالية:

- $W_{CNP} = 85\%$ الوزن النسبي لنسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض.
- $W_{PC} = 15\%$ الوزن النسبي لنسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة.

واعتمادا على ما تم الاشارة إليه سابقا فإن المعادلة رقم (3) تصبح:

$$CB = 0.85CNP - 0.15PC \quad \text{.....(5)}$$

وقد وردت الاشارة السالبة في العلاقة للتعبير عن العلاقة العكسية بين نسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة ومؤشر الأزمة المصرفية.

إذن يمكن استنتاج مؤشر الأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2012 كما يلي:

الجدول رقم (23): استنتاج مؤشر الأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2012

الوحدة نسبة مئوية

PC مخصصات القروض المعدومة				**CNP القروض المعدومة**			
Wpc		Spc		Wcnp		Scnp	
15%		16.195		85%		2.688	
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات

CB الازمة المصرفية	1.394-	2.757-	2.89-	4.768-	4.91-	5.96-	2.441-
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	-
CB الازمة المصرفية	3.136-	4.996-	7.661-	3.089-	5.826-	0.291	-

المصدر: إعداد الطالب

بعد تحديدنا للمتغير التابع في الدراسة وهو مؤشر الأزمة المصرفية، نأتي إلى المتغيرات المستقلة والتي تم اختيارها وفقا للدراسات النظرية الخاصة بمحددات الأزمات المصرفية والتي قسمت إلى محددات اقتصادية كلية داخلية وخارجية، ومحددات مصرفية (تعكس الداء المصرفي للبنوك)، كما تم اختيار هذه المتغيرات وفقا لمدى توافر البيانات للفترة محل الدراسة وذلك بما يتناسب والاعتبارات العلمية، وعليه تم التعبير عن المتغيرات المستقلة كما تضمنها النموذج كما يلي:

- GDP: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: تميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي، خاصة وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي يشهدها القطاع الحقيقي في الاقتصاد، وتتلخص أهم ملامح العلاقة بين معدل النمو وبين حدوث هذا النوع من الأزمات في الآتي:

* تسبق حالة الركود الاقتصادي حدوث هذه الأزمات بفترة زمنية قصيرة قد تتجاوز بضعة أشهر.

* تكون فترة الركود الاقتصادي ذاتها مسبوقة بفترة رواج تتسم بالتوسع في الاقتراض المصرفي، الأمر الذي يعكس ارتباط هذه الأزمات بنقاط التحول في الدورات الاقتصادية.

* يتأثر مدى الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وحدوث هذه الأزمات بطبيعة هيكل الاقتصاد ويستدل على ذلك في الجزائر التي يعتمد اقتصادها على قطاع واحد بحيث أن أي تقلبات يتعرض لها قطاع النفط تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي.

- INF: معدل التضخم: حسب الدراسة التي قدمها Davis et Karim سنة 2008 فإن معدل التضخم يمارس تأثيرا موجبا وذات معنوية إحصائية على حدوث الأزمات المصرفية، ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي وقد يمهد لظهور مخاطر السوق.

– DB: عجز الموازنة العامة: من شأن هذا المؤشر أن يعيق عملية التحرير المالي كما أنه يؤدي إلى تأجيل إجراءات الحكومة بشأن تقوية ميزانية البنوك المتعثرة.

– INTR: معدل الفائدة الحقيقي: تظهر العلاقة من خلال أن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي يجبر البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع، مما يزيد من حجم الفجوة بينه وبين معدل العائد على القروض، حيث تتسم بطبيعة طويلة الأجل ذات معدلات شبه ثابتة يتعذر تعديلها، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تواجه البنوك انخفاضا في ربحيتها، وقد يترتب على نجاح البنوك في نقل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى المقترضين حدوث زيادة في نسبة القروض المعدومة.[1]

– BC: رصيد الميزان التجاري: يوضح هذا المؤشر أثر تحرير التجارة الدولية، فانخفاض وعجز الميزان التجاري يعكس تراجع أداء الصادرات وتباطؤ في النشاط الاقتصادي، كما يمكن اعتبار انخفاض رصيد الميزان التجاري مؤشرا للصعوبات التي يواجهها عملاء البنوك المشتغلين بأنشطة ذات علاقة بالتصدير، ومن ثمة تزايد احتمالات عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم خاصة منها المتعلقة بخدمة القرض.

– BP: رصيد ميزان المدفوعات: تم إدراج هذا المتغير للارتباط الوثيق في الغالب بين أزمات سعر الصرف وأزمات الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى أن تحرير الحسابات الرأسمالية يترتب عليها تدفقات رأسمالية قد تكون مصدرا أساسيا للتقلبات الاقتصادية خاصة في حالة كون الاقتصاد الوطني يفتقر إلى قطاع مصرفي قوي ويخضع لضوابط تنظيمية ورقابية كافية، فهناك دراسات عديدة أكدت أن بعض الأزمات المصرفية كانت مسبوقة بتدفقات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

بعد اختيار المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، نأتي إلى اختيار بعض المؤشرات المصرفية التي تعكس الأداء المصرفي وهي:

– ROA: معدل العائد على الأصول (الربحية): تساعد درجة كفاية رأس المال في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهي تعكس درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره، ولهذا يجب وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال وذلك من أجل امتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، ذلك أنه كلما انخفضت درجة المخاطر التي يواجهها البنك كلما كان أقل تعرضا للأزمات المصرفية.

– LA: السيولة: تعكس درجة السيولة قدرة البنك عل مواجهة التزاماته القصيرة الأجل باستخدام الأصول المحولة إلى نقد، وتعكس مخاطر السيولة احتمالية عجز النظام المصرفي عن الاستجابة لطلبات السحب مما يولد الذعر البنكي، هذا الأخير يولد استجابة سريعة للأزمة المصرفية.

[1]YeichiroIshihara ,opcit, p 05.

ثانيا: صياغة النموذج

بعد تحديدنا لمتغيرات الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، نقوم بصياغة متغيرات النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): متغيرات نموذج الدراسة

السيولة	كفاية رأس المال	معدل العائد على الأصول	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الميزان التجاري	عجز الموازنة	معدل الفائدة الحقيقي	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الأزمة المصرفية	اسمالمتغير
LA	CA	ROA	BP	BC	DB	INTR	INF	GDP	CB	الرمز

المصدر: إعداد الطالب.

نستخدم في الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لإجراء انحدار الأزمة المصرفية على مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، عجز الموازنة، سعر الفائدة الحقيقي، رصيد الميزان التجاري، رصيد ميزان المدفوعات، معدل العائد على الاصول كفاية رأس المال، سيولة الأصول، وذلك بهدف بلورة هذه المتغيرات في صورة كمية.

نشير إلى أن البيانات المحصل عليها كانت من مصادر مختلفة : البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، وزارة المالية، وزارة التجارة، المديرية العامة للجمارك...الخ، وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية التي تناولت الموضوع، وبما ينسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يتسم بنوع من الانغلاق.

المبحث الثالث: تشخيص النموذج

لقد قمنا ببناء النموذج القياسي التالي لاختبار الفرضيات المستخلصة من الاطار النظري، والتي تبين العلاقة بين مؤشر الأزمة المصرفية وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي ومؤشر الأداء المصرفي. وذلك على النحو الآتي:

$$CB = C + \alpha_1 GDP + \alpha_2 INF + \alpha_3 DB + \alpha_4 INTR + \alpha_5 BC + \alpha_6 BP + \alpha_7 ROA + \alpha_8 CA + \alpha_9 LA \quad \text{.....(6)}$$

المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج

يتم تقدير معلمات النموذج باتباع طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews8 ، وتظهر نتائج التقدير للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

الجدول رقم (25): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد للأزمة المصرفية في الجزائر للفترة 2000–2012

Dependent Variable : CB
Method : Least Squares
Date : 09/27/16 Time : 13 :37
Sample : 2000 2012
Included observations : 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.18671	3.127010	-4.536827	0.0019
INF	1.597147	0.270467	5.905138	0.0004
INTR	1.357437	0.300494	4.517357	0.0020
BC	0.167401	0.054887	3.049934	0.0158
LA	-0.119520	0.033263	-3.593196	0.0071

R-squared	0.854432	Meandependent var	-3.734723
Adjusted R-squared	0.781648	S.D. dependent var	2.190321
S.E. of regression	1.023497	Akaike info criterion	3.168050
Sumsquaredresid	8.380367	Schwarz criterion	3.385338
Log likelihood	-15.59233	Hannan-Quinn criter.	3.123388
F-statistic	11.73928	Durbin-Watson stat	2.960369
Prob(F-statistic)	0.001984		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 8

انطلاقا من الجدول رقم (25) يتم صياغة النموذج الخطي التالي:

$$CB = -14.1867061954 + 1.59714730948*INF + 1.35743717328*INTR + 0.16740056473*BC - 0.1195195853*LA$$

$$N = 13 \; R^2 = 0.854$$

$$DW = 2.96 \; F = 11.739$$

المطلب الثاني: التشخيص الاقتصادي والإحصائي للنموذج

لمعرفة مدى صلاحية النموذج يجب أن نقوم بتشخيصه من منظورين، الأول من الناحية الاقتصادية والثاني من الناحية الاحصائية.

أولا– التشخيص الاقتصادي

من خلال النتائج نلاحظ أن:

أ- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

- بالنسبة لمعلمة معدل التضخم: نلاحظ أن إشارته موجبة أي علاقة طردية بين معدل التضخم والمؤشر المفسر للأزمة المصرفية، أي يمارس معدل التضخم تأثيرا إيجابيا على المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية، وتفسير ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة، مما يؤدي إلى قيام الأفراد والمشروعات بتحويل النقود إلى سلع حقيقية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يضر بأداء الجهاز المصرفي، كما أن ارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي.

- بالنسبة لمعلمة معدل الفائدة الحقيقي: نلاحظ أن إشارته موجبة، أي علاقة طردية بين معدل الفائدة الحقيقي والمؤشر المفسر للأزمة المصرفية، وذلك أن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي يجبر البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع، مما يزيد من حجم الفجوة بينه وبين معدل الفائدة على القروض، حيث تتميز هذه الأخيرة بكونها ذات طبيعة طويلة الأجل وذات معدلات فائدة شبه ثابتة يتعذر تعديلها، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تواجه البنوك انخفاضا في ربحيتها كما قد يترتب على نجاح البنوك في نقل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى المقترضين ارتفاعا وزيادة في نسبة القروض المعدومة.

- بالنسبة لتأثير كل من معدل نمو الناتج وعجز الموازنة، فقد جاء غير معنوي عند مستوى 5% وبالتالي تم حذفه من الجدول الخاص بالنموذج، الأمر الذي قد يثير بعض التساؤلات لكونه يتناقض مع الدراسة النظرية، ذلك أنه بالرغم من الدراسات السابقة، خاصة دراسة (كامينسكيوراينهارت) سنة 1999 والتي قد بينت أن تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي يؤدي إلى حفز الأزمات الاقتصادية، مبررة ذلك بتأثير الدورات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يتحقق في نتائج هذه الدراسة ويمكن تفسير ذلك (عدم معنوية تأثير هذه المتغيرات) نظرا لطبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري، بكونه اقتصادا أحاديا وليس متنوعا، الأمر الذي ينعكس على ادائه الداخلي بنوع من الاستقرار النسبي، وبالتالي تقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية انطلاقا من الصدمات الداخلية.

ب- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

- بالنسبة لمعلمة رصيد الميزان التجاري نلاحظ أن إشارته موجبة أي علاقة طردية مع المؤشر المعبر عن الأزمة المصرفية، وتفسير ذلك أن العجز في الميزان التجاري والذي معناه تدهور القدرة التنافسية للصادرات، ينعكس في شكل تراخي احتياطات النقد الأجنبي وفي شكل تخفيض قيمة العملة الوطنية وخذا حاصل في الجزائر، حيث أن هناك تراجع في الاحتياطيات بالإضافة إلى تخفيض كبير شهدته العملة

المحلية (الدينار الجزائري)، هذا التخفيض للدينار من شأنه أن يؤثر على الأصول الحقيقية للبنوك، ويضعف قدرة البنك المركزي في القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل في السيولة أو التعثر المالي.

– بالنسبة لمعلمة رصيد المدفوعات جاءت غير معنوية وبالتالي قمنا بحذفها من الجدول، ويمكن تفسير ذلك بالقيود التي لاتزال مفروضة على حساب رأس المال وعلى التدفقات القصيرة الأجل، فالاقتصاد الجزائري لايزال اقتصادا شبه مغلق أمام تدفقات رؤوس الأموال، ضف إلى ذلك أن هناك قصورا في الضوابط الرقابية على مستوى البنوك وهذا قد يشكل خطرا لحدوث أزمة مصرفية، باعتبار أن تحرير حساب رأس المال والتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، كانت السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المصرفية في العديد من الدول مثل دول جنوب شرق آسيا.

ج– مؤشرات الأداء المصرفي

– بالنسبة للمتغيرات الجزئية خاصة تلك التي تعكس أداء الجهاز المصرفي، فنلاحظ أن كلا من مؤشر كفاية رأس المال CA، ومؤشر الربحية ROA، كلاهما جاء غير معنوي عند مستوى 5% وبالتالي تم حذفهما من الجدول، وهذا ما يطرح سؤالا جوهريا حول حقيقة أداء الجهاز المصرفي الجزائري من جانبي الربحية والملاءة، ويمكن ارجاع ذلك وتفسيره إلى طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري الذي لايزال يعاني من اختلالات وصعوبات كثيرة خاصة التكيف مع متطلبات التحرير المصرفي، فبالنسبة لمؤشر ملاءة الجهاز المصرفي جاء غير معنوي أكبر من 5% ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون البنكية غير الناجعة مقابل ارتفاع القروض، أي هناك ارتفاعا في القروض مقابل استقرار نسبي في الأموال الخاصة، ورغم أن درجة كفاية رأس المال تساعد في التنبؤ بالأزمات التي تتعرض لها البنوك وذلك لكونها تعكس درجة مخاطر رأس المال ودرجة استقراره، فإن الجهاز المصرفي الجزائري وإن كان يتماشى مع قواعد لجنة بازل، إلا أن هذا المؤشر لا يمكن اعتماده وذلك لكون البنوك الجزائرية مستمرة في اعتمادها على المنهج البسيط (المنهج المعياري) في حساب نسبة الملاءة، وهذا يعود لافتقارها لأجهزة رقابية قادرة على بلورة وإدارةمناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والتي تضم مجموعة من المؤشرات والمتغيرات، ضف إلى ذلك أن البنوك الجزائرية ليست موضوع تقييم ولا تصنيف من طرف وكالات التصنيف والتقييم العالمية للدول والبنوك والمؤسسات كونها في وضع غير تنافسي أمام البنوك على الصعيد العالمي، أما فيما يخص مؤشر الربحية فهو أيضا تم حذفه من الجول كونه جاء غير معنوي أكبرمن 5%، وبالتالي فإن هذا المؤشر وإن كان نظريا في علاقة عكسية بينه وبين الأزمات المصرفية وأن ارتفاع معدل الربحية يعكس تحسنا في الأداء وقدرة على مواجهة الأزمات، إلا أنه في حالة الجهاز المصرفي الجزائري لم نجد هذه الدلالة، وتفسير ذلك أن الجهاز المصرفي الجزائري لايزال شبه منغلق ولايزال يقتصر دوره على الوظائف التقليدية للبنوك بالتالي فالمخاطر المرتبطة بالربحية تكون تقريبا منعدمة.

– بالنسبة لمؤشر السيولة LA: نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة للدلالة على العلاقة العكسية بين مؤشر السيولة ومؤشر الأزمة المصرفية وتفسير ذلك، أن هذا المؤشر يستخدم عادة للتعبير عن مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وكما أشرنا سابقا فإن هذه النسبة مرتفعة في الجزائر تدل على مدى مساندة البنك المركزي لمختلف البنوك وعلى مدى التزام هذه الخيرة بنسب الاحتياطي الإجباري، إلا أنه يجب الاشارة إلى نقطة مهمة وهي أن ارتفاع السيولة في الجهاز المصرفي ليس دليلا على صحة أداء هذا الاخير، فقد تكون السيولة المرتفعة والمفرطة مؤشرا لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي تكون سببا في انخفاض مؤشر ربحية الجهاز المصرفي.

ثانيا– التشخيص الإحصائي

يتم اختبار فرضيات النموذج الخطي المتعدد باستعمال معايير احصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال إحصائية ستيودنت (Student) وإحصائية فيشر (Fisher) ومعامل التحديد لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

أ– اختبار المعنوية الاحصائية للمعلمات

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات كما يلي:

– فرضية العدم $H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = \alpha_7 = \alpha_8 = \alpha_9 = 0$

– الفرضية البديلة $H_1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq \alpha_7 \neq \alpha_8 \neq \alpha_9 \neq 0$

بحيث يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى إما بمقارنة القيمة الاحتمالية لستودنت مع مستوى معنوية 5% أو من خلال مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة Student (T-statistic) مع قيمة إحصائية ستودنت الجدولية (T- tab) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وبدرجة حرية 3 (عدد المشاهدات – عدد المتغيرات)، مع استبعاد وحذف المتغيرات التي لم تحقق معنوية احصائية تصل إلى 5% .

الجدول رقم (26): نتائج اختبار T– student للنموذج الخطي المتعدد

المتغيرات	المعلمات	قيم Tcal	قيم Ttab	الملاحظة
الثابت	α_0	-4.536827	2.353	$t_{cal} \rangle t_{tab}$
INF	α_2	5.905138	2.353	$t_{cal} \rangle t_{tab}$
INTR	α_3	4.517375	2.353	$t_{cal} \rangle t_{tab}$
BC	α_5	3.049934	2.353	$t_{cal} \rangle t_{tab}$

$t_{cal} \rangle t_{tab}$	2.353	-3.593196	α_9	LA

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews

بعد حذف متغير كل من معدل نمو الناتج وعجز الموازنة ورصيد ميزان المدفوعات، معدل الربحية، معدل كفاية رأس المال، وهذا باعتبارها مؤشرات لم تحقق معنوية احصائية تصل إلى 5% أو قيمة مطلقة أكبر أو يساوي 5، وحيث أن القيمة المعيارية للتوزيع T (Student)وعند 3 درجات حرية وبمستوى ثقة 95% هي 2.353، وهذا ما يدل على رفض فرض العدم بالنسبة للمعلمات α_2، α_3، α_5، α_9أي ان هذه الأخيرة تختلف قيمتها عن الصفر، وهذا ما يعني أن كل من ثابت الدالة ومعدل التضخم INF، وسعر الفائدة الحقيقي INTR، ورصيد الميزان التجاري BC، ومؤشر السيولةLA هي متغيرات لها معنوية احصائية بمستوى ثقة 95% في تفسير سلوك مؤشر الأزمة المصرفية في الجزائر في الفترة 2000- 2012.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر حيث نلاحظ من نتائج المحصل عليها أن:

- معامل التحديد R^2: بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت مقبولة، حيث بلغ معامل التحديد 0.85 وهذا يعني أن المتغيرات التي تم اختيارها تستطيع في مجملها تفسير نحو 85% من التغيرات التي تحدث في المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية، والتي تتمثل في مؤشران اقتصادان داخليان هما معدل التضخم(INF) وسعر الفائدة الحقيقي (INTR) ، ومؤشر اقتصادي خارجي متمثل في رصيد الميزان التجاري (BC)، ومؤشر مصرفي متمثل في السيولة (LA)، أما 15% من متغيرات مؤشر الأزمة المصرفية فيعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى تؤثر فيها وغير منتظمة في النموذج إما لعدم معرفتنا بها أو لصعوبة قياسها.

- اختبار F فيشر: حسب الجدول الإحصائي للتوزيع Fوبدرجات حرية $V_1 = K = 5$، $V_2 = N - K - 1 = 8$وبدرجات ثقة 95%، فإن القيمة الجدولية هي F= 3.687 أما القيمة المحسوبة للمعادلة هي 11.73 (F-statistic)، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal}(11.73) \rangle F_{tab}(3.687)$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أنه يوجد على الأقل واحد من المعلمات والمتغيرات المفسرة لا تساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عند معنوية 5%، وبدرجتي حرية V1=K، V2=N-K-1، وبمستوى ثقة 95%، كما أن قيمة احصائية فيشر (- pobfstatistic)تساوي 0.001 أقل من 5%وهذا مايدل على معنوية النموذج.

ج- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين الفرضيات التي يبنى عليها النموذج الاقتصادي القياسي هو عدم وجود ارتباط بين عنصر الخطأ من مشاهدة إلى أخرى، ولاكتشاف ما إذا كان هناك ارتباط أم لا، يتم استخدام احصائية (Durbin watson)، وبعد الحصول على قيمة DW والتي قدرت ب 2.96، نستعين بالجدول الإحصائي لمؤشر DW لمعرفة الحدين d_L ، d_U وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة، ثم نرى المجال الذي تقع فيه إحصائية DW ومن ثمة الحكم على وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

لدينا القيمة الجدولية عند n= 13 وبمستوى معنوية 5% و4 متغيرات تفسيرية، فتحصلنا على قيمة dl=0.29 و du=2.15 وتكون معادلة النموذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي إذا تحقق : $du\langle d\langle dl-4$ أي أن $0.29\langle 2.96\langle 3.71$ وهذا ما يؤكد سلامة معادلة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسة قياسية من خلال محاولة بناء نموذج يفسر المؤشرات التي يمكن اعتمادها في شرح الأزمات المصرفية، وأيضا المتغيرات الاقتصادية والمالية سواء الداخلية والخارجية التي يمكن اعتمادها واعتبارها كمؤشرات مؤثرة على الجهاز المصرفي الجزائري، حيث أشرنا إلى دور كل من نسبة الديون المتعثرة ونسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة باعتبارهما مؤشرين يعبران عن جودة الأصول في الجهاز المصرفي وفي أدائه، هذا الأخير (جودة الأصول) يعتبر أهم محرك للأزمات المصرفية، وقد قمنا بالإجابة على بعض فرضيات الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن هناك عوامل اقتصادية داخلية وخارجية مرتبطة بالأداء الاقتصادي تؤثر على المصارف وتنذر بحدوث أزمة مصرفية كمعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي ورصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى عوامل مصرفية مرتبطة بأداء البنوك في حد ذاتها والمتمثلة أساسا في السيولة.

حيث تم التوصل إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من متغير التضخم ومتغير مؤشر الأزمة المصرفية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وبين احتمالية تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مصرفية وذلك بسبب تأثر ربحية البنوك، أيضا أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وقوية بين الميزان التجاري ومؤشر الأزمة من خلال تدهور القدرة التنافسية للصادرات وما يترتب عليها من تراخي في احتياطات النقد الأجنبي، أما في جانب الأداء المصرفي فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر الأزمة المصرفية المعبر عنه بمتغيرين هما نسبة الديون المعدومة ومخصصات الديون إلى الديون المعدومة وبين مؤشر السيولة، هذا الأخير مؤشرا عادة ما يعبر عن مدى قدرة البنوك بالوفاء بالتزاماتها، ما يمكن أن نشير إليه أيضا في هذا الفصل هو التدهور الكبير الذي يشهده أداء الجهاز المصرفي الجزائري والذي يبقى دوره تقليديا ويفتقد لعنصر المخاطرة، كونه لايزال قطاعا منغلقا على نفسه (غياب تحرير مالي ومصرفي) مما يجعله نوعا ما في منأى عن الصدمات الخارجية باستثناء التأثيرات المحدودة التي تمس الاحتياطيات، تخفيض العملة ...الخ.

الخاتمة

كان للأزمة الاقتصادية العالمية 2007 تداعيات مست بدرجة كبيرة القطاع المصرفي، فبدأت الأصوات المنادية بضرورة وضع آليات قوية وملائمة للإنذار المبكر كشكل من أشكال الحكامة الاقتصادية ، ذلك أن التاريخ الاقتصادي للأزمات أثبت أن هذه الأزمات أثرت بشكل كبير جدا على اقتصادات الدول سواء المتطورة أو المتخلفة وعطل الجهود التنموية فيها، ويمكن اعتبار الأزمات المصرفية أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، فكما أشرنا إليه سابقا فإن صندوق النقد الدولي أحصى 124 أزمة مصرفية في الفترة من 1970 إلى 2007، فالدراسة أظهرت أن فترة السبعينات تميزت بندرة الأزمات البنكية وعدم ارتباطها بأزمة ميزان المدفوعات وذلك بسبب الرقابة على الأسواق المالية، لكن مع التوجه نحو التحرير المالي والمصرفي في سياق الإصلاح والتحول الاقتصادي، فظهرت الموجة الأولى من الأزمات المصرفية والمرتبطة بالتحرير الداخلي في سنوات السبعينات والثمانينات، ثم الموجة الثانية من الأزمات المصرفية والمرتبطة بالتحرير الخارجي في سنوات التسعينات، وبينت الكثير من الدراسات التجريبية الارتباط الكبير من المتغيرين خاصة مع غياب التدرج في تطبيق إجراءات التحرير المالي بشقيه الداخلي والخارجي، وهنا بدأت الدراسات والنظريات التي تحاول تفسير الأزمات المصرفية والعوامل المحددة لها وإمكانية التنبؤ بها، لتأتي الأزمة العالمية لتزيد الضغط على الباحثين وصناع القرار.

إن هذه الدراسة هدفت في الأساس إلى إبراز العلاقة بين الأزمة المصرفية كظاهرة من جهة وبين متغيرات تؤثر على هذه الظاهرة، فالأزمة المصرفية ينظر إليها من خلال ثلاث زوايا مختلفة، منظور أول يركز على جانب الأصول (نوعية الأصول) والثاني يركز على جانب الخصوم، أما المنظور الثالث فيركز على حساب رأس المال، كما أن هذه الأزمات يرتبط حدوثها بعوامل اقتصادية كلية داخلية وخارجية وبعوامل اقتصادية جزئية (عوامل الأداء المصرفي).

أولا– النتائج واختبار الفرضيات

– يمثل التحرير المالي والمصرفي غير المتدرج البوابة الأولى لبروز الأزمات المالية والمصرفية على وجه الخصوص، وذلك من خلال التدفقات المالية قصيرة الأجل والضخمة إلى اقتصادات تعاني من ضعف قدرتها الاستيعابية لهذه التدفقات ولعل أهم مثال على ذلك ما عرفته دول جنوب شرق آسيا.

– اتضح من خلال الدراسة أن العوامل المسببة للأزمات المصرفية واستنادا إلى الفكر الاقتصادي تتمثل في مجموعة من المحددات الكلية التي تضم مؤشرات للأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومجموعة المحددات الجزئية التي تتضمن مؤشرات الأداء المالي على مستوى الجهاز المصرفي.

– الأزمات المصرفية مكلفة جدا، سواء على المدى القصير في شكل محاولة إنقاذ، تقديم دعم مباشر للنظام المصرفي.. الخ، أو على المدى الطويل كاللجوء إلى الاستدانة والتمويل الخارجي، فقد أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت في بعض الدول إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

– إن تجارب الأزمات المصرفية تكشف بصورة ما التشابه في الأحداث، حتى وإن كان هناك اختلافا في مسبباتها وتداعياتها، إذ غالبا ما تنشأ هذه الأزمات عن ممارسات مصرفية سيئة، أو عن تأثيرات السياسة الاقتصادية الكلية السيئة أيضا، أو كلا الأمرين.

– العمل على وضع وتطوير نظام إنذار مبكر ضرورة تمليها التطورات السريعة، ذلك أن الهدف منه هو تدارك وتجنب الأزمات من خلال اتخاذ التدابير الوقائية قبل وقوع الأزمة أو العمل على تخفيف حدة الأزمات بعد وقوعها، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد معين من المؤشرات الاقتصادية والمصرفية مستعينا في ذلك بمجموعة من النماذج.

– إن تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها يعتبر الهدف الرئيسي لنظام الإنذار المبكر، وذلك لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب.

– تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من أهم خطوات بناء نظام الإنذار المبكر، لتأتي مرحلة جمع البيانات والأدوات الكمية، لنصل لمرحلة التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية، وهذه المراحل ضرورة لضمان فعالية النظام، وبالتالي اتخاذ تدابير التصحيح للوقاية من خطر تطور الأزمة.

– إن الأزمة العالمية لسنة 2007 أثبتت قصور نماذج الإنذار المبكر المستخدمة (صعوبة التنبؤ بالأزمة)، ويعود ذلك إلى اعتماد نظام الإنذار المبكر على متغيرات يصعب تحديدها، مثل السمات الهيكلية لاقتصاد بلد ما، التطورات المؤسسية، التغيرات في

الأوضاع السياسية، أيضا عملية صنع السياسات واتخاذ القرار، فهذه الظواهر مثلا لا يمكن وضعها في الحسبان عند صياغة النماذج الاقتصادية.

– تحليل أداء الجهاز المصرفي الجزائري أظهر وكشف عن تراخي في مستوى الأداء، فبالرغم من الإصلاحات المتعاقبة خاصة قانون النقد والقرض، والذي أدخلت عليه العديد من التعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لايزال يعاني مجموعة كبيرة من النقائص على المستوى التشريعي، على مستوى الموارد البشرية، على مستوى التكنولوجيا المستخدمة، هذه النقائص ستجعله عرضة للتأثيرات السلبية والمحتملة للتطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية (العولمة المالية) والتي من إفرازاتها الأزمات المصرفية.

– تبعية الجهاز المصرفي الجزائري للدولة رغم الأداء المتراخي، ويتضح ذلك من خلال حجم البنوك العمومية المسيطرة على السوق وبالأخص سوق الإقراض، مما يعيق عملية التحرر المصرفي، ضف إلى ذلك أن الجهاز المصرفي الجزائري شبه مغلق على نفسه وتبقى قنوات تأثره بالمحيط الدولي محدودة.

– ضعف فعالية أنظمة الرقابة المصرفية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري رغم بعض الأطر التشريعية التي سنها بنك الجزائر، فالمتتبع للسوق المصرفي الجزائري يرى ضعف هذه الرقابة.

– إن تأثير الأزمات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري يبقى محدودا، وذلك لعدم مخاطرة البنوك الجزائرية في التوظيف المالي، فأغلب البنوك الجزائرية عمومية لا تمارس أعمال المضاربة، أيضا عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، كما أن نشاط الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على الجزء الكبر من الكتلة النقدية، بالإضافة إلى عدم ارتباط المصارف الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية.

– إن عدم توافر بيانات شهرية أو ربع سنوية عن الكثير من المؤشرات القيادية التي يجب دراستها قبل بناء وتصميم نموذج الإنذار المبكر يصعب ويعقد عملية التنبؤ، كما أن هناك العديد من البيانات والمعلومات الهامة يصعب الحصول عليها إما لعدم توفرها أو لسريتها أو لصوبة قياسها.

– يبقى التنبؤ بالأزمات المالية أمرا بالغ الصعوبة، ذلك أنه حتى أنظمة الإنذار المبكر المستعملة من طرف المنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك التسويات، تظهر نتائج متفاوتة من حيث دقة التنبؤ، وهذا راجع إلا اختلاف طبيعة الأزمات

فالأزمة الحالية تختلف في طبيعتها عن الأزمة السابقة، كما أن عوامل انفجارها تختلف، فهي تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية.

– إن أهم ما يواجه نظم الإنذار المبكر هو ظاهرة العدوى وانتقال آثار الأزمة، فقد تكون المؤشرات الاقتصادية للدولة سليمة لكنها سرعان ما تتأثر بانتقال العدوى من دولة إلى أخرى، مما يتطلب أحيانا الإحاطة بالظروف والمعطيات الاقتصادية للدول المجاورة عند بناء نظام الإنذار المبكر.

– أظهرت الأزمة المالية العالمية محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرارا النظام النقدي والمالي العالمي واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة، وذلك بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات، الأمر الذي يطعن في قدرة النظام الاقتصادي الليبيرالي على احتواء التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، كون أغلب الأزمات مرتبطة بجوهر هذا النظام.

– إن المؤشرات المختارة عند التطبيق على الجهاز المصرفي الجزائري تم اختيارها حسب النظريات الاقتصادية وبما يتوافق مع طبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري، فهي متغيرات مرتبطة بالأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وبالأداء المصرفي، أما عن قدرة هذه المؤشرات على التنبؤ باحتمالية وجود أزمة مصرفية أم لا فقد تم الإشارة إليه عند الدراسة القياسية، فتغير سلوك هذه المؤشرات أي خروجها عن طبيعتها الاعتيادية يعطينا إشارة باحتمال حدوث أزمة على مستوى الجهاز المصرفي، هذه النتيجة هي بمثابة إجابة على الاشكالية التي وردت في المقدمة المتمحورة حول قدرة مؤشرات نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر.

بعض هذا العرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال دراسة هذا الموضوع نأتي لاختبار فرضيات البحث وهي كما يلي:

– تحقق الفرضية الأولى المتمثلة في أن مؤشرات نظام الإنذار المبكر عبارة عن مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية والاقتصادية تستخدم كأداة إنذار باحتمال حدوث أزمة مصرفية، ذلك أن نظام الإنذار المبكر هو أداة تعتمد على دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية كمعدل نمو الناتج، التضخم، عجز الميزان التجاري ...الخ ، وسلوك بعض المتغيرات النقدية والمالية كتخفيض قيمة العملة، الاحتياطيات، توفر السيولة ...الخ، وهذا من أجل مراقبة سلوك هذه المتغيرات كإشارة باحتمال حدوث أزمة.

– بالنسبة للفرضية الثانية هناك علاقة طردية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي معبرا عنها بكل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي وعجز الموازنة، وبين مؤشر حدوث أزمة مصرفية، فقد أظهرت الدراسة القياسية تحقق الفرضية الثانية بالنسبة للمتغيرين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، حيث اتضح أن كلا من المتغيرين يمارسان تأثيرا موجبا وذو معنوية إحصائية على حدوث الأزمات المصرفية، وتفسير ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي، كما أن ارتفاع معدل التضخم يترتب في الغالب انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتجالمحلي الإجمالي مما يضر بأداء الجهاز المصرفي، في حين أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يجبر البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع في حين يبقى معدل الفائدة على القروض شبه ثابت مما يؤثر على ربحية البنوك، أما بالنسبة للمتغيرين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة، فالفرضية غير محققة ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعله يمتاز باستقرار نسبي في أدائه الداخلي ويقلل احتمال حدوث أزمة مصرفية انطلاقا من الصدمات الداخلية.

– بالنسبة للفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي معبرا عنها بميزان المدفوعات ورصيد الميزان التجاري وبين مؤشر حدوث أزمة مصرفية، فقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية تحقق الفرضية مع متغير رصيد الميزان التجاري، حيث يتبن أن إشارته موجبة للدلالة على العلاقة الطردية مع المؤشر المعبر عن الأزمة المصرفية، وتفسير ذلك أن العجز في الميزان التجاري له تأثير مباشر على الاصول الحقيقية للبنوك ويعرضها لمشاكل السيولة والتعثر المالي بسبب تراجع الصادرات وبالتالي احتياطات النقد الاجنبي، مما يدفع لتخفيض قيمة العملة الوطنية هذا التخفيض من شأنه أن يؤثر على الأصول الحقيقة للبنك، أما بالنسبة لمتغير ميزان المدفوعات فالفرضية لم تتحقق ويمكن تفسير عدم وجود علاقة بين بين المؤشرين بالقيود التي لاتزال مفروضة على حساب رأس المال وعلى التدفقات القصيرة الأجل.

– بالنسبة للفرضية الرابعة: هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الأداء المالي معبرا عنها بكل من معدل العائد على الأصول (الربحية)، نسبة كفاية راس المال (الملاءة)، نسبة الاحتياطات السائلة (السيولة) وبين مؤشر حدوث أزمة مصرفية، فالنتائج أظهرت عدم تحقق الفرضية بالنسبة لمتغيري الربحية والملاءة وهذا ما يطرح سؤالا جوهريا حول أداء الجهاز المصرفي الجزائري، ذلك أن هذان المؤشران يعتبران من أهم المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالأزمات التي تتعرض لها البنوك، يبقى مؤشر السيولة هو الذي يحقق صحة الفرضية، فنتائج الدراسة القياسية أثبتت العلاقة العكسية بين المتغيرين، حيث أن انخفاض مؤشر السيولة عادة ما يعبر عن ضعف قدرة البنوك بالوفاء بالتزاماتها.

ثانيا– التوصيات

من خلال دراستنا التحليلية والقياسية لدور مؤشرات نظام الإنذار في التنبؤ بالأزمات المصرفية مع التركيز على الجهاز المصرفي الجزائري، ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

– ضرورة العمل على وضع استراتيجية واضحة المعالم للجهاز المصرفي الجزائري يعمل من خلالها خلال المرحلة المقبلة (إصلاحات الجيل الثالث)، خاصة في ظل التوجه نحو تحرير هذا القطاع، هذه الاستراتيجية ترتكز على تطوير هيكل العمالة والإدارة بالجهاز المصرفي، بالإضافة غلى إدخال استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال واستحداث بنك للمعلومات، ايضا العمل بمفهوم المصرف الشامل القائم على الحوكمة والرشادة، ذلك كون أداء الجهاز المصرفي الجزائري لايزال تقليديا.

– أهمية تطوير وزيادة فعالية أنظمة الرقابة المصرفية والأطر التشريعية بالبنك المركزي لتواكب مرحلة التحرر المصرفي القادمة، بالإضافة إلى ضرورة وأهمية التدرج في عملية التطوير الهيكلي للبنوك، ذلك أن مثل هذه الأنظمة تساعد على التخطيط والاعداد المسبق للأزمات المحتملة ورصد التغيرات المحيطة التي قد تؤدي إلى وقوع الأزمات مع إعداد آليات للمواجهة.

– ضرورة أن تنتبه البنوك إلى مسألة عدم الإفراط في القرض المصرفي دون تقويم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترضين، ذلك أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى ارتفاع حالات الاعسار المصرفي بسبب ارتفاع الديون المتعثرة وبالتالي دخول النظام المصرفي في أزمة سيولة.

– ضرورة توافر البيانات والاحصاءات الاقتصادية في الوقت المناسب مع العمل على التنسيق بين مختلف الهيئات والقطاعات، حتى يمكن أن يعمل نظام الإنذار المقترح بالكفاءة المناسبة.

– أهمية تطوير أنظمة رقابة داخلية قوية داخل كل بنك فضلا عن ضرورة دعم السلطات الرقابية الخارجية وأبرزها البنك المركزي بمتابعة ومراقبة أعمال البنوك بصورة مستمرة، مما يكفل للبنوك التنبؤ مبكرا بالأزمات التي تواجهها قبل وقوعها واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنبها واحتوائها.

– يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى تحسين أرباحه وذلك لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، ولتزداد ثقة مؤسسات التمويل وأصحاب الودائع به، وحتى يتسنى للجهاز المصرفي تعظيم ربحيته يجب عليه أن يتحرك على محورين، أولهما البحث عن فرص

جديدة من خلال تقديم خدمات جديدة لأسواق جديدة أي تجاوز الدور التقليدي، أما الثاني فهو ضرورة وجود نظام متطور للمعلومات.

– إن الجهاز المصرفي الجزائري لا يشكو من قلة السيولة، بل إن لديه فائض من النقدية لم يتم توظيفه، وهذه الوضعية رغم أنها تزيد من ثقة المودعين في الجهاز المصرفي إلا أنها تؤثر حتما في ربحيته، لأنها مؤشر لعدم كفاءة إدارة الاستثمار، ولهذا يجب إعادة توجيه واستثمار هذه السيولة.

– ضرورة إعادة النظر في النماذج الإحصائية المستعملة من قبل البنوك في تقييم الأخطار في ضوء ما أفرزته أزمة الرهن العقاري، وتحسين أنظمة المعلومات بحيث تكون قادرة على تزويد إدارة البنك في وقت قصير بكل المعلومات حول الأخطار التي قد يتعرض لها، كما يجب إعادة الاعتبار لنموذج التسيير القائم على الخبرة وتفادي الاعتماد الكلي على النماذج الاحصائية والرياضية التي أثبتت محدوديتها في تجنب الأزمات المالية، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون هذه النماذج متوافقة مع الخصائص الهيكلية لاقتصاد بلد ما معني بالدراسة.

– إعادة النظر في نشاط ومهام وكالات التنقيط والتقييم التي تقوم بتقييم صلابة وقوة البنوك، ذلك أن هذه الوكالات فشلت في مهامها بحيث عجزت عن ضخ المعلومات الصحيحة إلى زبائنها وجرتهم إلى الافلاس، ولهذا يجب إعادة النظر في عملها وتسهيل إجراءات الحصول على الاعتماد لوكالات جديدة، وبالتالي الحصول على تصنيفات ائتمانية دقيقة للمقترضين من الافراد والمؤسسات.

– العمل على إيجاد توليفة مناسبة من المؤشرات تتناسب مع ظروف كل بنك، بحث يراعى فيها البنيان الهيكلي للبنك والوضع الاقتصادي للدولة، مع العمل على تطوير هذه المؤشرات باستمرار في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، أي يمكن تطوير نظام إنذار مبكر لكل بنك بما يتوافق ومهامه وخصائصه.

– دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت واستخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي والعمل على تلافي أخطائها التي وقعت فيها سواء على المستوى المحلي أو الدولي (أزمة الخليفة، أزمة البنك التجاري والصناعي، أزمة دول جنوب شرق آسيا..الخ).

– ضرورة التدرج والتسلسل في الانفتاح والتحرر المصرفي مع الرقابة الوقائية، بحيث تكون هناك إصلاحات مع ضمان تعزيز وسلامة النظام المصرفي المحلي.

– ضرورة أخلقة الفكر الاقتصادي عموما والعمل المصرفي على وجه الخصوص، وذلك يتم من خلال طرح بدائل متوافقة مع النظام الاقتصادي الاسلامي الذي من مقاصده حفظ المال وحفظ النفس، وهذان العنصران هما محور العملية الاقتصادية، ولهذا بدأ الاهتمام بمبادئ الاقتصاد الاسلامي من طرف الكثير من الباحثين باعتبارها قائمة على مبدأ أخلقة الفكر الاقتصادي.

ثالثا– آفاق البحث

ككل بحث وكل دراسة يحتاج هذا الموضوع إلى جهود إضافية خاصة في ظل التسارع الذي يشهده الاقتصاد العالمي وفي ظل الأزمات المتكررة التي باتت جزءا من منظومته، ولهذا يرى الباحث أنه لايزال هناك الكثير من النقاط التي يمكن التطرق إليها والتي يمكن أن تصب تحت العناوين التالية:

– مدى أهمية إنشاء إدارة للأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية في ضوء المتغيرات العالمية.

– آليات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية العالمية.

– مدى كفاية مؤشرات الحيطة الجزئية في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر.

وهذه المواضيع المشار إليها بحاجة إلى دراسة أكاديمية لمعالجتها والوقوف عليها، وما بحثنا إلا جزء من مجموعة من الدراسات والأبحاث، في الأخير أتمنى أن أكون قد وفقت إلى حد ما في تقديم والالمام بجوانب البحث.

تمت بحمد الله

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

أ– الكتب

1. أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب والنتائج والعلاج، مصر، 2004.
2. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع الاشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر 2001.
3. جابر جاد عبد الرحمان، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التفييض، بغداد، العراق، 1999.
4. جبر فايق النجار، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بيت الإسكان، عمان، الأردن، 2007.
5. جيرالد بوكسبرغر، هارالدكليمنتا، الكذبات العشر للعولمة، دار الرضا، دمشق، سوريا، 1999.
6. دانيال أرنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.
7. دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
8. رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني، 2000.
9. ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان، 2006.
10. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الكويت، 2007.
11. سي بول هالورد، رونالد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، مصر، 2007.
12. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010.
13. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
14. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2004 .
15. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001.
16. طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.
17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2004.
18. عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية (نظرة معاصرة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.
19. عبد الرحمان بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، جامعة سطيف، الجزائر، 1999.
20. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة sub-perime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009.

21.عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000.

22.عبد الكريم المبارك، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، القاهرة، مصر، 2002.

23.عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

24.عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

25.عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

26.عصام الدين أحمد أباضة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، مصر، 2010.

27.علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، الجامعة الأردنية، 2004.

28.على عبد القادر علي، أحمد الكواز، آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

29.عماد محمد علي الفاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 148.

30.عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992.

31.عمرو محي الدين، أزمة النمور الاسيوية، الجدور والاليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة، مصر ، 2000.

32.فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

33.فؤاد علوان، دور نظم الانذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية، دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية، دار الفكر والقانون، القاهرة، مصر، 2012.

34.مانويل غينيان، دور الاصلاح المالي في التصحيح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، بحث مقدم إلى ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الامارات، 1994، ص20.

35.محسن الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، دار إيزاك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، مصر ، 1996.

36.محفوظ لعشب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

37.محمد مطر، التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

38.محمد وهيب العمري، الكفاءة الانتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014.

39.مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال- مشكلات البورصة وانعكاساتها على البلدان النامية- الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

40.نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2014.

41.نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية 2008، الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الطبعة الأولي، بيروت، لبنان، 2008.

42.هشام خالد، البنوك الاسلامية الدولية وعقودها، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2001.

ب- الأطروحات والرسائل

1. أحسن ركي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية، 2015.
2. أحمد عربي مدبولي، التنبؤ بأزمات العملة في الأسواق الصاعدة وسياسة تجنبها، دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2007.
3. أمير ألفونس عريان حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الأسيوية والروسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
4. أنور محمود عبد العال شحاتة النقيب، كفاءة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية بالتركيز على النقود الإلكترونية (دراسة حالة الاقتصاد المصري)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
5. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
6. رشيد بوكاسني، معوقات أسواق المال العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
7. رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
8. عبد السلام عقون، إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد من ذلك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2013.
9. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
10.عمر عبد الحميد سالمان، هيكل معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية وأثره على الاندماج الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، مصر 1998.
11.فاطمة بن شنه، إدارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.
12.محمد عبد العال فرج مخيمر، دور استخدام النظم الخبيرة في التنبؤ بالأزمات المالية في سوق الأوراق المالية المصرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر 2003.

13. محمود نجدة علي إبراهيم، التكامل الاقتصادي بين الأسواق المالية في الدول العربية وأثرها في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي مع الاشارة إلى سوق المال في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001.
14. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2013.
15. نسيمة اوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2008/2007.
16. ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
17. ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

ج- المجلاتوالدوريات

1. آتيشجوشوآخرون،التنبؤبالأزمةالقادمة،مجلةالتمويلوالتنمية،صندوقالنقدالدولي،المجلد 46،العدد 3،سيبتمبر 20009 .
2. أحمدطلفاح،مؤشراتالحيطةالجزيئة،مجلةالمعهدالعربيللتخطيط،أفريل 2005 .
3. أشرفحسنعلبحيرى،الأزماتالمصرفيةوأساليبمعالجتها،مجلةالمديرالناجح،جامعةقناةالسويس،مصر، 2010 .
4. آندروبيرغ،كاثرينباتيللو،تحدياتالتنبؤبالأزماتالاقتصادية،مجلةالتمويلوالتنمية،صندوقالنقدالدولي،العدد 18، 2000 .
5. أوجستين،سيبيلاباسيوجلو،تفاديالأزماتالمصرفيةفيأمريكااللاتينية،مجلةالتمويلوالتنمية،صندوقالنقدالدولي،سيبتمبر 2004.
6. حسينبرقي،عمادغزاري،العدوىالماليةوانتقالآثارها،دراسةحالةأزمةالديونالسياديةالأوروبية،مجلةعلومالاقتصادوالتسييروالتجارة،جامعةالجزائر 3، 2013 .
7. خالدأمينعبدالله،نظامتصنيفالبنوكالمركزيةللبنوكالخاضعةلرقابتها،المحليةوالأجنبية،مجلةالدراساتالماليةوالمصرفية،الأكاديميةالعربيةللعلومالماليةوالمصرفية،الجامعةالأردنية،العددالرابع،ديسمبر 2011 .
8. شذاجمالالخطيب،الأزمةالماليةوالنقديةفيدولجنوبشرقآسيا،سلسلةالدراساتوالبحوثالاستراتيجية،مركزالإماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية،العدد 51، 2001.
9. الشريفالريحان،التعثرالمالي،الأسبابوالطرقوإجراءاتالمعالجة،مجلةالعلومالانسانية،جامعةباجيمختار،عنابة،الجزائر، 2006.
10. صالحصالحي،إصلاحصندوقالنقدالدوليوتثميندورهفيمواجهةالتحدياتالحاليةوالمستقبلية،مجلةدراساتاقتصادية،العددالأول، 1999 .
11. عبدالنبيإسماعيلالطوخي،التنبؤالمبكربالأزماتالماليةباستخداماملمؤشراتالماليةالقائدة،جامعةأسيوط،مصر، 2003.
12. عبدالنبيإسماعيلالطوخي،التنبؤالمبكربالأزماتباستخداماملمؤشراتالماليةالقائدة،جامعةاسيوط،القاهرة، 2009 .

13. فاطمة الزهراء سعيدي، التحرير المالي: المكاسب والمخاطر الناتجة عنه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2012.

جواد كاظم البكري، دورات الاعمال في المدرسة النمساوية مع الاشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، العدد، 2011.

14. فريد النجار، إعادة هندسة القروض المصرفية المتعثرة، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 20، سبيتمبر 2003.

15. فؤاد حمدي يسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، 2010.

16. قصي عبود الجابري، صباح حسن سعيد، الآثار النقدية للأزمات المصرفية لدول جنوب شرق آسيا خلال التسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرة، العراق، 2009.

17. كريستا نميلدر، عين العاصفة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002.

18. محمد رشاد الحملاوي، محمود سماحة، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 131 .

19. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، ماي 2004 .

20. نسيمة أوكيل، الأزمة المالية في منطقة الأورو، أسباب نشوئها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالة التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61 و 62، 2013 .

21. نظام الانذار المبكر والاستعداد والوقاية لأزمات الجهاز المصرفي المحتملة الحدوث، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 217، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أكتوبر 2009 .

22. يوسف محمود، الأزمة المالية في آسيا ومنعكساتها، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة تشرين، العراق، 2001، ص 67 .

د- الملتقيات

1. أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، المؤتمر الدولي الرابع، اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان" الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، يوم 15-16 ديسمبر 2010، الكويت .

2. جميلة الجوزي، أسباب الأزمة المالية وجدورها، ملتقد وليحول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور العربي والاسلامي، جامعة الجنان، الأردن، 13 و 14 مارس 2009 .

3. راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وأثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات، التأثير او أفاق التغيير على الاقتصاد العالمي والجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة العالمية والحوكمة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009 .

4. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء، الأردن، أفريل 2009.

5. عاشور كتوش، بن عليبلعزوز، واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع تحديات، جامعة الشلف، 2004 .

6. عبد الغني حريري

، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009 .

7. عماد بن نعمون، طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية

2008، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009.

8. عمر إبراهيم حسين وآخرون، أسواق الأوراق المالية العربية، الأداء والتحديات، صندوق النقد العربي، بحث مقدم لندوة – دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية- الكويت، 1999.

9. فتيحة حبشي، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009.

10. فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول : الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والافاق المستقبلية، جامعة الأردن، 28-29 افريل 20009.

11. محمد بن بوزيان، سيد يمحمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، ماي 2005، جامعة بشار، الجزائر.

12. محمد عبد الحافظ محمد عبد الله، مدى أهمية إنشاء إدارة للأزمات المصرفية بالبنوك في ضوء المتغيرات العالمية، المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 2001 .

13. محمد عليسيد إمبابي، الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا وآثارها على مصر، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 199 .

14. مفتاح صالح، الأداء المتميز للحكومات، مداخلة للملتقى الدولي الأداء المتميز للحكومات، جامعة بسكرة، يومي 8-9 مارس 2005.

15. ملتقى حول الازمة الاقتصادية العالمية من منظور اسلامي، جامعة الكويت، ديسمبر 2010 .

16. نبيل حشاد، إدارة الأزمات المالية، مداخلة مقدمة في فعاليات المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر يومي 25-26 أكتوبر 1998 .

17. هارونالطاهرونادية العقون، الأزمة المالية العالمية الراهنة:
أسبابها، آلياتانتشارهاوالآثارالمترتبةعنها، الملتقىالدوليحولأزمةالنظامالماليوالمصرفيوبديلالبنوكالإسلامية، جامعةالأميرعبدالقادرللعلا ومالإسلامية، قسنطينة، 5-6 ماي 2009.
18. هناءعبدالغفارالسامرائي، الأزماتالماليةالعالميةوأثرهاعلىأسواقالمالالعربية، بحثمقدمللمؤتمرالعلميالثالثبعنوان:
الاقتصادالعراقيومتغيراتالبيئةالعربيةوالدولية، بغداد، العراق، 2009 .

هـ- التقارير

1. تقارير البنك الدولي
2. تقارير بنك الجزائر
3. تقارير صندوق النقد العربي

و- النصوص القانونية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.
المادة 3 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.
المادة 114 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990
المادة 115 من قانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990

ز- المواقعالإلكترونية

1. بلقاسم العباس، الأزمات المالية والنماذج المفسرة لها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 09، متاح على الموقع:www.arab-api.org/images/training/programs/1/.../22_C32-2.pd
2. بلقاسم العباس، الأزمات المصرفية وخصائص ومؤشرات قياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص08، متاح على الموقع-http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32 3.pdf تاريخ الاطلاع 2015/07/10.
3. جميلة الجوزي، أسباب الأزمات لمالية وجدورها، جامعة الجزائر، متاح على الموقع/http://iefpedia.com/arab/5707تاريخ الاطلاع 14 جانفي 2014.
4. حسين شحاتة، الأسباب الأخلاقية للأزمة المالية، متاح على الموقع=http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title تاريخ الاطلاع 2015/10/15
5. راضي الفيوم، حازم رحاحله، التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، حالة الأردن، أكتوبر 2002، ص 11، متاح على الموقع?/http://www.minshawi.com/glossary_authers

6. عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم البنوك، ص 09، متاح على الموقع:www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.docتاريخ الاطلاع 2015/10/31.
7. عبد الله شحاتة، الأزمة المالية، المفهوم والأسباب، متاح على الموقع http:// www.djefainfo/vb/showthrea تاريخ الاطلاع 2015/03/20.
8. علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي، الأزمة المالية، الأشكال، المؤشرات والنماذج، متاح على الموقع.http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3263.
9. علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق-) البنك المركزي العراقي ، متاح على الموقع: https://www.cbi.iq/documents/**Ali**1.pd تاريخ الاطلاع 2015/12/30.
10. الفقاعة المالية ومراحلها، متاح على الموقعhttp://www.syr-res.com/article/5463.htmتاريخ الاطلاع 15 ماي 2015 .

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

1– les ouvrages :

1. Beitone Alain et autres, analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Colin Armond, paris, 1998.
2. Beitone Alain et autres, dictionnaire des sciences économiques, 2 édition, Armand Colin, Paris, 2007.
3. Deboissieu Christian, les systèmes financières , mutation crises et régulation, 2 édition, économica, Paris, 2006.
4. Delas Jean Pierre, économie contemporaine, faits, concepts, théories, paris 2008.
5. Graveneau Jacques et Truman Jacques , crises financières, économica, paris, 2001.
6. Jean- Marie le Page, crise financiers internationales et risque systémique, de Boeck, Paris, 2003.
7. Lecailon Jean Dider et autres, économie contemporaine, analyse et diagnostics, 3éme édition de boeckuniversité , paris, 2008.

8. MishkanFreDeric , Financial policy and the prevention of financial crises I merging contries, paper of the NEBER conference, national bureau of economic research, Cambridge, 2001.
9. Montoussé Marc et autres, analyse économique et histoire des sociétés contemporaines, Bréal, Paris, 1996.
10. Plihon Dominique, les désordres de la finance, crise boursières, corruption, mondialisation, OPU, Algérie, 2006.

2- les thèses :

1. Alain Etté Angora, système d'alerte avancée des crises bancaires, une approche fondée sur les modèles multinomiaux, thèse de doctorat, université de limoges, France, 2009.
2. Samir Zouari, modelés des crises financières, indicateurs de vulnérabilité et implication du secteur bancaire dans la crise asiatique de 1997-1998, thèse doctorat , université Panthéon-Assas, Paris 2 ,2005.

3- Revues, conférences et autre publication

1. A Kunt and E Detragiache, does deposit insurance increase banking system fragility, IMF working, USA, January 2000.
2. Abdul Abiad, research summaries of early warning system, IMF, research bulletin,volume04,juin2003,availableathttp:// www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 1/01/2016.
3. AlessioCiarlone and Giorgio Trebeschi, early warning system for debt crises, emerging markets review, n 06, 2005, available at www.sciencadirect.com visited 22/01/2016
4. Andrew Berg, Catherine Pattillo, the challenges of predicting economic crises, IMF, July 2000.
5. Andrew Berg, l'art difficile de prévoir les crises économiques, FMI, 2000..
6. Bens Bermak, nonmonetary effects of the financial crises in the propagation of the great depression, working paper, January 2003,availableathttp://www.economics.yale.edu/sites/.../Workshops.../Economic.../hilt-101115.pdf visited 15/12/2015.
7. BiageTaimur, financial market contagion the Asian crisis, IMF, vol46, n02, 1999.
8. Carl Johan Lindgren, bank soundness and macroeconomic policy, IMF, USA, 1996.

9. Cartapanis André et Gilles Philippe, prévention et gestion des crises financières, colloque international « le préteur en dernier ressort, expérience, analyses, controverse », Paris, 23-24 septembre 2002.
10. Christian Weistroffer, monitoring banking sector risks, an applied approach, Deatche bank research, October 2008.
11. David Marshall , understanding the Asian crisis, systemic risk as coordination failure, federal reserve bank of Chicago economic perspectives, sit web, https ;//www.chicagofed.org/…
12. Eichengreen B, contagious currency crisis, first tests, Scandinavian journal of economics, n 04, 1996.
13. Ephilip Davis and DilrubaKarim, macroprudential regulation the missing policy pillar , European Union, 8 th June 2009, available at https://www.brunel.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0016/82123/0930.pdf visited 01/02/2016
14. Fredrick Mishkim, financial policies and the retention of financial crises in Emerging ,market countries, Columbia university, September 2000.
15. George Kopits, How can fiscal policy help avert currency crises, IMF working paper, November 2000, p 08, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp00185.pdf visited 15/11/2015.
16. GoldsTein and Carman Reinhart, assessing financial vulnerability in emerging economies, a summary of empirical results, Korea, 2000.
17. GraceilaKaminsky, Saul Lizondo, leading indicators of currency crises, IMF, staff papers, n 01, march 1998..
18. Graciel, Kaminsky and Reinhart, the twin crises, the cause of banking and balance of payment, American economic review, volume 89, n 03, June 1996.
19. [1]Hassan souheil, Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'évolution des risques desbanques , université LAVAL,2000 .
20. HélénLavoix, construire un system d'alerte précoce des crises, France, disponible sur : www.ifri.org. Visite le 14/12/2015.
21. [1]IMF, Global financial stability report, a quarterly report on market development and issues, march 2002, available at http:// www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 31/01/2016
22. Jahangir Aziz, currency crises, working paper n 67,IMF, march 2000.
23. Kaldor Nicholas, spéculation et stabilité économique, revue française d'économie, volume 02, n 2-3 , 1987.
24. KalosoptanGynthia et LetonduFrancois, les cycles économiques , revue problèmes économiques, n 29, juin 2008.
25. L Leaven and F Valencia, systemic banking crises, a new data base, IMF working, USA, January 2002.

26. Mahfoud Djebbar, predicting Financial crises, colloque international sur : la crise financier et économique et gouvernance mondial, sitif 20-21 octobre, 2009.
27. Mario Dehove, la détection avancée des crises financières, la documentation française, Paris, 2004.
28. MatiasFontenla, all banking crises are not created equal, the university of Taxes,USA,September,2003,availableathttps://www.researchgate.net/publication/228583514_All_banking_crises_are_not_created, visited 15/11/2014.
29. Matt Pritsker, the channels for financial contagion, federal reserve board, August 2000, available athttp://siteresources.worldbank.org/INTMACRO/Resources/Pritsker.pdf visited 15/12/2015
30. Owen Evans and others, macroprudential indicators of financial system soundness, occasional paper 192, IMF , April2003, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/192/OP192.pdf visited 01/02/2016
31. Peter Isard, globalization and the international system, what's wrong and can be done, United Kingdom, Cambridge, university press, 2004.
32. Philip Davis and DilruraKarim, comparing early warning system for banking crises, journal of financial stability, volume 04, 2008, available at www.sciencadirect.com visited 20/02/2016
33. Poom Gupta, aftermath of banking crises, effect on real monetary variables, IMF working paper 00/09, USA, June 2000.
34. Saoussen Ben Gamra, Michael Clévenot, la libéralisation financière dans les pays en développement, croissance économique ou instabilité financière, université paris3, version de 1-20 sept, 2008.
35. Sirugis et Jeanluc, le contrôle comptable bancaire , un dispositif de maitrise des risques, 2eme édition, revue banque édition, paris, 2007.
36. Sunil Sharm, the challenges of predicting economic crises, IMF, June 1999,availableathttps://www.imf.org/external/Pubs/FT/irb/2001/eng/.../Index.htm visited20/12//2015.
37. Taka Toshikato, early warning system and their role in surveillance, IMF, 9February2010,available at http://.www.IMf.org/external/pubs/ft/irb/2003/pdf visited 20/02/2016
38. Yangs Tracy, crisis, contagion and East Asia stock market, economics and financial, March 2004, Vol. 07, No. 01 .
39. Yeichiro Ishihara, quantitative analysis of crises, crises identification and causality, world bank, working paper, may 2005.